المقدمة

د/ صلاح السيد عبدالعال

استاذ مساعد بقسم التاريخ والحضارة

بكلية اللغات العربية – جامعة الازهر الشريف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمداً كثيراً كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام علي خاتم النبيين، سيدنا محمد وعلي آله وصحبه أجمعين ...وبعد

يعد موضوع دراستنا وهو" المطاعم الشعبية ودورها الاجتماعي في مصر ١٩٣١ــ ١٩٥١م" من الموضوعات المهمة والتي تتصل اتصالا وثيقاً بالنواحي الاجتماعية، وتخدم قطاعاً كبيراً وعريضاً من الشعب. ولقد كانت فكرة إنشاء المطاعم الشعبية من غير شك فكرة موفقة كل التوفيق، حيث أدت هذه المطاعم لروادها خدمات جليلة من الناحيتين الصحية والمادية، لأن هؤلاء الفقراء ما كان ليتيسر لهم علي انعدام مواردهم أو ضآلتها أن يحصلوا علي الغذاء الصحي الذي يقيم أودهم ويكفل لهم اتقاء الأمراض التي تنشأ نتيجة سوء التغذية، ولقد استمرت هذه المطاعم تؤدي دورها الاجتماعي طيلة ما يقارب من عشرين عاماً من أقصي شمال البلاد إلي جنوبها. وترجع أهمية الموضوع إلي عدة نواحي منها :

أولا: التوقيت الزمني الذي بدأت فيه تلك المطاعم تؤدي عملها، حيث تم إنشاؤها أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية التي ضربت البلاد بدايةً من عام١٩٢٩م واستمرت بضعة أعوام، حيث عانت الطبقات الفقيرة أنذاك من ضيق العيش وشظفه، فكانت هذه المطاعم الملجأ الأمن لتلك الطبقات من الفقر والعوذة.

ثانياً: تنوع هذه المطاعم واتساع نطاقها، فكان هناك المطاعم الشعبية والعمالية التي تخدم قطاعاً عريضاً من عمال المصانع والشركات، بالإضافة إلي المطاعم الجامعية التي تخدم طلاب الجامعات الثلاث(القاهرة، الاسكندرية، الجامعة الأزهرية) والمعاهد الدينية الأخرى، فضلاً عن

اتساع نطاق هذه المطاعم لتشمل جميع أنحاء البلاد من شمالها إلي جنوبها، حتي وصل الأمر إلي تعميمها ببعض القري.

ثالثاً: خروج مشروع المطاعم عن نطاق المنافسات الحزبية، مما ترتب عليه دعم كل الوزارات المتعاقبة باختلاف ميولها وانتمائتها للمشروع منذ الإنشاء وحتي الإلغاء، وخصوصاً في المرحلة الثانية، حيث وضعت تحت إدارة وإشراف وزارة الشئون الاجتماعية بعد إنشائها في عام١٩٣٩م، مما أعطي للمشروع نوعاً من الشمولية والاستقرار.

وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلي عدة محاور، تحدث المحور الأول منها عن المرحلة الأولي لإنشاء المطاعم الشعبية (١٩٣١- ١٩٣٩)، حيث وضعت تلك المطاعم تحت إدارة عدة هيئات مختلفة لكل هيئة اسلوبها الخاص في الإدارة. أما المحور الثاني فقد تناول المرحلة الثانية من نشأة المطاعم(١٩٤٠- ١٩٥١م)، وفي هذه المرحلة قامت وزارة الشئون الاجتماعية بالإشراف الكامل عليها وإدارتها، مما أكسبها في هذه المرحلة نوعاً من الاستقرار والتنظيم، ترتب عليه أداء دورها الاجتماعي علي أكمل وجه. أما المحور الثالث والذي يعد من أهمها، فقد تناول بإسهاب مسألة إطعام الفقراء في مطاعم الشعب بالمجان في المناسبات والأعياد. كما كان من المحاور المؤثرة أيضاً في هذه الدراسة، الإجراءات التدابير الصحية بمطاعم الشعب سواء في الأوقات العادية أم أثناء ظهور وباء مثل ما حدث في وباء الكوليرا الذي ضرب البلاد في خريف عام ١٩٤٧م. واختتمت هذه الدراسة بقضيتين مهمتين خاصتين بالمطاعم الشعبية، إحداهما: قضية ضريبة الأرباح ورسوم التراخيص الصحية، والأخرى: قضية إلغاء العمل بنظام المطاعم واستبدالها بنظام الأغذية الجافة. ثم خاتمة أظهرت بعض النتائج المستخلصة من هذه الدراسة.

وقد اعتمدت الدراسة علي مصدرين مهمين معاصرين للأحداث كانا لهما دورهما في إظهار هذه الدراسة بالشكل اللائق، أولهما: وثائق وزارة الشئون الاجتماعية والممثلة في عدة ملفات خدمت الدراسة وأثرت بشكل واضح فيها، منها ملفين عن إطعام الفقراء في المطاعم الشعبية بالمجان في المناسبات والأعياد، كذلك ملفين عن وباء الكوليرا والإجراءات الصحية المتبعة في تلك المطاعم. وثانيهما: الدوريات المعاصر للأحداث والتي أمدت الدراسة ودعمتها بأحداث يومية وتقارير شهرية وسنوية عن تلك المطاعم مما كان لها الأثر الفاعل في خروجها بشكل متكامل

ومرتب. بالإضافة إلي بعض التقارير الخاصة بوزارة الشئون الاجتماعية، وتقرير عن أعمال لجنة الاحتفالات العامة لمدينة القاهرة عام ١٩٤٣م. ولقد كان لهذه التقارير دورٌ واضحٌ في إمداد الدراسة بمعلومات تفصيلية ودقيقة.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وهو رب العرش العظيم

مرت مسألة نشأة المطاعم الشعبية بمرحلتين كانت لكل مرحلة سماتها ومميزاتها، فبينما كانت المرحلة الأولى منها عبارة عن اجتهاد من بعض الأثرياء والوجهاء بإشراف غير مباشر من محافظة القاهرة أو بلدية الإسكندرية أو مجالس البلديات في بعض المديريات، كانت المرحلة الثانية – والتي أشرفت عليها بطريقة مباشرة وزارة الشئون الاجتماعية – أكثر تنظيمًا وأوسع انتشارًا حيث شملت المطاعم الشعبية جميع أنحاء البلاد من الشمال إلى الجنوب، وتنوعت مسميات هذه المطاعم من مطاعم شعبية إلى مطاعم عمالية وجماعية .

المرحلة الأولى : المطاعم الشعبية في طورها الأول (١٩٣١ – ١٩٣٩) :

لم تكن المطاعم الشعبية بمعناها الأشمل والأوسع (الرسمي والحكومي) من الأفكار المعروفة قبل عام ١٩٣٠م(*) ، حيث كان الناس في ذلك الوقت يخرجون الكثير منذ النذور ويضعونها على أبواب الأضرحة والمساجد، وكان إطعام الفقراء شائعًا في الحفلات الخيرية التي كانت تقام في المناسبات الدينية كالمولد النبوي ورأس السنة الهجرية، وكذلك في شهر رمضان أو الأفراح والمآتم، وكانت الوجبات – على سبيل المثال – عبارة عن اللحم والأرز والفتة أو العيش والفول، ومما هو جدير بالذكر أن الأزمة الاقتصادية التي حلت بالعالم عامة وبمصر خاصة منذ عام ١٩٢٩م قد دفعت الكثير من العمال والفقراء إلى طلب العون والمساعدة مما دعى الكثير من

(*) مسألة إطعام الفقراء كانت موجودة في مصر منذ نشأة الجمعيات الخيرية الأجنبية منها والمصرية في نهاية القرن التاسع عشر ، وكانت بعض الجمعيات تسهم بحظ وافر في هذه المسألة ، فعلى سبيل المثال أنشئت جمعية «مار منصور» القبطية بالإسكندرية مطعمًا لتغذية الفقراء والمعوزين في عام ١٩٠٦م ، وكان يقدم في هذا المطعم الحبوب والبقول واللحم وقطعة من الخبز الأفرنجي بثمن يتراوح ما بين خمسة وعشرة مليمات ، وأحيانًا كان الطعام يوزع بالمجان على من لا توجد معهم نقود ، وكان هذا المطعم يستقبل الأجانب والعمال الوطنيين على السواء . المساء: ٢٤ مارس ١٩٣١م ، ص ٧ .

المصلحين الاجتماعيين إلى اقتراح إنشاء هذه المطاعم التي توزع الغذاء على المحتاجين لتخفيف ما يلاقونه من ضيق العيش[١].

أ ـ المطاعم الشعبية بالقاهرة :

كانت البداية في مدينة القاهرة، عندما اقترحت السيدة إديث هوايت «Edith white» رئيسة تحرير جريدة «الإجبشيان ميل» على رئيس الوزراء إسماعيل صدقي في أواخر عام ١٩٣٠م إنشاء مطاعم للفقراء [*] على غرار مطعم موجود بالقاهرة منذ عام ١٩١٠م بحارة الرمالشر بعابدين، ولقد عهد رئيس الوزراء إلى محافظ القاهرة «محمود صدقي» بتنفيذ الفكرة، حيث عكف أحد مهندسي المحافظة بالبحث عن أماكن مناسبة لهذا الغرض بدائرة قسمي بولاق والسيدة زينب، وقد أذاعت محافظة القاهرة في ١٤ يناير ١٩٣١م بيان بأنه وقع اختيارها على ثلاثة أماكن [*] لتكون مقرًا لثلاثة مطاعم يقدم فيها الطعام للفقراء بثمن معتدل يناسب حالتهم ، اثنان بدائرة السيدة زينب أحدهما بجهة زينهم بمساكن العمال ، والآخر بجهة الخضيري بشارع مراسينا، والثالث بميدان سيدي عبد الجواد بدائرة قسم بولاق ، وقد تم افتتاح هذه المطاعم من منتصف يناير من نفس العام [٢] .

---

(١) ثريا عبد الحميد لبنه ، محمد جمال حسين: المطاعم الشعبية ، التجربة، الفكرة، الإجراءات التنفيذية، المستقبل والدروس المستفادة، مكتبة النهضة المصرية ، ٢٠٠٦م، ص ٧ .

(*) أطلق على المطاعم الشعبية في بداية الإنشاء «مطاعم الفقراء» ولما كانت هذه التسمية لا تتناسب مع نبل الغاية التي من أجلها برز هذا المشروع الحيوي ، ولأن إطلاق هذا المسمى على تلك المطاعم فيه معنى الهوان والإذلال ، لذا فقد تم تغيير هذا المسمى إلى مطاعم الشعب (المطاعم الشعبية)، وبعد تسلم وزارة الشئون الاجتماعية إدارة هذه المطاعم عام ١٩٤٣م أطلق عليها في بعض الأحيان المطاعم الاجتماعية .

(*) في البداية قامت محافظة القاهرة باستئجار الأماكن التي أقيمت عليها المطاعم الشعبية، ولكن بعد فترة تم شراء أراضي لحساب هذه المطاعم وتم بناؤها وافتتحت هذه المطاعم مرة أخرى وسميت بمسميات أخرى بنفس المنطقة ، مثل مطعم سيدي عبد الجواد ببولاق والذي أطلق عليه بعد بناؤه وافتتاحه مرة أخرى مطعم فؤاد الأول .

(٢) الأهرام :١٥ يناير ١٩٣١، ص ٧ . الثغر: ١٥ يناير ،١٩٣١م ص ٦. الأهرام: ١٦ ديسمبر ١٩٣٠، ص ٤

ومن أجل تنظيم مسألة تناول الفقراء غذائهم بتلك المطاعم، أعدت محافظة القاهرة لذلك دفاتر بها قسائم ثمن كل قسيمة عشرة مليمات، وقد أودعت هذه الدفاتر خزينة المحافظة، وبعضها أودع عند مأموري قسم بولاق والسيدة زينب، وقد كان أهل البر والإحسان يقومون بشراء هذه الدفاتر ويوزعونها على الفقراء بمعرفتهم بدلاً من إعطائهم نقودًا ليتناولوا الغذاء بموجبها في تلك المطاعم، ولزيادة تداول هذه التذاكر المعتاد بيعها بخزينة المحافظة ولسهولة الحصول عليها وتعميمها، أصدرت وزارة المواصلات قرارًا بإيداع جزء من هذه التذاكر بمكاتب البريد، وبالفعل أرسلت المحافظة الكمية اللازمة من هذه التذاكر لمراقب بريد القاهرة لتوزيعها على مكاتبها[٣] .

وفي نفس السياق قامت المحافظة بإذاعة بيان آخر في ١٦ يناير ردًا على تساؤلات بعض الأهالي عما إذا كان يجوز لهم شراء الأطعمة بالمطاعم الشعبية الثلاثة وتوصيلها إلى منازلهم من عدمه جاء فيه :

أولاً : يمكن لمن يرغب الحصول على التذكرة أن يشتريها من خزينة المحافظة بعد دفع ثمنها وهي عشرة مليمات .

ثانيًا : يحق لمن يدفع ثمن التذكرة أن يأخذ في إناء يحضره من طرفه مأكولات مطبوخة ورغيفًا من الخبز .

ثالثًا : المأكولات التي تبقى بعد الانتهاء من تقديم الغذاء لأصحاب التذاكر توزع في آخر كل يوم على الفقراء بدون ثمن، على أن تدون أسماء هؤلاء في كشوف خاصة بإدارة المطعم [٤] .

ونظرًا للنجاح الذي صادفته المطاعم الثلاثة وكثرة عدد الفقراء في الأحياء الأخرى، أعلنت المحافظة أنها بحاجة إلى افتتاح مطاعم أخرى بأقسام الجمالية والدرب الأحمر وباب الشعرية وبولاق، وذلك عن طريق البحث عن أماكن واسعة يمكن استعمالها في هذا الغرض، على أن تقع هذه الأماكن على الشوارع العمومية والمجاري، وقد تم معاينة هذه الأماكن واستئجارها لهذا الغرض

---

(٣) الأهرام: ١٥ يناير ١٩٣١ ، ص ٧ . الثغر: ١٥ يناير ١٩٣١ ، ص ٦ .

(٤) الأهرام: ١٨ يناير ١٩٣١، ص ٦ ، الثغر ١٨ يناير ١٩٣١، ص ٦ .

(٥) وبالفعل تم افتتاح مطعمين شعبيين في أول أبريل ١٩٣١م، أحدهما بشارع المطبعة بدائرة بولاق، والآخر بالسيدة عائشة بقسم الخليفة، وفي المدة من ١٧ أبريل ١٩٣١م بلغت الأغذية التي صرفت في المدة المذكورة في الخمس مطاعم الموجودة كالتالي :

م	اسم المطعم	المنصرف بالثمن	المنصرف مجانًا	الإجمالي
١	مطعم مساكن العمال بزينهم قسم السيدة زينب	٢٦٢٥	٥٠٠	٣١٢٥
٢	مطعم السيدة عائشة – قسم الخليفة	٤٠٦٧	٥٣٣	٥٥٦٠٠
٣	مطعم سيدي عبد الجواد – قسم بولاق	٥١٧٥	٤٢٥	٥٦٠٠
٤	مطعم الخضيري بشارع مراسينا – قسم السيدة زينب.	٤٤٩٣	٨٥٧	٥٣٥٠
٥	مطعم شارع المطبعة – قسم بولاق.	٥٨٠٤	٢٩٦	٦١٠٠

وبذلك يكون المجموع الكلي لعدد الوجبات في تلك الفترة ٢٢١٦٤ وجبة صرفت بالثمن و ٢٦١١ وجبة صرفت بالمجان بإجمالي ٢٤٧٧٥ وجبة(٦)، وفي الفترة من ١٧ يوليه إلى ١٦ أكتوبر ١٩٣١م بلغ مجموع الوجبات التي صرفت من مطاعم الشعب الستة بمدينة القاهرة – بعد افتتاح مطعم جديد بشارع الأزهر– ٢٨٥٥٠ وجبة منها ٢٤٠٦٢ وجبة بالثمن والباقي بالمجان وهو ٤٣٩٠ وجبة ، وهذه الوجبات تحتوي على نوع من الخضار والأرز واللحم مع رغيف

(٥) الأهرام: ١٤ فبراير ١٩٣١، ص ٤ .

(٦) الشعب: ١٨ أغسطس، ١٩٣١، ص ٦ .

كبير بسعر قرش صاغ «عشرة مليمات»، وهذه الوجبة تكلف المحافظة حوالي قرشين ونصف «٢٥ مليمًا» (٧).

وفي نهاية عام ١٩٣١م، تم تشكيل لجنة سميت «لجنة الاحتفالات العامة لمدينة القاهرة»، والتي قامت بجمع الأموال والتبرعات والصرف منها على مشروع المطاعم الشعبية ، وأضيف إلى مسئولياتها أيضًا إقامة مباني المطاعم ثم تسليمها إلى المحافظة لإدارتها، وقد بدأت اللجنة مهامها في ذلك الشأن بوضع حجر أساس لمطعم فؤاد الأول بدائرة قسم بولاق أمام مسجد أبو العلا في ٧ ديسمبر ١٩٣١م، على أرض ملك وزارة الأوقاف مساحتها ١٧٦ مترًا بإيجار شهري قدره سبعة جنيهات لمدة تسع سنوات قابلة للتجديد، وقد بلغت تكاليف البناء والتأسيس حوالي ١٢٠٧ جنيه و ٤١٩مليمًا، وقد تم الافتتاح يوم ٩ يناير ١٩٣٢م ، وقد تابعت لجنة الاحتفالات بناء وتشييد مطاعم شعبية في عدة مناطق بمدينة القاهرة والجدول التالي يبين جهد اللجنة في هذا المضمار :

اسم المطعم	المنطقة	حجر الأساس	الافتتاح	تكاليف البناء والتأسيس		مساحة الأرض وثمنها
				مليم	جنيه	
مطعم الأمير فاروق	شارع الأمير فاروق بحي باب الشعرية	أول ديسمبر ١٩٣٢	١١ فبراير ١٩٣٣	٤٥٥	١٣٩١	ثمن الأرض ١٢٥٨ جنيهًا و٤٠٠ مليمًا دفع منها ٥٢٣ جنيهًا و٤٠٠ مليمًا والباقي على خمسة أقساط .
مطعم الأميرة فوزية	شارع الأزهر	٢٥ نوفمبر ١٩٣٣	٢٣ مارس ١٩٣٤	٤٢٥	١٨٥٤	أرض ملك وزارة الأوقاف إيجار لمدة تسع سنوات بعدها تصير الأرض ملك للوزارة .
مطعم الأميرة	شارع	٢٢	٢٦ مارس	٩١١	١٤٢٠	أرض ملك لوزارة الأوقاف إيجار شهر

(٧) الأهرام: ١٩ نوفمبر ١٩٣١، ص ٧ .

فايزة	الناصرية بقسم السيدة زينب	نوفمبر ١٩٣٤	١٩٣٥			لمدة تسع سنوات تصير بعدها الأرض ملكًا للوزارة .
مطعم الأميرة فايقة	شارع سوق الليمون بحي الجمالية	٦ نوفمبر ١٩٣٥	٢٦ مارس ١٩٣٦	٤٥٠	١٤٩١	أرض ملك لوزارة الأوقاف، إيجار شهري لمدة تسع سنوات تصير بعدها ملكًا للوزارة(٨)

وعلى ذلك تكون لجنة الاحتفالات قد قامت ببناء وتشييد ستة مطاعم شعبية بالقاهرة منذ إنشاء أول مطعم في عام ١٩٣٢م بحي بولاق، وقامت بتسليمها إلى المحافظة منها مطعم صلاح الدين بالسيدة عائشة التابع لقسم الخليفة (*) وقد تابعت لجنة الاحتفالات إنشاء المطاعم الشعبية في مدينة القاهرة بعد ذلك حتى أصبح عدد مطاعمها تسعة مطاعم، والثلاثة الأخرى هي مطعم مختار باشا بالسروجية ، مطعم طولون بالحوض المرصود ، مطعم عمر بن العاص بمصر القديمة وهذه المطاعم التسعة تسلمتها وزارة الشئون الاجتماعية بعد إنشائها عام ١٩٣٩م .

ب - المطاعم الشعبية في الإسكندرية والأقاليم :

انتشرت فكرة المطاعم الشعبية في مناطق أخرى بأنحاء البلاد، ففي مدينة الإسكندرية (*) نضجت فكرة إنشاء مطاعم الشعب بها بعد أن ظهرت فوائد هذا العمل الخيري بالقاهرة ، حيث

---

(٨) لجنة الاحتفالات العامة لمدينة القاهرة : التقرير السنوي لعام ١٩٤٣م ، ص ص ٧٤ – ٨٤ .

(*) من الملاحظ أن لجنة الاحتفالات عندما بدأت بناء وتشييد مطاعم الشعب بالقاهرة منذ عام ١٩٣٢م ، قامت بتغيير بعض أسماء المطاعم وأماكن تواجدها، فمن خلال قائمة المطاعم الشعبية التي أشرفت عليها وزارة الشئون الاجتماعية عام ١٩٤٣م ، نجد أن هناك بعض المطاعم قد ألغيت وحملت أسماء جديدة كمطعمي مساكن للعمال بزينهم والخضيري بقسم السيدة زينب حيث أقيم بدلاً منهما مطعم الأميرة فوزية بشارع الناصرية بقسم السيدة زينب ، وأيضًا تم إلغاء مطعمي سيدي عبد الجواد وشارع المطبعة بقسم بولاق ، وتم استبدالهما بمطعم الملك فؤاد أمام مسجد أبو العلا ببولاق.

(*) كانت توجد بمدينة الإسكندرية ، قبل إنشاء المطاعم الشعبية بها عدة مطاعم خيرية تابعة لمؤسسات وجمعيات خيرية أجنبية تقدم خدماتها لفقراء المدينة ، يرجع تاريخ إنشاؤها إلى أوائل القرن العشرين مثل مطعم جمعية مار منصور للراهبات والذي أنشئ عام ١٩٠٦م ، والذي يقدم الطعام للمعوذين والفقراء بخمسة مليمات

استقر الرأي على فتح اكتتاب عام لهذا الغرض يشترك فيه جميع الأعيان والوجهاء، بالإضافة إلى اهتمام الغرفة التجارية لمدينة الإسكندرية وسكرتيرها الأستاذ / علي شكري خميس بمسألة البحث عن تنظيم مشروع مطاعم الشعب تنفيذًا لرغبة مجلس إدارة الغرفة القاضي بفتح اكتتاب بالإسكندرية لإقامة مطاعم بها على غرار مطاعم القاهرة ، وقد افتتحت القائمة الأولى باكتتاب بلغ مجموعها تسعون جنيها [٩] ، كما قام مصطفى العوامري المحرر بجريدة الأفيمريس بتقديم الإعانات والتبرعات التي جمعها للمشروع إلى مدير بلدية الإسكندرية أحمد صديق وإجمالها حوالي ٤٤ جنيهًا و ٥٣٠ مليمًا [١٠].

وفي نفس السياق وصل منشور إلى مأمورية بلدية الإسكندرية برغبة الإرادة الملكية بعدم إقامة زينات في عيد الجلوس الملكي في هذا العام (١٩٣١م) مراعاة للأزمة الاقتصادية ، وتم فتح اعتماد بمبلغ ٤٠٠ جنيه لإنشاء مطعم للفقراء ، وعلى ذلك وافقت المأمورية البلدية في جلستها يوم ١٨ أغسطس على اقتراح المدير العام للبلدية «أحمد صديق» بإنشاء مطعم للفقراء في أحد الأحياء الفقيرة بمدينة الإسكندرية، حيث يتم افتتاحه يوم عيد الجلوس الملكي في التاسع من أكتوبر، كما قررت المأمورية تخصيص ١٥٠٠ جنيه لبناء المكان اللازم وما يحتاج إليه من المعدات[١١] ، وقد عهدت المأمورية إلى مديرها بالإشراف على بناء المطعم البلدي الذي تقرر

للوجبة وأحيانًا بالمجان وخصوصًا أثناء الأزمة الاقتصادية ، وقد بلغ عدد المترددين عليه حسب النظام المتبع نحو مائة شخص يوميًا ، بالإضافة إلى مطعم «ردولف» ، ومطعم «لاجوراكس » في حي الجمرك القديم ، مطعم في باب سدرة ، مطعم شارع النبي دانيال ، مطعم بناكي بالشاطبي ، وهذه المطعم تقدم الوجبات للمحتاجين ثلاثة مرات يوميًا إما بالمجان أو بسعر ستة مليمات للوجبة، ولا شك أن هذه المطاعم الشعبية تساعد الفقراء مساعدة كبيرة بما تقدمه من وجبة صحية ليست بأقل جودة مما يقدم في مطعمي البلدية . الأهرام: ١٤ مارس ١٩٣٢، ص ٧ .

(٩) البصير: ٦ فبراير ١٩٣١، ص ٦ ، ٢٥ فبراير ١٩٣١، ص ٦ .

(١٠) الثغر: ٧ مارس ١٩٣١، ص ٧ . البصير: ٢١ مارس ١٩٣١ ، ص ٧ .

(١١) الشعب: ٢٠ أغسطس ١٩٣١، ص ٤. الدستور: ١٩ أغسطس ١٩٣١، ص ٦ .

إنشاؤه بشارع الخديوي الأول ، وقام بأعمال البناء المقاولان عبد الحليم وإبراهيم نصير بتكلفه ١٧٠٠ جنيه [١٢].

وبالفعل تم افتتاح المطعم في الموعد المحدد بحضور رئيس الوزراء «إسماعيل صدقي» وبعض الوزراء وعدد كبير من أعيان الإسكندرية ووجهائها[*] ، ويقع المطعم في حي العمال والقريب من بورصات ميناء البصل ، ويبلغ طول المطعم ثلاثون مترًا وعرضه اثنا عشر مترًا أي حوالي ٣٦٠ مترًا مربعًا ، وفيه ثماني موائد خصصت كل منها لستة وثلاثين شخصًا، وفي كل مائدة اثنتا عشرة حنفية وفيه محل متسع للغسيل ومطبخ على أحسن طراز، وفي وسط المطبخ فرن كبير لطبخ الطعام ويقضي النظام بأن يدخل الرواد من باب وينصرفون من باب آخر ضمن حواجز مبنية، وقد تم توزيع الطعام مجانًا على ألف فقير بمناسبة الافتتاح وعيد الجلوس الملكي، وبعد هذا اليوم يقدم الطعام يوميًا إلى ٥٠٠ شخص مقابل قرش صاغ «عشرة مليمات» ويعطي نصف أقة من العيش «رغيف ٢٠٠ جرام » وطبقًا من الخضار والأرز ويقدم اللحم ثلاث مرات في الأسبوع [١٣].

بعد افتتاح المطعم البلدي في شارع الخديو الأول ، قررت المأمورية البلدية في جلستها المنعقدة في ١٤ أكتوبر ١٩٣١م إنشاء مطعم ثان للفقراء في رأس التين على أثر المنحة التي قام الملك فؤاد بمنحها للمأمورية وقدرها ألف جنيه ، وقد تم تكليف المقاول عبد الحليم نصير بمباشرة العمل في المطعم الجديد[١٤] ، وقد تم الانتهاء من إنشاء مطعم البلدية الثاني بحي رأس التين بشارع الأمير فاروق، وتم افتتاحه للرواد يوم الجمعة ٢٢ يناير ١٩٣٢م ، وقد حضر حفل الافتتاح رئيس الوزراء «إسماعيل صدقي» ، وعبد الفتاح يحيى ، وبعض الأعيان والوجهاء منهم عمر طوسون

---

(١٢) الأهرام: ٢٧ أغسطس ١٩٣١ ، ص ٨ . البصير: ٢٨ أغسطس ١٩٣١، ص ٦ .

(*) حضر حفل الافتتاح بالإضافة إلى ما سبق الأمير طوسون ومحمد زكي الإبراشي ناظر الخاصة الملكية، مراد محسن وكيل الديوان الملكي بالنيابة، أحمد نيازي مدير البحيرة ، إبراهيم زكي مدير أسوان ، محمود صدقي محافظ القاهرة ، أعضاء من القومسيون البلدي . (البصير: ٩ أكتوبر ١٩٣١، ص ٦) .

(١٣) الأهرام: ٩ أكتوبر ١٩٣١، ص ٦ . مصر: ١٠ أكتوبر ١٩٣١، ص ٥ .

(١٤) الأهرام: ١٥ أكتوبر ١٩٣١ ، ص ٨ . مصر: ١٥ أكتوبر ١٩٣١، ص ٦ ، ٢٤ أكتوبر ١٩٣١، ص ٥ .

وحضرات أمين يحيى ومحمد فهمي الناضوري، وجورج زنانيري وسعيد طلميات وغيرهم ، بالإضافة إلى حسن صبري مندوبًا عن الملك فؤاد[١٥].

ويؤخذ من إحصائيات البلدية فيما يختص بالمطعمين الجديدين اللذين أنشأتهما بلدية الإسكندرية للفقراء والعمال أن الإقبال عليهما كان شديدًا، فكان عدد المترددين الذين تناولوا الطعام في شهر يناير ١٩٣٢م في المطعمين حوالي ١٢١٩٢ شخصًا منهم ٦٤٠١ شخصًا بمطعم شارع الخديوي الأول و ٥٧٩١ شخصًا بمطعم شارع الأمير فاروق ، وأما في شهر فبراير فقد بلغ عدد المترددين عليهما حوالي ١٤٧٣٣ شخصًا منهم ٩٠٥٣ شخصًا بمطعم شارع الأمير فاروق و ٥٦٨٠ شخصًا بمطعم الخديوي الأول ، أما متوسط عدد الذين تناولوا الطعام في هذين المطعمين فيتراوح ما بين ١٩٠ و ٣٠٠ شخص يوميًا [١٦].

عقب افتتاح مطعم البلدية بشارع الخديوي الأول ظهرت عدة شكاوى من رواد المطعم ، كان منها أن برنامج توزيع الطعام على أيام الأسبوع لا يتفق مع رغبات الرواد ومعظمهم من الطبقات الفقيرة، وقد اهتم مدير البلدية بهذا الأمر وطلب من الملاحظ المكلف بالإشراف على سير العمل في المطعم ببيانات عن سيره ، وقد فهم أن برنامج المطعم يتطلب شيئًا من التعديل، وعليه أصدر تعليماته بالتنبيه على المتعهد بتقديم الخضار يوميًا، كما كانت هناك شكوى أخري من نظام تذاكر المطعم وأسعارها، وذلك أن السعر المحدد للتذكرة الواحدة عشرة مليمات «قرش صاغ» لغذاء كامل مؤلف من خبز ، إلا أن بعض الرواد يأتون إلى المطعم بخبز من عندهم ويطلبون الطعام المطبوخ فقط بنصف قيمة التذكرة أي خمسة مليمات فلا يجاب إلى طلبهم ، وعلى ذلك قرر المدير العام للبلدية طبع تذاكر بقيمة خمسة مليمات في نظير غذاء بدون خبز[١٧].

أما بالنسبة للأقاليم، فقد قامت وزارة الداخلية بتعميم إنشاء المطاعم الشعبية في مختلف المديريات والمحافظات على نهج المطاعم التي أنشئت في القاهرة والإسكندرية ، وقد طلب كثير من المديرين والمحافظين من محافظة القاهرة إمدادهم بالبيانات والمعلومات للاسترشاد بها ، وقد

---

(١٥) البصير: ٢٣ يناير ١٩٣٢، ص ٦ .

(١٦) البصير: ٦ فبراير ١٩٣٢، ص ٦ . الأهرام: ١٤ مارس ١٩٣١، ص ٧ .

(١٧) البصير: ٢ نوفمبر ١٩٣١، ص ٨ ، ٦ نوفمبر ١٩٣١، ص ٦ .

كان عماد هذه المطاعم تبرعات الأهالي، حيث انهالت هذه التبرعات على عواصم المديريات وبدأ التنافس على افتتاح هذه المطاعم وتعميمها في جميع عواصم مديرياتهم ومراكزها، فتم افتتاح المطعم الشعبي بدمنهور في فبراير ١٩٣١م، كما أنشئت بلدية الزقازيق مطعمًا بحلقة الأقطان في فبراير من نفس العام ، وفي ٢٦ مارس تم افتتاح ثلاثة مطاعم أخرى في المنصورة وشبراخيت وبنها ، وفي مديرية قنا افتتح المطعم الشعبي بها في يوم الخميس ٢٣ أبريل ١٩٣١م، وفي مايو ١٩٣١ تم افتتاح مطعم الجيزة الشعبي، وكذلك مطعمًا في كلا من المنوفية وبني سويف[١٨].

ومن الثابت أن معظم المطاعم الشعبية التي أنشئت في الأقاليم في الفترة من ١٩٣١ – ١٩٣٩م ، كانت تقدم الوجبات في بداية إنشائها لمائة شخص، ونظرًا للإقبال الشديد على هذه المطاعم فقد زيدت الأعداد في بعضها إلى مائتي شخص، وكانت هذه الوجبات عبارة عن طبق خضار وأرز ورغيف من الخبز البلدي مقابل عشرة مليمات «قرش صاغ» ، وقد قدم مديرو المديريات وأعيانها بتقديم الطعام بالمجان لرواد هذه المطاعم يوم افتتاحها، ومن ذلك ما قام به مدير القليوبية هارون سليم من إطعام ألف ومائة شخص مجانًا بالمطعم الشعبي ببنها، وكذلك قام بالمثل مديري الدقهلية والشرقية [١٩].

انتشرت المطاعم الشعبية في أنحاء البلاد ، كما أقامت بعض الهيئات والمؤسسات الخيرية الأجنبية مطاعم لفقراء طوائفها ولبعض المصريين ، إلا أنه بانتهاء الأزمة الاقتصادية ضعف الإقبال على هذه المطاعم وأخذ عدد الوجبات يتضاءل حتى وصل في عام ١٩٣٩م، في بعض المطاعم إلى خمس وعشرون وجبة يوميًا وكانت بعض هذه الوجبات لا تجد من يشتريها فتضطر المحافظة إلى إعدامها أو توزيعها على الفقراء بالمجان .

وفي عام ١٩٣٩م رؤى أن تساهم المطاعم الشعبية في تغذية المدارس الإلزامية وبدأت فعلاً في تنفيذ ذلك، إلا أن ميزانيتها لم تسمح لها بالاستمرار[٢٠]، وعلى أي حال فحتى نهاية المرحلة الأولى (١٩٣١ – ١٩٣٩) كان يوجد بمدينة القاهرة تسعة مطاعم شعبية تقوم بالإشراف

---

(١٨) ينظر : الثغر ، الأهرام (فبراير – أبريل ١٩٣١) .

(١٩) الأهرام : ٤أبريل ١٩٣١ ، ص ٢. الثغر: ٤ أبريل ١٩٣١م، ص٢ ، ٢٤ أبريل ١٩٣١م ، ص ٦ .

(٢٠) ثريا عبد الحميد لبنه ، محمد جمال حسين: مرجع سبق ذكره ، ص ٧ – ١٠ .

عليها لجنة الاحتفالات العامة، ومطعمان شعبيان بمدينة الإسكندرية تابعان لبلدية الإسكندرية ، مطعم بالجيزة ، ومطاعم الأقاليم في الزقازيق والمنصورة وبنها وشبراخيت ودمنهور وقنا والمنوفية وبني سويف .

(ج) مصادر تمويل المطاعم الشعبية في المرحلة الأولى :

كانت الهبات الملكية وتبرعات الأعيان والوجهاء من الموارد الأساسية لتمويل المطاعم الشعبية في مرحلتها الأولى، حيث كانت هذه التبرعات تُسهم بقدر كبير في إنشاء وتأسيس هذه المطاعم من ناحية، والصرف منها على إطعام الفقراء بالمجان بتلك المطاعم من ناحية أخرى، أما من حيث مسألة إنشاء وتأسيس المطاعم ، فقد قامت محافظة القاهرة بفتح اكتتاب للمساهمة في إنشاء المطاعم، فمثلاً تلقت محافظة القاهرة مبلغ ٣٣٥ جنيهًا كدفعة من الاكتتاب الذي خصص لإنشاء مطعم الأميرة فايزة بشارع الأزهر ، وقد ساهم في هذه القائمة على سبيل المثال «السيدة حفظية هانم رستم حرم يوسف نجيب بمبلغ مائة جنيه ، البنك الأهلي المصري مبلغ خمسون جنيهًا، والبنك العقاري المصري والخواجة أنطون يبزاس وغيرهم من الأعيان »[٢١] ، أما المطعمان البلديان اللذان أنشأ في الإسكندرية فقد اعتمد في إنشائهما اعتمادًا كليًا على فتح الاكتتابات ، حيث رأت البلدية فتح اكتتاب عام يشترك فيه جميع أعيان الإسكندرية لتنفيذ مشروع المطاعم بها ، وقد تلقت البلدية القائمة الأولى لهذا الاكتتاب وقدرها تسعون جنيهًا ، منها خمسون جنيهًا تبرع بها محمد حسن الشافعي ، وعشرون جنيهًا تبرع بها محمود أفندي أبو العلا وغيرهم من أعيان الإسكندرية ، كما تم مخاطبة اتحاد الجمعيات الرياضية بشأن تنظيم حفلات رياضية في الملعب الإسكندري يخصص إيرادها لمشروع مطاعم الشعب، كما قام مصطفى العوامري بتسليم البلدية مبلغ قدره ٤٤ جنيهًا و ٥٣٠ مليمًا قيمة ما تبرع به بعض الأعيان [٢٢]. ونظرًا لظروف الأزمة الاقتصادية التي حلت بالبلاد رغبت الإرادة الملكية في عدم إقامة الزينات في عيد الجلوس الملكي في هذا العام (١٩٣١) وقررت فتح اعتماد بمبلغ ٤٠٠ جنيه للمساهمة في إنشاء أول مطعم شعبي بالإسكندرية

---

(٢١) الأهرام: ١٨ ديسمبر ١٩٣٣، ص ٢ .

(٢٢) البصير: ٢٥ فبراير ١٩٣١، ص ٦ ، ١١ فبراير ١٩٣١، ص ٦ . الأهرام: ١٢ فبراير ١٩٣١ ، ص ٢ .

، وكذلك تلقت أيضًا البلدية تبرعًا من الملك فؤاد بمبلغ ألف جنيه لمطاعم الفقراء ، وقد انتهزت البلدية هذا التبرع وقررت المساهمة به في إنشاء مطعم ثان بحي رأس التين[٢٣] .

أما بالنسبة للتبرعات والإعانات التي رصدت أو خصصت لإطعام الفقراء بالمجان في هذه المطاعم أو تحمل جزءًا من ثمن الوجبات، فهذه المسألة كانت أعم وأشمل وتعددت أنواعها حيث كثرت الدعوات والنداءات لحث الأعيان في المدن والأقاليم للتبرع لمطاعم الشعب، وقد طرحت الصحف والمجلات اقتراحات وأفكار لإيجاد مورد ثابت لهذه المطاعم، منها إصدار يانصيب خيري يخصص إيراده لمطاعم الشعب كما تفعل الجمعيات الخيرية، وأيضًا أن توضع صناديق مختومة في دور الملاهي والمحال التجارية والصناعية والفنادق لجمع الأموال ، كذلك تم توجيه نداء من خلال الصحف إلى مشايخ الأزهر وهيئة كبار العلماء والأحزاب السياسية للتبرع لمطاعم الشعب[٢٤] . كما قامت محافظة القاهرة بعد افتتاح المطاعم بها باتخاذ عدة إجراءات لتحصيل الأموال أو إيجاد مورد لتمويلها ، منها إعداد دفاتر بها قسائم ثمن كل قسيمة عشرة مليمات ، وقد أودعت هذه الدفاتر بخزينة المحافظة وأقسام البوليس ومكاتب البريد ليقوم أهل البر والإحسان بالحصول عليها وتوزيعها على الفقراء ، ومن إيراد هذه القسائم تقوم المحافظة بالصرف على صيانة المطاعم ودعمها[٢٥].

وقد تنوعت التبرعات والإعانات لمطاعم الشعب بمدينة القاهرة ما بين مادية وعينية، كذلك تعددت فئات المتبرعين ما بين أمراء وأميرات القصر الملكي ، وبين الأعيان والوجهاء والدبلوماسيين والسياسيين والأمثلة على ذلك كثيرة ، ومنها تبرع الملك فؤاد بألف جنيه لإطعام الفقراء في شهر رمضان، والسيدة أمينة هانم إلهامي والملقبة بأم المحسنين والتي تبرعت بستين جنيهًا لإطعام الفقراء في شهر رمضان أيضًا ، كما تبرع صاحب مخبز الخديوي بالعتبة بـ ٣٠٠ بسطة ، وأحد الأعيان بمائة برتقالة توزع أسبوعيًا طوال شهر رمضان بمطاعم الشعب بالقاهرة، كما

---

(٢٣) الشعب: ٢٥ أغسطس ١٩٣١، ص ٤. مصر: ١٥ أكتوبر ١٩٣١، ص ٦ .

(٢٤) المساء : ٢٣ يناير ١٩٣١ ، ص ٤ .

(٢٥) الأهرام: ١٥ يناير ١٩٣١، ص ٧ . الثغر: ١٥ يناير ١٩٣١، ص ٦ .

تبرع غبطة الأنبا يؤنس بطريك الأقباط الأرثوذكسي بمبلغ عشرون جنيهًا ، وشركة ترام القاهرة بأربعين جنيهًا وغيرهم من الأعيان والوجهاء[٢٦].

كذلك قام بعض الأعيان والوجهاء والدبلوماسيين والسياسيين بالدعوة إلى اكتتاب لمطاعم الشعب بمبلغ يدفع كبدل معايدة في الأعياد على اختلاف أنواعها، وذلك نظرًا لبعد المسافات إلى العاصمة وتعذر القيام شخصيًا بالزيارات، ولقد لاقت هذه الفكرة استحسانًا وقبولاً من الجميع وأقبل الكثير على الاكتتاب والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها تبرع بعض السياسيين والدبلوماسيين بمبالغ مختلفة بمناسبة عيد الأضحى عام ١٩٣١م، منهم محمود صدقي «محافظة القاهرة» ، أحمد عبد الوهاب «وزير المالية » ، قنصل ألمانيا المفوض ، محمود شاكر وكيل وزارة المواصلات ، وغيرهم[٢٧] ، وكذلك تلقى محافظ القاهرة من السيد (مايلز لامبسون) السفير البريطاني بوصفه عميد الهيئة السياسية الأجنبية في مصر بمبلغ ٥١ جنيهًا و٥٠ مليمًا ، قيمة ما تبرع به أعضاء الهيئة الدبلوماسية لمطاعم الشعب كبدل معايدة منهم السفير البريطاني والإيراني ، والوزراء المفوضين للولايات المتحدة والبرازيل والدنمارك وغيرهم ، والقائمين بأعمال مفوضيات ألبانيا ، شيلي، هولندا ... وغيرهم ، كما قدم أعضاء وموظفي المفوضية الألمانية بمصر تبرعات كبدل معايدة لمطاعم الشعب على رأسهم الهر فون ميلر رئيس الجالية الألمانية بمصر[٢٨].

وفي الأقاليم تبرع بعض الأعيان والوجهاء لمطاعم الشعب، ففي مديرية البحيرة تبرع لمطاعم الشعب السادة مصطفى مراد السلانكسي بمبلغ ١٥ جنيهًا ، وتبرع بمبلغ عشرة جنيهات كلاً من حسين حبشي وشوقي شنودة وغيرهم ، وفي مديرية بني سويف تبرع لمطاعم الشعب عدد كبير من موظفي الحكومة منهم مفتش إدارة السكة الحديد، مفتش مصلحة الطرق ومهندسي وكتبة المصلحة، ناظر المدرسة الابتدائية وعمال ومدرسي المدرسة، وفي محافظة الإسكندرية أيضًا تبرع الكثير من أعيان المدينة بمبالغ مالية لمطاعم الشعب ، وعلى سبيل المثال خمسون جنيهًا من

---

(٢٦) ينظر: الأهرام، البصير ، يناير – مايو ١٩٣١ .

(٢٧) الثغر: ٢٥ أبريل ١٩٣١، ص ٦ .

(٢٨) المساء: ٢٥ أبريل ١٩٣١، ص ٦ .

محمد حسن الشافعي ، عشرون جنيهًا من كلاً من محمود أفندي أبو العلا، محمود شاكر وغيرهم من الأعيان والوجهاء [٢٩] .

ومن خلال العرض السابق للمرحلة الأولى لإنشاء المطاعم الشعبية يتضح لنا أن مسألة إنشائها وتأسيسها في القاهرة والأقاليم كانت معتمدة في الأساس على التبرعات والإعانات من بعض الأعيان والوجهاء ولم تكن تلك المطاعم تلقى دعمًا من المؤسسات الحكومية الرسمية، فمطاعم القاهرة كانت تشرف عليها لجنة الاحتفالات العامة سواء بالدعم الفني أو المالي، ومطاعم الأقاليم بما فيها محافظة الإسكندرية كانت تشرف عليها البلدية ، والأخيرة كانت تعتمد اعتمادًا كليًا على التبرعات للإنفاق على هذه المطاعم، أو بالأحرى لم تكن لتلك المطاعم بندًا في الميزانية العامة للدولة أو هناك اعتمادات مالية مخصصة لها، والدليل على ذلك أن بعض هذه المطاعم أغلقت أبوابها في نهاية المرحلة، وذلك لعدم وجود موارد كافية تعينها على استكمال مسيرتها، حتى الإشراف الصحي على هذه المطاعم فلم ترد عنه إلا بعض الإشارات القليلة في الوثائق الحكومية ، ولم يكن له أي أثر ، وذلك على عكس المرحلة الثانية من الإنشاء والتأسيس والتي تزامنت مع إنشاء وزارة الشئون الاجتماعية عام ١٩٣٩، وتحملها مسألة الإشراف على هذه المطاعم وإدارتها ، وهذا ما سوف نتناوله في المبحث القادم .

---

(٢٩) الثغر: ١٨ فبراير ١٩٣١ ، ص ٥ ، ٢٧ فبراير ١٩٣١، ص ٢ . الأهرام: ٤ مايو ١٩٣١، ص ٤ .

المرحلة الثانية : (وزارة الشئون الاجتماعية ودورها في إحياء وإنشاء المطاعم الشعبية ١٩٤٣- ١٩٥١) :

ارتبطت المرحلة الثانية من إنشاء المطاعم الشعبية في مصر ارتباطًا وثيقًا بإنشاء وزارة الشئون الاجتماعية ، حيث قامت الوزارة من جانبها بالإشراف على هذه المطاعم سواء بالقاهرة أو الإسكندرية أو الأقاليم ، وقد كان لهذا الإشراف أثر ملموس في تطوير بعض هذه المطاعم والتي كانت تؤدي دورها آنذاك ، أو إحياء بعضها بعد أن توقفت عن أداء نشاطها ، أو إنشاء مطاعم جديدة ، وقد تنوعت هذه المطاعم حسب الفئات التي تخدمها فظهرت المطاعم العمالية بصفة خاصة بمدينة الإسكندرية ، والمطاعم الجامعية، كما تنوعت الخدمات المقدمة لرواد هذه المطاعم فلم تقتصر على تقديم الطعام فقط بل شملت تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية بأنواعها .

أ - المطاعم الشعبية بالقاهرة :

بداية في عام ١٩٣٩م ، عندما أنشئت وزارة الشئون الاجتماعية عرضت محافظة القاهرة على الوزارة استلام المطاعم الشعبية التسعة بها، إلا أن شروط المحافظة لم تمكن الوزارة من الموافقة على ذلك، وفي نفس الوقت قامت الوزارة من ناحيتها ببحث حالة هذه المطاعم بحثًا اجتماعيًا ، فظهر لها فشل العملية من الوجهة الاجتماعية والصحية ، وفي عام ١٩٤١م أنشأت وزارة الصحة وحدات خاصة لإدارة هذه المطاعم إلا أن تفتيش صحة القاهرة رأى أن يشرف على الحمامات الشعبية فقط ويسلم المطاعم لوزارة الشئون لإدارتها [٣٠]. ولقد دارت حول مسألة التسليم محادثات ومداولات بين مدير قسم المطاعم بالوزارة الأستاذة «عزيزة رضوان» ، ومحافظة القاهرة في منتصف شهر أغسطس ١٩٤٣م ، لاتخاذ الإجراءات التي يتم على أساسها تسليم هذه المطاعم للوزارة ، كما أصدر وزير الشئون الاجتماعية «عبد الحميد عبد الحق » قرارًا في ١٩ سبتمبر ١٩٤٣م، بتأليف لجنة المطاعم الشعبية بالقاهرة برئاسة محافظ القاهرة، وعضوية آخرين منهم مدير قسم المطاعم بالوزارة ، على أن تقوم اللجنة بالإشراف على تلك المطاعم، كما تقترح

---

(٣٠) ثريا عبد الحميد لبنة ، محمد جمال حسين : مرجع سبق ذكره ، ص ٢١ ، ٢٢ .

الوسائل التي تكفل زيادة عددها وجمع التبرعات لها حتى تؤدي مهمتها للطبقات الفقيرة على أحسن وجه[٣١] .

وبالفعل تسلمت الوزارة إدارة مطاعم الشعب بمدينة القاهرة وعددها أحد عشر مطعمًا [*] في أواخر شهر سبتمبر ١٩٤٣م ، وقد ألحقت بقسم المطاعم بالوزارة، وقد كانت هذه المطاعم تقدم يوميًا حوالي ٥٥٠٠ وجبة ثمن هذه الوجبة عشرة مليمات «قرش صاغ» بينما تكلف الوجبة أربعين مليمًا تساهم الوزارة بثلاثين مليمًا من ثمنها [٣٢] ، وقد كانت هذه الوجبات تصرف بمقتضى بطاقات للأفراد المستحقين بعد بحث يجريه الباحثون الاجتماعيون ، وتعطي الأولوية للحوامل والمرضعات والأشخاص في دور النقاهة والأسر الفقيرة التي تضم أحداثًا وأطفالاً والعمال الذين يؤدون أعمالاً مرهقة وغيرهم من الأفراد الذين يرجى من وراء توفير الغذاء الصحي لهم نفع عام ، وذلك على عكس ما كان يحدث عندما كانت هذه المطاعم تابعة للمحافظة ، حيث كانت هذه الوجبات تصرف للفقراء والمعوذين دون التحقق من استحقاقهم لهذه الوجبات من عدمه[٣٣] .

بعد تسلم وزارة الشئون لمطاعم الشعب بمدينة القاهرة ، بدأت دعوتها إلى زيادة عددها ، حيث تم توجيه نداء من وزير الشئون الاجتماعية إلى بعض رجال الأعمال في القاهرة يطلب فيه إنشاء مطاعم شعبية للفقراء على نفقتهم في الجهات التي يعملون بها، مشيرًا إلى رغبة الوزارة في تخفيف وطأة غلاء المعيشة في محيط الطبقات الفقيرة ، ولذلك اتجهت الوزارة نحو الانتفاع من

---

(٣١) الأهرام: ٢٠ أغسطس ١٩٤٣، ص ٢ ، ٢٠ سبتمبر ١٩٤٣، ص ٢ .

(*) تم افتتاح مطعمين بمدينة القاهرة أحدهما بمنطقة طرة، والآخر بمنطقة الشرابية عام ١٩٤٣م، كما تم افتتاح مطعمين آخرين بمديرية الجيزة أحدهما ببندر الجيزة والآخر بمنطقة إمبابة أطلق عليه مطعم الأميرة فادية.

(٣٢) البلاغ: ٢٣ سبتمبر ١٩٤٣م ، ص ٢

(٣٣) وزارة الشئون الاجتماعية ، سياستها الإنشائية في نهضتها الحاضرة وبرنامجها للمستقبل ، مطبعة مصر القاهرة ، ١٩٤٩، ص ص ١٣٦ – ١٣٧ .

تقسيم وزارة الصحة لمدينة القاهرة إلى ثمانية عشر قسمًا عن طريق العمل تدريجيًا لزيادة عدد المطاعم الشعبية بها إلى ثمانية عشر مطعمًا على الأقل بواقع مطعم لكل قسم من أقسامها[٣٤] .

واستجابةً للنداءات السابقة تقدمت عدة شركات ومؤسسات حكومية بمنطقة القاهرة الكبرى باقتراحات لإنشاء مطاعم لعمالها ، ومن ضمن هذه المؤسسات مصلحة السكك الحديدية ، والتي اقترحت إنشاء مطعم عمالي بورش وبورات أبي زعبل نظرًا لوجود ما يزيد على ١٥٠٠ عامل يقضون أوقاتًا كبيرة في أعمالهم ، وقد أوفدت الوزارة مندوبها لمعاينة المكان الذي سيخصص لهذا الغرض ، كما تسلمت وزارة الشئون خطابًا من مدير شركة بيرة الأهرام باقتراح مجلس إدارة الشركة بإنشاء مطعم للعمال بمصانع الشركة بالجيزة، وقد وافقت الوزارة تصميم هذا المطعم [٣٥] .

[ب] المطاعم الشعبية في الإسكندرية :

لم ينشأ بمدينة الإسكندرية بالمرحلة الأولى سوى مطعمين تابعين للبلدية أحدهما بشارع الخديو الأول ، والآخر بحي رأس التين بشارع الأمير فاروق ، ولكن مع بداية عام ١٩٤٣م ظهرت بمدينة الإسكندرية حاجة ملحة لإنشاء عدد من هذه المطاعم لتخفيف أزمة التموين على فقراء المدينة وعمالها آنذاك، وقد تميزت المطاعم الشعبية التي أنشأت في تلك المرحلة بالإسكندرية عن مثيلتها في القاهرة والأقاليم بأنها كانت برعاية رجال الأعمال بالمدينة وأعيانها وأصحاب الشركات والمصانع ، حيث تبرع هؤلاء بإنشائها وتعهدوا بالإنفاق عليها من أموالهم الخاصة، كما خصصوا لها جزءًا من إيرادات شركاتهم ومصانعهم ، وأطلق على معظم هذه المطاعم مسمى «المطاعم العمالية» نظرًا لوجودها في الأحياء الفقيرة المكتظة بالعمال .

---

(٣٤) الأهرام: ٢٢ سبتمبر ، ١٩٤٣ ص٢ .«لم يزد عدد المطاعم الشعبية بمدينة القاهرة حتى نهاية العمل بهذا النظام عام ١٩٥١م عن أحد عشر مطعمًا ، كما كان متوسط عدد الوجبات التي كانت توزع على هذه المطاعم بالإضافة إلى المطعمين الموجودين بالجيزة حوالي ٦١٠٠ وجبة يوميًا أي بمعدل ١٨٠,٠٠٠ وجبة شهريًا».

(٣٥) الاتحاد المصري: ٣ أكتوبر ١٩٤٣، ص ٢ . البصير: ١٨ أكتوبر ١٩٤٣، ص ٣

بدايةً رأت وزارة الشئون الاجتماعية تنسيقًا للعمل بالمطاعم الشعبية تشكيل لجنة برئاسة محافظ الإسكندرية (*) وعضوية بعض رجال الأعمال والأعيان ومندوب عن الوزارة لإدارة هذه المطاعم والإشراف على النواحي الاجتماعية بها ، وقد سارت اللجنة ـ في بعض الأحيان ـ على نظم خاصة مستقلة عن النظم التي اتبعتها وزارة الشئون في إدارة مطاعمها بالقاهرة(٣٦) .

وفي أول اجتماع للجنة في ١٤ يناير ١٩٤٣م، تعهد أعيان الإسكندرية وأصحاب الأعمال بها بإنشاء ثلاثة مطاعم جديدة أحدهما: بمنطقة القباري، وثانيهما: بجهة كرموز ، وثالثهما: بجهة الحدرا (*). وقد تحدد ما يحصل من العامل كثمن للوجبة الواحدة خمسة مليمات ، وهي طبعًا ليست إلا جزءًا بسيطًا من قيمة الوجبة والتي تتكلف حوالي أربعين مليمًا، وقد رأى القائمون بالإنفاق على هذه المطاعم أن يخصصوا إيرادها وهو ما يدفعه رواد المطاعم (أي خمسة مليمات للوجبة الواحدة) للأعمال الخيرية، وذلك بناءً على اقتراح علي يحيى باشا (٣٧) .

وفي اجتماع اللجنة الثاني في ٢٠ يناير ، استقر الرأي على أن تتولى اللجنة إعداد المطاعم التي تنشأ ، على أن يكون بكل مطعم رئيس فرعي وميزانية مستقلة، وتقرر أيضًا الاتصال بالموسرين والشركات وأصحاب الأعمال لتمويل مشروع تعميم المطاعم الشعبية في الأحياء الأشد حاجة والتي تشير بها اللجنة، كذلك قررت اللجنة الاحتفال بافتتاح المطاعم الثلاثة التي تم انشاؤها يوم ١١ فبراير ١٩٤٣م الموافق يوم عيد الميلاد الملكي، وهي مطعم علي يحيى ، مطعم شركة

(*) تم تشكيل هذه اللجنة برئاسة عبد الخالق حسونة محافظ الإسكندرية ، وعضوية كلٌّ من حضرات المستر والمز بولناور، علي أمين يحيى، عبد الرازق أبو الخير، حرم علي أمين يحيى ، السيدة دولت فكري ، أحمد عبود ، السيدة زاهية مرزوق رئيسة قسم الجمعيات الخيرية بوزارة الشئون (مصر: ١٤ يناير ١٩٤٣، ص ٢)

(٣٦) ثريا عبد الحميد لبنة ، محمد جمال حسين : مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣ .

(*) بجانب المطاعم الثلاثة التي تقرر إنشاؤها كانت هناك عدة مطاعم عمالية خاصة ببعض المصانع والشركات بمدينة الإسكندرية منها مطعم مصانع مصطفى باشا التابع لشركة النقل المشترك ، يقدم فيها غذاء للعمال مؤلفًا من خضار ولحم وأرز وفاكهة بعشرين مليمًا، وأيضًا قامت إدارة شركة النحاس بجهة حجر النواتية بإنشاء مطعمًا على نفقة الشركة ، يقدم وجبة الغذاء للعمال بسعر يتراوح ما بين خمسة وعشرة مليمات ، وقد زار وزير الشئون هذا المطعم أثناء افتتاحه للمطاعم الثلاثة سالفة الذكر. (الأهرام: ١٢ فبراير ١٩٤٣، ص ٣) .

(٣٧) المقطم: ٢٢ يناير ١٩٤٣، ص ٤

الغزل الأهلية ، مطعم بولناور «شركة الملاحة» على أن يكون مركز المطعم الأول في القباري وفرعه في مينا البصل ، والثاني في كرموز وفرعه في غيط العنب ، والثالث في جهة الحدرا وفرعه في محرم بك، كما قررت اللجنة أيضًا توحيد مقادير الأغذية التي تقدم في هذه المطاعم لجميع الأشخاص، على أن يستشار ذوي الاختصاص في هذا الأمر وأن يعهد إلى بعض مفتشي الوزارة دراسة حالات الأشخاص الذين لهم حق تناول الطعام بتلك المطاعم [٣٨] .

وبالفعل تم افتتاح هذه المطاعم في ١١ فبراير بحضور وزير الشئون الاجتماعية «عبد الحميد عبد الحق» ومحمد عبد الخالق حسونة محافظ الإسكندرية وغيرهم من المسئولين وكبار رجال الأعمال والأعيان، وأثناء الزيارة تباحث الوزير مع لجنة المطاعم الشعبية بالإسكندرية في مسألة تعميم هذه المطاعم، واقتراح إنشاء أربعة مطاعم أخرى في الأحياء الفقيرة التي ليس بها مطاعم شعبية، وقد قدرت اللجنة تكاليف هذا المشروع بحوالي ستة عشر ألف جنيه على أساس أن كل مطعم يعد لإطعام ٥٠٠ شخص يتكلف أربعة آلاف جنيه سنويًا ، وبعد دراسة هذا المشروع قررت الوزارة فتح اعتماد مالي لإنشاء مطعمين فقط، كما وعد أحمد عبود باشا بإنشاء مطعم شعبي بمنطقة رأس التين [٣٩].

وتنفيذًا للقرارات السابقة قامت وزارة الشئون الاجتماعية بإرسال تحويلاً بمبلغ سبعة الآلف جنيه إلى لجنة المطاعم الشعبية بالإسكندرية مساهمة منها في إنشاء مطعمين قريبين من الأحياء العمالية ، وقد استقر الرأي على إنشاء أحدهما في منطقة الباب الجديد ما بين أحياء العطارين وكرموز ومحرم بك، والآخر في الظاهرية برمل الإسكندرية[٤٠] . وفي ١٨ نوفمبر ١٩٤٣م تم افتتاح المطعمين الجديدين بصفة غير رسمية – للجمهور – أحدها في حي الباب الجديد بقسم العطارين بشارع محرم بك، وهو يوزع ٣٠٠ وجبة على ١٩٧ أسرة فقيرة يوميًا، والثاني بحي الظاهرية برمل الإسكندرية ، يقوم أيضًا بتوزيع ٣٠٠ وجبة على ١٤٥ أسرة يوميًا [٤١] ، ولكن بعد شهرين تم

([٣٨]) البصير: ٢٢ يناير ١٩٤٣، ص ٢ . الأهرام: ٢٢ يناير ١٩٤٣، ص ٣ .

([٣٩]) البصير: ١٥ فبراير ١٩٤٣، ص ٢ . الأهرام: ١٢ فبراير ١٩٤٣ ، ص ٣ .

([٤٠]) البصير: ٧ يوليه ١٩٤٣، ص ٢ . الاتحاد المصري: ٨ يوليه ١٩٤٣، ص ٢ .

([٤١]) البصير: ٢٢ نوفمبر ١٩٤٣، ص ٢ .

افتتاحهما بصفة رسمية، بالإضافة إلى مطعم أحمد عبود برأس التين (منطقة الجمرك) بحضور وزير الشئون الاجتماعية " محمد فؤاد سراج الدين" ومحافظة الإسكندرية ، ومدير قسم المطاعم الشعبية بالوزارة، وعدد من رجال الأعمال وأعيان الإسكندرية ، وقد قام وزير الشئون الاجتماعية بالتبرع بإطعام ١٢ ألف فقير من فقراء الأحياء التي توجد بها المطاعم الثلاثة بواقع أربعة الألف فقير لكل مطعم على نفقته الخاصة في يوم الافتتاح[٤٢] . وبذلك أصبح عدد المطاعم الشعبية بمدينة الإسكندرية ثمانية مطاعم اثنان قديمان تابعان للبلدية ، وستة مطاعم جديدة أنشئ أكثرها في مناطق صناعية مكتظة بالعمال .

تعميم المطاعم الشعبية بمدينة الإسكندرية وتوسيع دورها الاجتماعي :

وتمشيًا مع سياسة وزارة الشئون الاجتماعية لتعميم المطاعم الشعبية والعمالية بمدينة الإسكندرية طلب قسم المطاعم الشعبية بالوزارة من مصلحة العمل أن ينص مشروع قانون المصنع الذي تعده المصلحة على إنشاء مطعم بكل مصنع يزيد عدد عماله على مائة عامل على أن يقدم فيه غذاء صحي مناسب مقابل ثمن زهيد، نظرًا لما لتغذية العمال من أثر في تحسين صحتهم وزيادة إنتاجهم [٤٣] . وقد صرحت الوزارة بأنها ستساهم بنصيبها في إدارة وتكاليف الوجبات بتلك المطاعم، وذلك في حدود الاعتمادات التي طلبتها الوزارة في ميزانيتها الخاصة بالمطاعم، كما أرسل وزير الشئون الاجتماعية كتابًا إلى أصحاب الأعمال أكد فيه رغبة الوزارة في تعميم هذه المطاعم لتخفيف وطأة المعيشة عن كاهل الطبقات الفقيرة ومعاونة أفرادها على تحسين صحتهم ، واستحثتهم على المساهمة في مثل هذه المشروعات وتلبية هذا النداء [٤٤] .

وبناءً على ما سبق تلقت وزارة الشئون عدة طلبات لإنشاء مطاعم للعمال في المؤسسات الصناعية ومصانع البيوتات المالية ، وقد أرفقت أغلبية هذه الطلبات بمبالغ مالية لهذا الغرض، وقد قامت الوزارة بدراسة هذه الطلبات لعرضها على الوزير ، وكانت لجنة المطاعم العامة بالإسكندرية قد كتبت إلى بعض الشركات الكبرى تدعوها لإنشاء مطاعم لعمالها، ومن ضمن هذه الشركات

---

(٤٢) البصير: ٢٢ نوفمبر ١٩٤٣ ، ص ٢ . الاتحاد المصري: ١٩ يناير ١٩٤٤م ، ص ٢ .

(٤٣) البصير: ٢٥ أغسطس ١٩٤٣م، ص ٢ . الاتحاد المصري: ٢٤ أغسطس ١٩٤٣م ، ص ٢ .

(٤٤) الاتحاد المصري: ٢٢ سبتمبر ١٩٤٣م ، ص ٢ .

شركة الملح والصودا، والتي أبلغت اللجنة باستعدادها للمعاونة في هذا المشروع بإنشاء مطعم لعمالها في منطقة اللبان ، وكذلك صرح الأستاذ / أحمد حسين – أمين جمرك الإسكندرية ، ورئيس جمعية حمالي الجمرك– بإنشاء مطعم جديد للحمالين في منطقتهم(٤٥)، كما أن شركة البيرة بالإبراهيمية قررت إنشاء مطعم شعبي لها بجهة كرموز ، وبالفعل تم افتتاح مطعمي حي اللبان وحمالي الجمرك وتم وضعهما تحت إدارة وإشراف اللجنة العامة بالإسكندرية في مطلع عام ١٩٤٥م (٤٦).

وفيما يتعلق بالمطاعم العمالية فقد انتدبت وزارة الشئون أحد أطبائها لدراسة حالة تغذية العمال في المصانع والشركات وغيرها من دوائر الأعمال في الإسكندرية، وذلك لوضع نظام للمطاعم الملحقة بالشركات الصناعية يقضي بتحديد كمية الطعام ونوعه لكل فئة بطريقة تتفق وطبيعة العمل الذي يقومون به ، وقد قام المندوب بفحص ٥٠٠ حالة من حالات التغذية في محيط العمال، وقدم نتيجة بحثه إلى الوزارة لتعديل نظام التغذية في تلك المطاعم(٤٧)، كما قررت مصلحة العمل بوزارة الشئون الاجتماعية إنشاء مطعم بكل مصنع ينشأ جديدًا كمرفق من المرافق الأساسية في البناء والمشروع بالشروط والمواصفات الواجب إتباعها في كل مصنع لتوفير الضوء والتهوية ودور المياه، وما إلى ذلك من وسائل المحافظة على صحة العمال (٤٨).

أما بالنسبة لمسألة توسيع الدور الاجتماعي للمطاعم الشعبية والعمالية بمدينة الإسكندرية فقد تكونت بكل مطعم من مطاعم المدينة لجنة فرعية تباشر شئونه ويعاونها أحد حضرات مفتشي وزارة الشئون الاجتماعية إلى جانب ملاحظ وباحث اجتماعي ، وتقدم هذه اللجان إلى اللجنة العامة تقريرها ومقترحاتها من حين إلى آخر، ومن المبادئ العامة التي أخذ بها في جميع هذه المطاعم ما يلي :

---

(٤٥) البصير: ٢٨ أكتوبر ١٩٤٣م ، ص ٢ . الاتحاد المصري: ١٢ أبريل ١٩٤٤م ، ص ٢ .

(٤٦) الاتحاد المصري: ٢٤ فبراير ١٩٤٥م ، ص ٢ . الأهرام: ١٤ مايو ١٩٤٥م ، ص ٢ .

(٤٧) الاتحاد المصري: ٢٠ يوليه ١٩٤٤م ، ص ٢ .

(٤٨) البصير: ٢٦ مايو ١٩٤٥م ، ص ٢ .

أولاً : أساس المساعدة البحث الاجتماعي لإمكان تميز المستحقين من غيرهم وتقدير عدد الوجبات وتشخيص المشاكل واقتراح وسائل العلاج .

ثانيًا: مساهمة الرواد ببعض تكاليف الغذاء صونًا للكرامة ولغرس الشعور بالواجب في النفوس.

ثالثًا: مراعى تناول الغذاء في المنازل حتى يشترك فيه أفراد الأسرة جميعًا .

رابعًا: مراعاة أن تكون مواد الأغذية من أجود الأصناف، وذلك تحت إشراف أخصائي في شئون التغذية من أعضائها يتولى وضع قائمة الطعام بالمطاعم على الأسس العلمية، بحيث يتوفر للرواد الغذاء الصحي المحتوى على المقادير اللازمة من الأطعمة الوافية [٤٩].

لم يقتصر الدور الاجتماعي للمطاعم على صرف الطعام فقط بل كانت اللجنة العامة توزع على رواد المطاعم الأقمشة الشعبية مرتين في العام، وكذلك الصنادل والبطاطين في فصل الشتاء ، كما يوزع الصابون من حين لآخر وخصوصًا في الأعياد والمناسبات المختلفة ، وكانت وزارة الشئون الاجتماعية تصرف للجنة العامة سنويًا ١٥٠٠ جنيه لهذا الغرض ، كما قامت اللجنة بإنشاء عيادات خارجية يشرف عليها أحد الأطباء تساعده ممرضة في كل مطعم من مطاعم الظاهرية ، الباب الجديد ، الحدرا ، وقد بذلت اللجنة جهودها لتعميم هذه العيادات بباقي مطاعم المدينة ، كما تم إعداد عيادة مطعم اللبان بمعرفة شركة الملح والصودا ، ورغبةً في استغلال فراغ الفتيات اللاتي تجاوزن سن التعليم اهتمت اللجنة بتعليمهن الحياكة والتدبير إلى جانب مبادئ القراءة والكتابة، كما اتفقت مع منطقة الإسكندرية التعليمية على فتح فصل بعد الظهر في كل من مدارس حجر النواتية بالظاهرية والفردوس بمحرم بك ، الأمير عبد المنعم باللبان ، غيط العنب لتعليم بعض بنات أسر المطاعم ما ينفعهن في حياتهن المستقبلية ، وقد ألحقت بهذه المدارس مائة تلميذة ، وقد قامت وزارة الشئون بجميع النفقات التي يتطلبها المشروع في المدارس الأربع ، وقد رغبت شعبة الهلال الأحمر للسيدات في تولي الإشراف والإنفاق على تعليم تلميذات مدرستي حجر النواتية والفردوس ، فوافقت اللجنة على ذلك بعد أن ضاعفت عدد التلميذات بالمدرستين إلى مائة ، فأصبح عدد

---

(٤٩) ثريا عبد الحميد لنبة، محمد جمال حسين: مرجع سبق ذكره، ص ٢٤. البصير: ٧ فبراير ١٩٤٧م ، ص ٢.

التلميذات بالمدارس الأربع ١٢٠٠ تلميذة بجانب ١٢٠ فتاة يتعلمن مبادئ الحياكة والتطريز داخل بعض المطاعم[٥٠].

كذلك لاحظت اللجنة العامة أن حي الظاهرية والرمل جميعه خلو من الحمامات الشعبية فقامت اللجنة بإنشاء حمام شعبي ملحق بمطعم الظاهرية يستفيد منه رواد هذا المطعم، وقد ساهمت وزارة الشئون بجزء من تكاليفه ، وقد توالت بلدية الإسكندرية إدارته وما يلزمه من نفقات، كما قامت اللجنة العامة بالاتصال بمصلحة العمل وفروعها بالأقاليم لكي تدبر للمترددين على المطاعم من العمال المتعطلين أعمالاً ، حتى إذا دبرت لأحدهم عملاً أخذت منه بطاقته وأعطيت لغيره[٥١] ، وأخيرًا قررت اللجنة تأليف لجنة فرعية للإشراف على حالة المطاعم الشعبية بالمدينة وتنظيمها على ضوء تقارير الباحثات الاجتماعيات لأموال الأسر التي ترد عليها [٥٢] .

ومما تقدم جميعه تتضح الخطوات التي اتبعتها اللجنة العامة للمطاعم الشعبية بالإسكندرية مسترشدة بوزارة الشئون الاجتماعية بهذه المطاعم والعمل على ما فيه الخير والمنفعة لروادها مستعينة في إدارتها باللجان الفرعية وحصر المشرفات والأطباء والموظفين ، والواقع أن أعمال المطاعم وما تؤديه من خدمات تعليمية وصحية واجتماعية بجانب توفيرها الغذاء الصحي هو من صميم برنامج مكافحة الفقر والجهل والمرض .

---

(٥٠) البصير: ٢٧ فبراير ١٩٤٧ ، ص ٢ . الزمان: ٥ يونيه ١٩٤٩م ، ص ٥ .

(٥١) الأهرام: ١٢ سبتمبر ١٩٤٩م ، ص ٤ .

(٥٢) البصير: ٦ مارس ١٩٥٠م ، ص ٢ ، ١٢ مارس ١٩٥٠م ، ص ٢ .

[ج] المطاعم الشعبية بالأقاليم :

اهتمت وزارة الشئون الاجتماعية بعد تسلمها إدارة وتنظيم المطاعم الشعبية بتعميمها في عواصم المديريات ومراكزها في الأقاليم ، وذلك عن طريق إعادة فتح بعض المطاعم التي أغلقت سابقًا وإنشاء وتأسيس مطاعم جديدة، ففي الوجه البحري قررت وزارة الشئون الاجتماعية صرف إعانة قدرها ٥٠٠ جنيه لإنشاء مطعم شعبي بمدينة بنها في جزء من أراضي الساحة الشعبية ، كذلك اعتمد مبلغ أخر لنفس الغرض، كما تقرر إنشاء ثلاثة مطاعم شعبية بمديرية البحيرة اثنان بدمنهور وأخر بكفر الدوار ، كما قرر مجلس دمياط البلدي المساهمة بمبلغ ٣٠٠ جنيه لمطعم الشعب الذي تقرر إنشاؤه بها [٥٣] . وبالفعل تم افتتاح هذا المطعم في أوائل عام ١٩٤٤م ، وتقرر أن يصرف المطعم ٣٠٠ وجبة يوميًا ، وقد انتدبت وزارة الشئون الاجتماعية بعض موظفيها للإشراف عليه، كما قامت بعض المجالس البلدية والمديريات بتقديم طلبات للوزارة للإشراف على مطاعمها[٥٤] . وفي أكتوبر ١٩٤٤م تسلمت الوزارة من بلدية المنصورة المطعمين الشعبيين أحدهما بشط البحيرة والآخر بالبحر الصغير، وقد عينت الوزارة مفتشين للإشراف على العمل فيهما ، وكذلك تسلمت الوزارة أيضًا مطعمي أسيوط وطنطا في فبراير عام ١٩٤٥م [٥٥].

وفي الوجه القبلي اهتمت وزارة الشئون الاجتماعية بإنشاء مطاعم شعبية في عواصم المديريات ومراكزها والإشراف عليها إشرافًا مباشرًا ، خصوصًا وأن مسألة تعميم المطاعم تزامنت مع انتشار وباء الملاريا في مديريات قنا وأسوان ، وتعرض معظم سكان المديرتين لسوء التغذية في المدة من ١٩٤٢ – ١٩٤٤م ، وفي البداية عنيت وزارة الشئون بتعميم مطاعم الشعب في المدن الكبرى، وتوسيع نطاق الموجود منها آنذاك، ولقد زار أحد المسئولين في الوزارة مدن مغاغة وملوي وأسيوط وسوهاج وأسوان لهذا الغرض ، وقد اتجه تفكير الوزارة أيضًا إلى توحيد نظام هذه المطاعم ودراسة حالة روادها من الناحية الاجتماعية[٥٦].

---

(٥٣) البلاغ: ٩ سبتمبر ١٩٤٣م، ص ٢ . البصير: ١٣ سبتمبر ١٩٤٣م ، ص ٣ .

(٥٤) الأهرام: ١٧ يناير ١٩٤٤م ، ص ٢ . البلاغ: ١٧ يناير ١٩٤٤ ، ص ٢ .

(٥٥) البلاغ: ٥ أكتوبر ١٩٤٤ ، ص ٣ . الاتحاد المصري: ٢ فبراير ١٩٤٥م ، ص ٢ .

(٥٦) الأهرام: ٢٢ سبتمبر ١٩٤٣م ، ص ٣ .

وفي أوائل فبراير ١٩٤٤م ، قام وزير الشئون الاجتماعية "محمد فؤاد سراج الدين" بافتتاح المطاعم الشعبية التي تقرر إنشاؤها في قوص وإسنا وأدفو وأسوان وأرمنت، وتقدم هذه المطاعم ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ وجبة يوميًا على نفقة الوزارة ، كما قررت الوزارة إنشاء مطعمين جديدين في دشنا ودارو ، وذلك تطبيقًا لسياسة الوزارة لتحسين الحالة الاقتصادية لأهالي مديريتي قنا وأسوان(٥٧) .كذلك قررت الوزارة تقديم ٢٢٤٠٠ وجبة غذاء يوميًا على نفقتها الخاصة لمنكوبي المديرتين ، وزيادة المطاعم الشعبية فيهما زيادة تتمكن من خلالها إطعام المصابين وتزويدهم بالكساء والغطاء نظرًا لشدة حالة الفقر وتفشي الجوع في هاتين المديرتين(٥٨) .كما افتتح مجلس مديرية قنا ثلاثة مطاعم بجهات قنا ونجع حمادي والأقصر، وتقرر أيضًا إنشاء مطعمين في كلٍ من فرشوط وكوم أمبو ليصل عدد المطاعم في الوجه القبلي إلى اثنا عشر مطعمًا تشرف عليها وزارة الشئون الاجتماعية ، وقد تقرر إرسال ملاحظ وطباخ ومساعد طباخ وقواس لكل مطعم يتم افتتاحه بالإضافة إلى أخصائية اجتماعية أو أخصائي ، وذلك بشرط توفير السكن الملائم لهم(٥٩) . وقد تم الاتفاق بين وزارتي الشئون الاجتماعية والتموين على أن تقوم الأولى بتقديم الطعام للمرضى والناقهين والفقراء بمديرتي قنا وأسوان على حساب مشروع الإغاثة ، وذلك بمطاعم الوجه القبلي ، بينما تقوم الثانية بتوزيع مواد غذائية جافة على سكان القرى نظرًا لصعوبة افتتاح مطاعم شعبية بها، وستتولى وزارة الشئون الاجتماعية الإشراف على إعداد وتوزيع الطعام على العائلات التي بحثت أحوالها اجتماعيًا بواسطة الاخصائيات الاجتماعيات اللاتي أوفدتهم الوزارة إلى الوجه القبلي (٦٠) .

وفي نفس السياق اتجهت جهود وزارة الشئون إلى إنشاء مطاعم شعبية في عواصم المراكز، على أن يبدأ بالبنادر الأهلة بالفقراء والتي ينخفض مستواها الاقتصادي والاجتماعي عما سواها كبنادر شمال الدلتا ، كما تقدم «مراد وهبه» أحد الأعيان بمشروع لإنشاء وتعميم المطاعم

---

(٥٧) الاتحاد المصري: ١٨ فبراير ١٩٤٤م ، ص ٢ .

(٥٨) الاتحاد المصري :٢٩ فبراير ١٩٤٤م ، ص ٢ .

(٥٩) دار الوثائق القومية: وزارة الشئون الاجتماعية ،كود أرشيفي ٤٠٢٩/٠٠٠٥٨٠ جزء أول – أوراق تحسين الحالة الاقتصادية لأهالي مديريتي قنا وأسوان ، ٢٢ فبراير ١٩٤٤م .

(٦٠) الاتحاد المصري :١٢ مارس ١٩٤٤م ، ص ٤ .

الشعبية في القرى ، على أن يبدأ تنفيذه في كل قرية يبلغ عدد سكانها ألف نسمة فأكثر ، وأكد علي أن هذا المشروع من المشروعات التي يجب أن ينظر إليها كبار الملاك نظرة إنسانية عاجلة إذ أن توفير الغذاء للمزارعين سيقوي أبدانهم ويرفع مستوى معيشتهم فيتضاعف إنتاجهم، على أن تصرف وجبات غذاء يوميًا مجانًا لمن تتطلب حالتهم الاجتماعية المعونة، كما تعرض وجبات مقابل دفع نصف الثمن ، حتى يتيسر لذوي الدخل المحدود الحصول على غذاء صحي، بشرط أن يكون تنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع الحكومة وتحت إشرافها، وأشار بأن هذه المشروعات لا يمكن القيام بها إلا بتدبير المال، ورأى لتحقيق هذا الهدف أن يتبرع كبار الملاك وذوي اليسار لهذه المنشآت الشعبية كلٌ في الجهة التي تقع فيها أطيانه ، وأن تتولى وزارة الشئون إنشاء هذه المطاعم ، وتلحق بها المخابز لتوفير الخبز لها وتيسيره للفلاح، كما اقترح أيضًا فرض ضريبة على الأطيان يخصص دخلها للإنفاق على هذه المطاعم ، على أن يراعى في هذه الضريبة أن لا تكون مرهقة لدافعيها بحيث لا تزيد عن عشرة قروش للفدان، وعليه قام «مراد وهبه» بجمع مبلغًا من المال لهذا المشروع قدره ٧٠٠ جنيه سنويًا ، على أن يبدأ تنفيذه في قرية «الشين» بمركز طنطا، بالإضافة إلى التبرع بقطعة أرض لبناء المطعم عليها ، وقد تلقى وزير الشئون الاجتماعية «عبد المجيد بدر» هذا الاقتراح والتبرع الخاص به بكل ترحاب ، نظرًا لأن هذا المشروع كان من ضمن برنامج الوزارة الذي وضعته موضع التنفيذ فيما بعد[٦١] .

تجدد الحديث عن هذا المشروع مرة أخرى في بداية عام ١٩٤٩م ، حيث صرح وزير الشئون الاجتماعية «جلال فهيم» أن دراسات الوزارة اتجهت إلى القرى التي تكثر فيها الأمراض الناشئة عن قلة التغذية كالبلاجرا وفقر الدم، وقد تبين أن المرض الأول يتفشى بكثرة في مناطق الوجه القبلي، ولذلك رؤيَّ البدء في إنشاء مطاعم شعبية من بلاد معينة منها ههيا ، أبو حماد، بلبيس، إهناسيا المدينة ، صدفا، أبو تيج، الدر وغيرها من المراكز ، ويرمي المشروع إلى جعل المطاعم في الوجه البحري ثابتة، أما في الوجه القبلي فستكون متنقلة في النيل حتى يسهل الانتفاع بها [٦٢] .

---

(٦١) الأهرام: ٨ أبريل ١٩٤٥م ، ص ٣ «المطاعم الشعبية في القرى ومشكلة الفلاح» «مراد وهبه » .

(٦٢) الزمان: ٦ يونيه ١٩٤٩م ، ص ٥ .

[د] المطاعم الجامعية :

وضعت وزارة الشئون الاجتماعية –كما أشرنا سابقًا – مشروعًا واسع النطاق ينظم مطاعم الشعب ويعممها في جميع عواصم المديريات ومراكزها تدريجيًا ، ويتضمن المشروع أيضًا إنشاء مطاعم خاصة لطلبة الجامعات الثلاث فؤاد الأول بالقاهرة ، وجامعة فاروق بالإسكندرية ، والجامعة الأزهرية، بالإضافة إلى المعاهد الدينية بالقاهرة والإسكندرية ، وقد اهتم البرلمان بمجلسيه النواب والشيوخ بهذا المشروع، حيث تضمن كلاً من خطاب العرش ومشروع الميزانية العامة للدولة خلال الفترة «١٩٤٢ – ١٩٥١» النص على ذلك ، ففي خطاب العرش للانعقاد العادي لعام ١٩٤٢ – ١٩٤٣م ، أشار إلى سياسة الحكومة في التوسع في إنشاء المطاعم الشعبية ، وأكد بأن شباب الجامعات فؤاد الأول وفاروق الأول والجامعة الأزهرية أكثرهم من الغرباء الذين يعيشون بعيدًا عن أهليهم وبلادهم ، فيجب أن تنشئ لهم مطاعم خاصة بهم ، وذلك تيسيرًا لهم وتوفيرًا لأوقاتهم [٦٣]، وقد رحبت لجنة الشئون المالية بالمجلس عند مناقشة ميزانية الدولة لعام ١٩٤٣ – ١٩٤٤م بهذه الرغبة ، وأشارت في تقريرها بأن الطلاب والتلاميذ يجب أن يتمتعوا برعاية الدولة وعنايتها كي يتهيؤا للدراسة التي تقضي منهم جهدًا جسيمًا وفكريًا ، ولا بد لهم من التعويض بالغذاء ، وقد ثبتت في حالات كثيرة أنهم لا يستطيعون الاستفادة من دروسهم بسبب الإعياء الناشئ من قلة التغذية[٦٤] .

وتنفيذًا لرغبة البرلمان السابقة وما ورد في خطاب العرش ، قامت وزارة الشئون الاجتماعية بفتح اعتمادات مالية [*] لهذه المشروعات في الميزانية الجديدة لعام ١٩٤٣ – ١٩٤٤م قدرها تسعون ألف جنيه ، خصص منها خمسون ألفًا لمطاعم الشعب وأربعون ألفًا لمطاعم الجامعات

---

(٦٣) مجلس النواب: الهيئة النيابية الثامنة ، الانعقاد الثاني، المجلد الأول ، الجلسة الافتتاحية، ١٩ نوفمبر ١٩٤٢م ، ص ٧ ، جلسة ٢٥ ، ١٢ أبريل ١٩٤٣م ، ص

(٦٤) مجلة الشئون الاجتماعية : العدد الأول ، يناير ١٩٤٣م ، ص ١٩ .

(*) في مشروع ميزانية الدولة للعام ١٩٤٤ – ١٩٤٥م ، خصص للمطاعم الشعبية اعتماد مالي قدره مائة ألف جنيه منها ستون ألفًا للمطاعم الشعبية ، وأربعون ألفًا للمطاعم الجامعية ، وقد تكرر نفس الاعتماد في ميزانية الدولة لعامي ١٩٤٥– ١٩٤٦م ،و ١٩٤٦ – ١٩٤٧م . (الحكومة المصرية : ميزانية الدولة المصرية لأعوام ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ ، ١٩٤٦م).

الثلاث ، وقد اختارت الوزارة للإشراف على تنفيذ هذا المشروع السيدة " عزيزة رضوان" مدير قسم المطاعم الشعبية بالوزارة ، ومندوبين عن وزارة المعارف [٦٥] .

وبالنسبة لمطاعم الجامعة الأزهرية فقد اجتمعت لجنة المطاعم الشعبية بإدارة المعاهد الدينية وبحثت معها موضوع إطعام طلبة الجامعة الأزهرية، بدايةً من العام الدراسي ١٩٤٣ – ١٩٤٤م ، حيث وجدت اللجنة أن الطالب يتكلف أربعين مليمًا في وجبة الغذاء ، فقررت أن يدفع منها خمسة عشر مليمًا وتتحمل الوزارة الباقي ، واتفق على مكان إعداد الطعام بالنسبة لطلبة كليتي اللغة العربية والشريعة في كلية اللغة العربية ، وفي معهد القاهرة الديني لطلبة المعهد ، أما كلية أصول الدين فقد اتفق على أن ينقل إليها الطعام بعد إعداده بواسطة السيارات من مطعم معهد القاهرة الديني، وبحثت اللجنة أيضًا تحديد عدد الطلبة في حدود المبلغ الذي اعتمدته الوزارة لهذا الغرض ، ولما كان عدد الطلبة يزيد على هذا الاعتماد فقد اقترح أن يستثنى من تناول الطعام طلاب التخصص ، أو أن يشترك الجميع في تناول الطعام ويكون الطعام قاصرًا على بعض أيام الأسبوع [٦٦]. وقد انتدبت الجامعة الأزهرية مدير إدارة المستخدمين بالمعاهد الدينية ومندوبين عن معهد القاهرة وكلية أصول الدين واللغة العربية لتمثيلها في اللجنة التي ستقوم بإعداد مطاعم الجامعة الأزهرية ، والتي تقرر أن تقوم بإطعام أربعة آلاف طالب يوميًا[٦٧].

وأما بالنسبة لطلاب جامعتي فؤاد الأول وفاروق الأول، فقد ساهمت وزارة الشئون الاجتماعية أيضًا في تقديم الغذاء الصحي لهم نظرًا لبعدهم عن ذويهم وتوفيرًا لأوقاتهم، وتتكلف وجبة الغداء حوالي سبعين مليمًا يحصل الطالب عليها مقابل ثلاثين مليمًا ، وهذه الوجبات تمتاز بوفرة مقاديرها وتعدد أنواعها ، وتصرف الوزارة نظير ذلك إعانة سنوية لمطعمي جامعة فؤاد الأول وفاروق الأول قدرها ثمانية آلاف جنيه [٦٨] . وقد والت الوزارة إرسال الإعانات المالية للمساهمة

---

(٦٥) البلاغ: ٢٧ أبريل ١٩٤٣م ، ص ٣ . البصير: ١ مايو ١٩٤٣م ، ص ٢ .

(٦٦) البلاغ: أول يونيه ١٩٤٣م ، ص ٢ .

(٦٧) البلاغ: ٨ سبتمبر ١٩٤٣م ، ص ٢ .

(٦٨) وزارة الشئون الاجتماعية، سياستها الإنشائية في نهضتها الحاضرة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٨ . الزمان: ٦ يونيه ١٩٤٩م ، ص ٥ .

في توسيع نطاق هذه المطاعم حيث أرسلت تحويلاً بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه باسم مدير جامعة فؤاد الأول، كما أرسلت في أول مايو ١٩٤٤م تحويلاً آخر بمبلغ ١٥٠٠ جنيه لتأسيس مطعم في كل من كليات الجامعة لتوفير الأغذية الصحية لطلابها وطالباتها، كما أرسلت الوزارة في ١٥ أبريل ١٩٤٤م تحويلاً بمبلغ ألف جنيه لجامعة فاروق الأول ، ومبلغًا آخر قدره ٧٠٠ جنيه لكلية الزراعة بمشتهر لتخصيصها للمطعم الجامعي المنشأ بها ، كما أنشأت الوزارة مطعمين لطلبة المعهد الديني بالإسكندرية بقسميه الابتدائي والثانوي ، ويبلغ ما تصرفه الوزارة في هذا الشأن حوالي سبعة آلاف جنيه سنويًا ، وذلك خلاف المصاريف الإدارية الخاصة بهذين المطعمين (٦٩).

بعد هذا العرض للمرحلة الثانية لإنشاء المطاعم الشعبية ودور وزارة الشئون الاجتماعية في إعادة فتح بعضها وإنشاء البعض الآخر والإشراف عليها وإدارتها، نذكر أن عدد المطاعم الشعبية التي أنشئت بمدينة القاهرة حوالي ثلاثة عشر مطعمًا منها اثنان بمديرية الجيزة ، وتقدم هذه المطاعم ٦١٠٠ وجبة يوميًا ، وفي مدينة الإسكندرية ستة مطاعم تقدم حوالي ٢٧٠٠ وجبة يوميًا ، وتدير هذه المطاعم اللجنة العامة للمطاعم بالمدينة بإشراف من وزارة الشئون الاجتماعية، وفي عواصم الوجه البحري هناك سبعة مطاعم أخرى تقدم حوالي ٢٠٠٠ وجبة يوميًا ، وفي عواصم الوجه القبلي سبعة عشر مطعمًا تقدم حوالي ٤٧٠٠ وجبة يوميًا ، هذا بالإضافة إلى ستة مطاعم أنشئت في نهاية عام ١٩٤٩م بالقاهرة ودمنهور والزقازيق وأسيوط ومغاغة وأخميم ، وبذلك يصل إجمالي عدد المطاعم الشعبية والعمالية في أنحاء المملكة المصرية حوالي ٤٨ مطعمًا (*)، بخلاف المطاعم الجامعية التي أنشئت في مدينتي القاهرة والإسكندرية (**).

---

(٦٩) البلاغ: ١٥ أبريل ١٩٤٤م ، ص ٢ . الاتحاد المصري: أول مايو ١٩٤٤م ، ص ٢ . الزمان: ٦ يونيه ١٩٤٩م ، ص ٥.

(*) للمزيد عن هذه المطاعم ينظر : ملحق رقم (١) ص ص ٧٢,٧٣ ، " بيان عن عدد المطاعم الشعبية التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية وعدد الوجبات بها" .

(**) بلغ عدد المطاعم الشعبية والجامعية التي أنشئت بأنحاء المملكة المصرية وتحت إشراف وزارة الشئون الاجتماعية بطريق مباشر أو غير مباشر حوالي ٥٦ مطعمًا .

إطعام الفقراء بمطاعم الشعب بالمجان في المناسبات والأعياد :

بجانب قيام المطاعم الشعبية بدورها الاجتماعي على أكمل وجه، وذلك بتقديم وجبات صحية زهيدة الثمن لروادها، قامت في نفس الوقت بتقديم وجبات مجانية لهؤلاء الرواد في العديد من المناسبات والاحتفالات الخاصة والعامة، وقد تنوعت هذه المناسبات منها، المناسبات والاحتفالات الملكية ، المناسبات والاحتفالات الدينية ، بالإضافة إلى المناسبات الطارئة والمختلفة ، وقد تبارت المؤسسات والهيئات الحكومية والأهلية بإطعام الفقراء بالمجان في هذه المناسبات بالمطاعم الشعبية، ويأتي على رأس هذه المؤسسات وزارة الشئون الاجتماعية ووزارة الأوقاف، بالإضافة إلى لجنة الاحتفالات العامة بمدينة القاهرة، وبلدية الإسكندرية ، وأخيرًا التبرعات الخاصة بالوجهاء والأعيان والتي كانت تخصص لإطعام الفقراء بالمجان بالمطاعم الشعبية في أنحاء البلاد .

أولاً : المناسبات والاحتفالات الملكية :

تعددت المناسبات والاحتفالات الملكية ، والتي تم خلالها تقديم وجبات مجانية لرواد المطاعم الشعبية، ومن هذه المناسبات الاحتفال بعيد الميلاد الملكي، وعيد الجلوس الملكي، بالإضافة إلى الاحتفال بعيد ميلاد أميرات الأسرة الملكية، وغيرها من المناسبات، ففي البداية قامت لجنة الاحتفالات العامة منذ عام ١٩٣٩م بصرف المبالغ والاعتمادات المالية لإطعام فقراء مدينة القاهرة بمطاعمها التسعة ابتهاجًا بعيد الميلاد الملكي، والذي يحتفل به في الحادي عشر من شهر فبراير من كل عام على حسابها الخاص، ففي عام ١٩٣٩م تم صرف مبلغ ١٢٨ جنيهًا ، و١٥٠ جنيهًا في عامي ١٩٤٢م و ١٩٤٣م [٧٠] ، أما في عام ١٩٤٣م فقد قامت اللجنة بإطعام خمسة آلاف فقير مجانًا في مطاعم الشعب والوحدات الصحية، بالإضافة إلى إطعام تلاميذ مكاتب التعليم الإلزامي والجمعيات الخيرية يوم الخميس الموافق ١١ فبراير ١٩٤٣م ، وقدرت تكاليف الوجبات حوالي ١٥٠ جنيهًا [٧١].

---

(٧٠) لجنة الاحتفالات العامة لمدينة القاهرة : التقرير السنوي لعام ١٩٤٣م ، ص ٣٢ .

(٧١) المصدر السابق : ص ٤٤ .

وفي مدينة الإسكندرية قامت البلدية بفتح اعتمادات مالية سنوية خصصت لإطعام وكسوة فقراء المدينة بمطاعم الشعب بها بمناسبة الاحتفال بعيد الميلاد الملكي ، ففي عام ١٩٤١م تم فتح اعتماد قدره ٤٠٠ جنيه ، وفي عامي ١٩٤٢م، ١٩٤٣م، تم اعتماد مبلغ ألفا جنيه لهذا الغرض، وقد توالت هذه الاعتمادات حتى نهاية العمل بنظام المطاعم عام ١٩٥١م(٧٢).

وفي أوائل فبراير عام ١٩٤٤م ، قررت لجنة الاحتفالات العامة إطعام الفقراء بالمجان في جميع مطاعم الشعب والوحدات الصحية ، وبلغت تكاليف الوجبات حوالي ١٧٩ جنيهًا و١٨٩ مليمًا ، كما قررت وزارة الأوقاف احتفالاً بعيد الميلاد الملكي إطعام ألف فقير يومي ١١ ، ١٢ فبراير على نفقتها ، وقد بلغت تكاليف هذه الوجبات ٤٠ جنيهًا بواقع أربعين مليمًا للوجبة الواحدة(٧٣)، وفي مدينة الإسكندرية تم توزيع ٥٠٠ وجبة على رواد مطعم علي يحيى باشا يوم ١١ فبراير على حساب وزارة الشئون الاجتماعية احتفالاً بهذا اليوم، كما تم توزيع حوالي ١٩٥٠ وجبة على وراد مطاعم أحمد عبود، الظاهرية ، الباب الجديد، غيط العنب بنفس اليوم ، بتكلفة قيمتها ٧٨ جنيهًا و٥٣ مليمًا(٧٤).

أما في عام ١٩٤٥م ، فقد قامت بلدية الإسكندرية بإعداد ١٣٠٠ وجبة بمطعمي الخديوي وفاروق الأول وتوزيعها على ١٣٠٠ فقير على حساب وزارة الشئون الاجتماعية ابتهاجًا بعيد الميلاد الملكي ، وقد تم توزيع هذه الوجبات بالمطعمين السابقين يومي ١١ ، ١٢ فبراير ١٩٤٥م ، وقد بلغت تكاليفها ٤٣ جنيهًا و ٣٨٢ مليمًا ، وقد أرسل من هذه الوجبات ٨٠ وجبة لأطفال الساحة الشعبية بكرموز، ٢٠٠ وجبة لجمعية صديقات الطفولة، كما وزعت ٥٠٠ وجبة

---

(٧٢) القومسيون البلدي لمدينة الإسكندرية: جلسة ٤ ، ٥ فبراير ١٩٤١م ، ص ١ ، جلسة ٤ ، ٢٨ يناير ١٩٤٢م ، ص ٧ ، جلسة ٥ ، ٣ فبراير ١٩٤٣م ، ص ٢ .

(٧٣) دار الوثائق القومية: وزارة الشئون الاجتماعية ،كود أرشيفي ٤٠٢٩/٠٠٠٧٧٤ ، جزء أول ، أوراق إطعام الفقراء من مطاعم الشعب (١٦ ديسمبر ١٩٤٣ – ١٠ فبراير ١٩٤٦م) مكاتبات بخصوص إطعام الفقراء ابتهاجًا بعيد الميلاد الملكي بتاريخ ١١ مايو ١٩٤٤م ، ١١ مارس ١٩٤٤م .

(٧٤) المصدر السابق: اللجنة العامة للمطاعم الشعبية ، بيان بقيمة تكاليف إطعام فقراء الإسكندرية بتاريخ ٢٢ مارس ١٩٤٥م .

بالمجان لرواد مطعم الحدرا الشعبي بتكلفة ثماني جنيهات[٧٥] ، وقد قامت وزارة الشئون الاجتماعية بتعميم هذا الأمر على جميع المطاعم الشعبية بالقاهرة والأقاليم على النحو التالي :

١٠٠٠ وجبة بكلٍ من محافظة القاهرة ، مديرية أسيوط، مديرية المنيا، مديرية البحيرة .

١٢٠٠ وجبة بمديرية الشرقية .

٨٠٠ وجبة بمديرية القليوبية .

٧٠٠ وجبة بمديرتي بني سويف والفيوم .

٩٠٠ وجبة بمحافظة القنال (بورسعيد – الإسماعيلية) والسويس .

وقد تم تخصيص جزء من هذه الوجبات لأطفال الساحة الشعبية بها ، «مائة وجبة»[٧٦].

وفي عام ١٩٤٦م ، قررت وزارة الشئون الاجتماعية ابتهاجًا بعيد الميلاد الملكي صرف وجبات المطاعم الشعبية العادية التابعة للوزارة بالقاهرة والأقاليم في يوم الاثنين ١١ فبراير ١٩٤٦م على روادها بالمجان، وقد أرسلت الوزارة صور من هذا القرار إلى تسعة عشر مطعمًا التابعة لها[٧٧] ، كما قررت الوزارة أيضًا صرف مائة وجبة علاوة على الوجبات المقررة بالمطاعم لمرتادي الساحة الشعبية للتربية البدنية في نفس اليوم مجانًا ، وقد أرسلت صور من هذا القرار إلى ملاحظي المطاعم الشعبية التابعة للوزارة الواقع في محيطها تلك الساحات على أن يقدم كل مرتاد استمارة رياضية للتحقق من أنه مقيدًا بسجلات الساحة ، ومن هذه الساحات الموجودة في أسوان، سوهاج، الجيزة،

(٧٥) المصدر السابق : مكاتبة بشأن إطعام الفقراء بمطاعم الإسكندرية بتاريخ ١٩ مارس ١٩٤٥م .

(٧٦) المصدر نفسه : بيان بعدد الفقراء المزمع إطعامه بمناسبة عيد الميلاد الملكي بجميع المديريات بتاريخ ٥ فبراير ١٩٤٥م .

(٧٧) المصدر نفسه : كود أرشيفي ٤٠٢٩/٠٠٠٧٧٥ جزء ثان «أوراق إطعام الفقراء في المناسبات والأعياد ٦ نوفمبر ١٩٤٥ – ١٩٤٦م » ، مذكرة مصلحة الخدمات الاجتماعية لوكيل وزارة الشئون بتاريخ ٢ فبراير ١٩٤٦م .

السيدة زينب، المنصورة، بنها، أما الساحات الأخرى فلم يطبق عليها هذا القرار لأنه لا يوجد للوزارة بها مطاعم قريبة(٧٨).

وفي نفس السياق قررت وزارة الأوقاف إطعام ألف فقير بمطاعم الشعب التسعة بالقاهرة ابتهاجًا لهذه المناسبة على نفقتها، النصف يوم ١١ فبراير والنصف الآخر يوم ١٢ فبراير، وقد بلغت التكاليف حوالي ٤٩ جنيهًا (٧٩) ، كما قررت الوزارة إطعام جميع رواد المطاعم الشعبية بمدينة الإسكندرية وعددهم ٢٣٠٠ فقير، وقد بلغت جملة تكاليف هذه الوجبات حوالي ٦١ جنيهًا(٨٠)، أما لجنة الاحتفالات العامة بمدينة القاهرة فقد قررت أيضًا إطعام الفقراء بالمطاعم ومؤسسة الزفاف الملكي بالعباسية على النحو التالي :

أولاً : إعداد ٣٦٠٠ وجبة بمعدل ٤٠٠ وجبة لكل مطعم من مطاعم الشعب التسعة بالقاهرة يوم الأحد ١٠ فبراير ١٩٤٦م .

ثانيًا : إعداد ١٤٠٠ وجبة توزع على الأطفال الذين ستستضيفهم اللجنة بمؤسسة الزفاف الملكي بالعباسية وبعض ملاجئ القاهرة على أن تقدم الوجبة يوم الاثنين ١١ فبراير ١٩٤٦م ، وقد بلغت جملة تكاليف هذه الوجبات حوالي ٢١١ جنيهًا و٣١٥ مليمًا بواقع أربعين مليمًا للوجبة الواحدة بالإضافة إلى المصاريف الإدارية(٨١) ، كما قامت نقابة الصحفيين بالتبرع لإطعام ألفين رائد من رواد المطاعم الشعبية بالإسكندرية يوم الثلاثاء ١٢ فبراير ، ما عدا مطعم حمالي الجمرك والذي حصل الرسوم من رواده عن هذا اليوم(٨٢) ، كذلك قرر مجلس بلدي مدينة أسيوط بإطعام ١٥٠ فقيرًا

---

(٧٨) المصدر السابق : كود أرشيفي ٤٠٢٩/٠٠٠٧٧٤ «مذكرة بشأن اقتراح تغذية مرتادي الساحات القريبة من المطاعم الشعبية بتاريخ ١١ فبراير ١٩٤٦م .

(٧٩) المصدر نفسه: كود أرشيفي ٤٠٢٩/٠٠٠٧٧٥ ، مكاتبة من لجنة الاحتفالات العامة لوكيل وزارة الشئون بتاريخ ٧فبراير ١٩٤٦، ومكاتبة من وزارة الأوقاف إلى وكيل وزارة الشئون بتاريخ ٦ فبراير ١٩٤٦م

(٨٠) المصدر نفسه : مكاتبة مصلحة الخدمات إلى وزارة الأوقاف بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٤٦م .

(٨١) المصدر نفسه : مكاتبة من لجنة الاحتفالات العامة لوكيل وزارة الشئون بتاريخ ٧ فبراير ١٩٤٦م .

(٨٢) المصدر نفسه : بشأن تقديم وجبات بمطاعم الإسكندرية على نفقة نقابة الصحفيين بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٤٦م .

بالمطعم الشعبي بأسيوط ، وذلك أيام ٩ ، ١٠، ١١ فبراير على حسابه، وتكلفة هذه الوجبات ٢١ جنيهًا و٧٤٧ مليمًا منها ١٥٣ وجبة لحوم و٢١٧ بقول (٨٣).

ومن ضمن المناسبات والاحتفالات الملكية عيد الجلوس الملكي ، والذي كان يتم الاحتفال به في السادس من شهر مايو من كل عام ، حيث قامت لجنة الاحتفالات العامة بصرف مبالغ لإطعام الفقراء بمطاعم الشعب بالمجان احتفالاً بهذه المناسبة ، ففي عام ١٩٣٩م صرفت لهذا الغرض ١٢٨ جنيهًا ، وفي عام ١٩٤٠م صرفت مبلغ مائة جنيه ، أما في عام ١٩٤١م فقد صرفت مبلغ قدره ١٥٠ جنيهًا ، وفي عامي ١٩٤٢م ، ١٩٤٣م قامت اللجنة بإطعام أربعة آلاف تلميذ من تلاميذ التعليم الإلزامي بوزارة المعارف ، بالإضافة إلى ألف تلميذ من تلاميذ الجمعيات الخيرية (٨٤).

وفي عام ١٩٤٤م قررت لجنة الاحتفالات العامة ابتهاجًا بعيد الجلوس الملكي، والمقرر الاحتفال به يوم السبت ٦ مايو ١٩٤٤م ، إطعام ثلاثة آلاف طالب من مكاتب التعليم الإلزامي في مطاعم الشعب والوحدات الصحية بمدينة القاهرة مجانًا، بالإضافة إلى ألفين من الفقراء المترددين على تلك المطاعم يوم الجمعة ٥ مايو على حسابها، وقد بلغت تكاليف هذه الوجبات ٨٧ جنيهًا و١٨٤مليمًا بواقع ٣٧ مليمًا ونصف للوجبة ، كما قررت وزارة الأوقاف إطعام ألف فقير آخر بمطاعم الشعب بالقاهرة يوم السبت ٦ مايو (٨٥) .

وفي العام التالي (١٩٤٥م) قررت لجنة الاحتفالات العامة تقديم ثلاثة آلاف وجبة غذاء من مطاعم الشعب والوحدات الصحية إلى قسم رعاية الطفولة والأمومة بوزارة الصحة العمومية على حسابها ، لتوزيعها على الأمهات الفقيرات بموجب بطاقات تصرفها اللجنة يوم الأحد الموافق ٦ مايو ١٩٤٥م ، وقد تقرر أن يكون توزيع الوجبات على النحو التالي :

---

(٨٣) المصدر السابق: مذكرة بشأن ثمن الوجبات التي صرفت بمطعم أسيوط بمناسبة عيد الميلاد الملكي ٢٨ أبريل ١٩٤٦م .

(٨٤) لجنة الاحتفالات العامة لمدينة القاهرة : مصدر سبق ذكره ، ص ٦٦ .

(٨٥) وزارة الشئون الاجتماعية : كود أرشيفي ٤٠٢٩/٠٠٠٧٧٤ ، مكاتبة من لجنة الاحتفالات العامة إلى وكيل وزارة الشئون الاجتماعية بتاريخ ٢٧ أبريل ١٩٤٤. الاتحاد المصري : ٤ مايو ١٩٤٤م ، ص ٢.

٤٠٠ وجبة لكلا من مطعم فؤاد الأول ، الأميرة فوزية و ٣٠٠ وجبة لكل من مطعم الأمير فاروق ، الأميرة فوزية، مختار باشا، الوحدات الصحية بالخضيري، الوحدات الصحية بالخليفة ، مطعم مصر القديمة(٨٦).

كما قررت وزارة الشئون الاجتماعية إطعام ألفين رائد من رواد مطاعم مدينة الإسكندرية وألف فقير بمطاعم الوزارة بالأقاليم، وقد تم التنبيه على تلك المطاعم عدم تحصيل ثمن هذه الوجبات ، كما قررت أيضًا وزارة الأوقاف إطعام ألف فقير بمطاعم الشعب التسعة بالقاهرة على نفقتها نصفهم يوم الأحد ٦ مايو والنصف الآخر يوم الاثنين ٧ مايو، وقدرت تكلفة هذه الوجبات حوالي ٣٦ جنيهًا و٨٥٠ مليمًا (٥٠٠ وجبة لحوم فئة ٣٢,٧ مليمًا و ٥٠٠ وجبة بقول فئة ٢١ مليمًا) (٨٧) ، وعليه فقد بلغت جملة الوجبات التي تقرر صرفها لرواد المطاعم وغيرهم بمدينة القاهرة والإسكندرية والأقاليم على حساب لجنة الاحتفالات العامة ، ووزارتي الشئون الاجتماعية والأوقاف في عيد الجلوس الملكي لعام ١٩٤٥م حوالي سبعة آلاف وجبة .

وأما في عام ١٩٤٦م ، فقد تقرر أيضًا صرف الغذاء مجانًا على حساب وزارة الشئون الاجتماعية بمطاعم الشعب التابعة للوزارة بالقاهرة والأقاليم ابتهاجًا بعيد الجلوس الملكي والمقرر الاحتفال به يوم الاثنين الموافق ٦ مايو ١٩٤٦م ، وبلغ عدد هذه الوجبات عشرة آلاف وجبة ، وبما أن يوم الاثنين مقررًا فيه صرف الوجبة عدسًا ، فقد تم الموافقة على استبدالها بالخضار الجاف واللحم(٨٨) ، وقد أرسلت صورة من هذا القرار لجميع المطاعم الشعبية بالقاهرة والأقاليم وعددها ٢٩ مطعمًا، بالإضافة إلى مطاعم الإسكندرية التابعة للجنة المطاعم لتنفيذه(٨٩) .

وكالعادة قررت وزارة الأوقاف إطعام ألف فقير بمطاعم الشعب بالإسكندرية على حسابها ابتهاجًا بتلك المناسبة، ومثل هذا العدد بمطاعم الشعب بالقاهرة، وقد أرسلت الوزارة شيكين الأول

---

(٨٦) المصدر السابق : مكاتبة من لجنة الاحتفالات العامة إلى وكيل وزارة الشئون بتاريخ ٢٣ أبريل ١٩٤٤م .

(٨٧) المصدر نفسه: مكاتبة مصلحة الخدمات الاجتماعية إلى وكيل وزارة الشئون بتاريخ ٢٩ أبريل ١٩٤٥م.

(٨٨) المصدر نفسه : كود أرشيفي ٤٠٢٩/٠٠٠٧٧٥ ، مذكرة بشأن صرف الغذاء بمطاعم الشعب التابعة لوزارة الشئون ابتهاجًا بعيد الجلوس الملكي بتاريخ ١ مايو ١٩٤٦م .

(٨٩) المصدر نفسه : منشور دوري معمم على مطاعم الشعب التابعة للوزارة .

بمبلغ ٦٩ جنيهًا و٢٠ مليمًا ، والثاني بمبلغ ٤٠ جنيهًا قيمة هذه الوجبات ، وقد تقرر أن يكون سعر الوجبة أربعين مليمًا عن كل وجبة للجمعيات أو أي جهة أخرى خلاف وزارة الشئون[٩٠]. ونظرًا لأن وزارة الشئون سبق أن قررت إطعام مرتادي المطاعم الشعبية بأنحاء البلاد بما فيها مرتادي مطاعم مدينة الإسكندرية بالمجان على نفقتها يوم الاثنين الموافق ٦ مايو، لذا رأت إدارة المساعدات والمطاعم إطعام هؤلاء الفقراء أو بعضهم على نفقة وزارة الأوقاف في حدود المبلغ السابق يوم الثلاثاء الموافق ٧ مايو ١٩٤٦م[٩١].

كما قررت لجنة الاحتفالات العامة ضمن ميزانيتها وابتهاجًا بهذه المناسبة تقديم أربعة آلاف وجبة غذاء من مطاعم الشعب والوحدات الصحية إلى قسم رعاية الطفل بوزارة الصحة لتوزيعها على الأمهات ، وكذا بعض أطفال الملاجئ والمؤسسات الاجتماعية بموجب بطاقات تصرفها اللجنة، وذلك يوم الاثنين ٦ مايو ١٩٤٦م ، وبيان هذه الوجبات كالآتي :

(٢٥٦٠) وجبة مكونة من لحم (١١٠ جرام) ، أرز (٧٥ جرام) ، خبز (٢٠٠ جرام) ، توابل ومسلى (٩ جرام) ، وهذه الوجبات تصرف بموجب بطاقات إلى مراكز رعاية الطفل بوزارة الصحة .

(١٤٤٠) وجبة اعتيادية بمطاعم الشعب التسعة تصرف ببطاقات أعدت لذلك، على أن يزيد في هذه الوجبات الخضار الجاف، وقد قدرت تكلفة هذه الوجبات بـ ١٦٠ جنيهًا على أساس أربعين مليمًا للوجبة الواحدة [٩٢] .

وبما أن المطاعم الشعبية يوم الاثنين ٦ مايو ستقوم بتوزيع الأغذية مجانًا على حساب وزارة الشئون بهذه المناسبة فلا يمكن إعداد الوجبات بها، فقد وافقت الوزارة على تجهيز الوجبات الخاصة بمراكز رعاية الطفل وعددها ٢٥٦٠ وجبة بمطعم معهد القاهرة الديني ، مع إخبار لجنة الاحتفالات بأن التوزيع سيكون من المعهد ، وإسناد عملية توريد الأصناف اللازمة لهذه الوجبات

(٩٠) المصدر السابق: إطعام الفقراء مجانًا على نفقة وزارة الأوقاف بمناسبة عيد الجلوس الملكي بتاريخ ٢ مايو ١٩٤٦م .

(٩١) المصدر نفسه : مكاتبة من وزارة الأوقاف إلى وكيل وزارة الشئون الاجتماعية بتاريخ ٤ مايو ١٩٤٦م .

(٩٢) المصدر نفسه: مكاتبة من لجنة الاحتفالات العامة إلى وكيل وزارة الشئون الاجتماعية بتاريخ ٢٦ أبريل ١٩٤٦م .

لمتعهد المطاعم الشعبية باعتبار أن تجهيز الوجبات الباقية وعددها ١٤٤٠ سيتم بالمطاعم الشعبية[٩٣] ، ولقد أرسلت الوزارة إلى متعهد توريد المطاعم الشعبية «علي محمد عماره» بتوريد الأصناف اللازمة لإعداد وجبات معهد القاهرة الديني ، وبيانها كالآتي : «٢٥٦٠ رغيف، ١٩٢ كيلو أرز، ٢٨١ كيلو و٦٠٠ جرام لحم، ١٥ كيلو و٣٦٠ جرام مسلى، ٧ كيلو ملح، ٥ كيلو بصل، ٢٥٦ جرام فلفل أسود، ٣٥٠ كيلو كسب» ، وقد تم استلام هذه الأصناف بعد فحصها والتأكد من مطابقتها لشروط العقد من حيث الجودة والنظام وصلاحيتها للاستعمال ، وقد قام بإعداد هذه الوجبات ٢٣ عاملاً تحت إشراف وإرشاد ملاحظ وعهدة المطعم، وقد تقرر صرف وجبة مجانية لكل عامل من عمال المطاعم [٩٤] .

قامت لجنة الاحتفالات بعد تجهيز الوجبات بإرسال إيصال استلام إلى مطعم معهد القاهرة بتسليم ١١٦٠ وجبة من أصل الكمية المقررة لمندوب مؤسسة الزفاف الملكي ومعسكرات الأطفال بالعباسية، كما أرسلت ايضًا إيصال استلام لتسليم ١٤٠٠ وجبة الباقية لمندوب مراكز رعاية الطفل بثلاث عشرة جهة [*] بواقع مائة وجبة لكل مركز ما عدا مركز رعاية الطفل بجهة الشرابية والذي خصص له مئتا وجبة [٩٥] ، أما بالنسبة للوجبات ١٤٤٠ المقرر توزيعها بالمطاعم الشعبية التسعة علاوة على وجبات المطعم الأصلية لحساب لجنة الاحتفالات العامة، فقد تقرر أن تشتمل الوجبة على "خضار جاف، أرز، لحم، مسلى وتوابل" ، على أن يدرج اللحم في خانة الزيادات ، على ألا تصرف هذه الوجبات إلا بموجب بطاقات خاصة من لجنة الاحتفالات ، ويدرج

(٩٣) المصدر السابق: مذكرة بشأن إعداد وجبات على حساب لجنة الاحتفالات بتاريخ ٢ ، ٥ مايو ١٩٤٦م .

(٩٤) المصدر نفسه : بشأن توريد الأصناف اللازمة لإعداد ن٢٥٦٠ وجبة بمطعم معهد القاهرة بتاريخ ٤ مايو ١٩٤٦م .

(*) الجهات هي : «مصر القديمة، الشرابية، باب الشعرية، العباسية، الزيتون، مصر الجديدة، إمبابة، السيدة زينب، شبرا، الدرب الأحمر، المجموعة الصحية ببولاق، الجيزة .

(٩٥) المصدر نفسه: بشأن استلام الوجبات المخصصة لمراكز الطفل ومؤسسة الزفاف الملكي بتاريخ ٥ ، ٦ مايو ١٩٤٦م .

هذا الحساب ضمن أذن صرف الحساب اليومي للمطعم ، وقد أرسلت صورة من هذا القرار إلى المطاعم الشعبية التسعة [٩٦] .

وقد تم وضع تعليمات عُممت على المطاعم التسعة، منها أن تصرف الوجبات العادية مجانًا لأصحاب البطاقات كالعادة، وتوزع الوجبات الباقية على المنتظرين، أما الوجبات لجنة الاحتفالات وعددها ١٤٤٠ وجبة فتوزع بموجب بطاقات خاصة من لجنة الاحتفالات ، فإذا تبقى منها شيء يوزع على المنتظرين، على أن يتم عمل محضر بعددهم وأسمائهم [٩٧] ، وبالفعل تم صرف هذه الوجبات على النحو السابق يوم الاثنين ٦ مايو ١٩٤٦م بجميع مطاعم القاهرة التسعة ، وقدم ملاحظو هذه المطاعم تقريرًا وافيًا عن عملية التوزيع ، وبالجملة فقد تم توزيع ١٦٠ وجبة في كل مطعم من مطاعم القاهرة على حساب لجنة الاحتفالات بموجب بطاقات خاصة بها، علاوة على ٣٧٠ وجبة أصلية الخاصة بالمطعم على حساب وزارة الشئون، فضلاً عن خمسة وجبات لمستخدمي وعمال المطعم ، وبذلك يكون إجمالي ما صرف بكل مطعم من مطاعم الشعب التسعة بالقاهرة حوالي ٥٣٥ وجبة بإجمالي عام ٤٨١٥ وجبة بخلاف ٢٥٦٠ وجبة أعدها مطعم معهد القاهرة الديني لحساب لجنة الاحتفالات ، وبذلك يكون جملة ما صرف من وجبات في هذا اليوم ٧٣٧٥ وجبة[٩٨] .

ومن ضمن المناسبات والاحتفالات الملكية أيضًا ، الاحتفال بعيد ميلاد أميرات الأسرة المالكة ففي عام ١٩٣٩م ، قامت لجنة الاحتفالات العامة بصرف مبلغ ٢٧٠ جنيهًا لإطعام الفقراء احتفالاً بميلاد الأميرة فريال الموافق السابع عشر من شهر نوفمبر ، وفي عام ١٩٤٠م تم صرف مبلغ ٤٣٠ جنيهًا احتفالاً بعيد ميلاد الأميرة فوزية والموافق السابع من شهر أبريل[٩٩] ، أما في عام ١٩٤٢م فقد قررت بلدية الإسكندرية ابتهاجًا بعيد ميلاد الأميرة فريال إطعام خمسة آلاف فقير

---

(٩٦) المصدر السابق: إعداد ١٦٠ وجبة علاوة على الوجبات الأصلية لحساب لجنة الاحتفالات بمطاعم الشعب ٥ مايو ١٩٤٦م .

(٩٧) المصدر نفسه : تعليمات بخصوص صرف الوجبات يوم ٦ مايو ١٩٤٦م .

(٩٨) المصدر نفسه : تقارير التفتيش على مطاعم الشعب التسعة بالقاهرة بتاريخ ٦ ، ٧ مايو ١٩٤٦م .

(٩٩) لجنة الاحتفالات العامة لمدينة القاهرة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣٢ ، ٤٤ .

وتوزيع الملابس على ثلاثة آلاف منهم ، ويشمل هذا العدد الأطفال الذين ولدوا في يوم ميلادها ، وعلى هذا الأساس تم فتح اعتماد مالي قدره ٥٠٠ جنيه لهذا الغرض(١٠٠) .

وفي عام ١٩٤٣م قررت لجنة الاحتفالات تقديم ثلاثة آلاف وجبة للأمهات الفقيرات المترددات على مراكز رعاية الطفل بمطاعم الشعب بالقاهرة على نفقتها احتفالاً بعيد ميلاد الأميرة فريال(١٠١) ، كما قررت أيضًا ابتهاجًا بمولد الأميرة فادية فتح المطاعم الشعبية والوحدات الصحية لتوزيع الوجبات العادية بالمطاعم مجانًا لمدة أسبوع اعتبارًا من يوم الخميس ١٦ ديسمبر ١٩٤٣م ، وقد بلغت تكلفة هذه الوجبات حوالي ١٦٢ جنيهًا و٩١٨مليمًا على حساب لجنة الاحتفالات العامة(١٠٢) .

كما قامت وزارة الشئون الاجتماعية بالاحتفال سنويًا بهذه المناسبات وتقديم الطعام بالمجان، ففي عام ١٩٤٥م وافقت الوزارة على تجهيز وإعداد ١٥٠٠ وجبة غذاء بمراكز رعاية الطفل بالقاهرة لإطعام الأمهات والأطفال المترددين على المراكز احتفالاً بعيد ميلاد الأميرة فريال الموافق ١٧ نوفمبر ١٩٤٥م ، بالإضافة إلى توزيع الأقمشة والصنادل على الأطفال الفقراء المترددين على هذه المراكز أسوةً بما هو متبع كل عام(١٠٣) . ولقد عهدت وزارة الشئون بإعداد هذه الوجبات لمطعم معهد القاهرة الديني، على أن ترسل وزارة الصحة مندوب من طرفها لاستلام الإيصالات اللازمة وتوزيعها بمعرفتها على مراكز رعاية الطفل، ثم إرسال مندوب لاستلام هذه الوجبات من المطعم ،كما قررت الوزارة انتداب بعض موظفي وعمال المطاعم الشعبية بالقاهرة لإعداد هذه الوجبات بمطعم القاهرة يومي ١٦ ، ١٧ نوفمبر (١٠٤) .

---

(١٠٠) القومسيون الإداري البلدي الإسكدرية : محضر جلسة ٤٦ ، ١١ نوفمبر ١٩٤٢م، ص ١٥ .

(١٠١) لجنة الاحتفالات العامة لمدينة القاهرة : مصدر سبق ذكره ، ص ٤٤ .

(١٠٢) وزارة الشئون الاجتماعية : كود أرشيفي ٤٠٢٩/٠٠٠٧٧٤ ، مكاتبة من محافظة القاهرة إلى وكيل وزارة الشئون ١٦ ديسمبر ١٩٤٣م .

(١٠٣) المصدر السابق : مكاتبة بخصوص إطعام الفقراء بمراكز رعاية الطفل مجانًا ، بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٤٥م.

(١٠٤) المصدر نفسه : انتداب بعض موظفي وعمال المطاعم لإعداد الوجبات في معظم معهد القاهرة بتاريخ ٧ نوفمبر ١٩٤٥م ، تم انتداب كلاً من مصطفى نجيب وفؤاد سالم (مفتش المطاعم) ، بدوي المنياوي

أرسلت إدارة المطاعم والمساعدات بالوزارة إلى متعهد توريد الأغذية لمطاعم الشعب بالقاهرة لتوريد الأصناف اللازمة لإعداد هذه الوجبات بالنسب الآتية (لحم(١٥٠ جرام)، أرز (٦٥ جرام)، خبز (٢٠٠ جرام) ، مسلى (٦ جرام)، وكسب (٢٠٠ جرام) ، على أن تصرف لها ٣ كيلو بصل ، ٥ كيلو ملح، ١٥٠ جرام فلفل أسود [١٠٥] . وقد تم إعداد تلك الوجبات يوم السبت الموافق ١٧ نوفمبر ، وتم توزيعها على أحد عشر مركزًا لرعاية الطفل بالقاهرة بواقع ٢٠٠ وجبة لمركز رعاية الطفل بباب الشعرية ، و ١٥٠وجبة لكل من مركز رعاية الطفل ببولاق ، مصر القديمة، الشرابية، ومائة وجبة لكل من مركز رعاية الطفل بحلوان، الوايلي ، شبرا، مصر الجديدة، الدرب الأحمر، الزيتون، و٢٢٠ وجبة بدون اسم ، وبذلك وصل إجمالي عدد الوجبات ١٤٧٠ وجبة ، وقد بقيت ٣٠ وجبة وزعت في نهاية اليوم على العمال [١٠٦] .

ثانيًا : المناسبات والاحتفالات الدينية :

تعد المناسبات والاحتفالات الدينية من أهم المناسبات التي تبارت فيها الهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية والأفراد للإنفاق والعطف على الفقراء، وخصوصًا مرتادي المطاعم الشعبية في القاهرة والأقاليم وقد تعددت هذه المناسبات، وكان أهمها على الإطلاق إطعام الفقراء في شهر رمضان بالمجان، وكذلك توزيع اللحوم على الفقراء في عيد الأضحى ، بالإضافة إلى إطعام الفقراء في رأس السنة الهجرية والمولد النبوي فبالنسبة لإطعام الفقراء في شهر رمضان ، فلم يقتصر تقديم الطعام فيه على المطاعم الشعبية ، ولكن هذه المسألة قديمة منذ وقت بعيد ، ويقوم بها ذوي الأريحية من الوجهاء والأعيان ، ولكن بشكل فردي وغير منظم، أما مسألة إطعام الفقراء بمطاعم الشعب بالمجان في شهر رمضان فكانت أكثر دقة وتنظيمًا، وخصوصًا بعد أن قامت وزارة الشئون الاجتماعية منذ نشأتها بالإشراف على هذه المطاعم، ففي عام ١٩٤٤م ، وجريًا على عادة الملك

مراقب المطاعم ، بالإضافة إلى عامل عهدة مطعم معهد القاهرة، أربعة طهاه ، أربعة مساعدين طهاه+ ثماني سفرجية . .

(١٠٥) المصدر السابق: إطعام أمهات الأطفال بمراكز رعاية الطفل مجانًا ، بتاريخ ٨ نوفمبر ١٩٤٥م .

(١٠٦) المصدر نفسه : تقرير عن إعداد ١٥٠٠ وجبة بمعهد القاهرة احتفالاً بعيد ميلاد الأميرة فريال بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٤٥م .

فاروق السنوية بأن يشمل فقراء مدينة القاهرة خلال شهر رمضان بعطفه ، وذلك بإطعام فقراء المدينة خلال هذا الشهر ، وتنفيذًا لهذه الرغبة فقد تم التنبيه على ملاحظي المطاعم الشعبية بتقديم طعام الإفطار لهم وذلك يومي الاثنين والخميس من كل أسبوع بالمجان على نفقته ، وقد تقرر أن تشمل المأدبة ألفي فقير من فقراء مدينة القاهرة بمطاعم الشعب والوحدات الصحية[١٠٧] .

وفي عام ١٩٤٥م طلبت محافظة القاهرة (لجنة الاحتفالات العامة) إطعام ٨٣٤٠ فقير بمطاعم الشعب بالقاهرة، بالمآدب الملكية خلال شهر رمضان ١٣٦٤هـ / سبتمبر ١٩٤٥م ، وقد صرفت الوجبات على النحو التالي :

م	اسم المطعم	وجبة لحوم		وجبة بقول		الجملة	
١	مطعم فؤاد الأول	٨٨٠		٦٦٠		١٥٤٠	
٢	مطعم فاروق	٧٠٠		٢٠٠		٩٠٠	
٣	مطعم الأميرة فائقة	٤٨٠		٣٦٠		٨٤٠	
٤	مطعم الأميرة فوزية	٧٨٠		٣٦٠		١١٤٠	
٥	مطعم طولون	٤٨٠		٣٦٠		٨٤٠	
٦	مطعم الأميرة فائزة	٤٨٠		٣٦٠		٨٤٠	
٧	مطعم مختار باشا	٤٨٠		٣٦٠		٨٤٠	
٨	مطعم الخليفة	٤٠٠		٣٦٠		٧٦٠	
٩	مطعم مصر القديمة	٤٠٠		٣٦٠		٧٦٠	
الإجمالي		٥٠٨٠		٣٢٦٠		٨٣٤٠	
إجمالي التكلفة		مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه
		١١٦	١٦٦	٤٦٠	٦٨	٥٧٦	٢٣٤ [١٠٨]

(١٠٧) المصدر السابق : مكاتبات بشأن إطعام الفقراء بالمجان في مطاعم الشعب بمناسبة شهر رمضان ١٣٦٤هـ . الاتحاد المصري: ٢٦ أغسطس ١٩٤٤م ، ص ٢ . مصر: ٢٤ أغسطس ١٩٤٤م ، ص ٢ .

(١٠٨) المصدر السابق : مذكرة بشأن الوجبات المنصرفة لحساب الموائد الملكية بمناسبة شهر رمضان ١٣٦٤هـ ، بتاريخ ٢١ أكتوبر ١٩٤٥م .

ومن خلال هذا الجدول تبين أن تكلفة الوجبات بلغت ٢٣٤ جنيهًا و٥٧٦مليمًا، بالإضافة إلى ٢٠٠ جنيهًا و ٤٢٨ مليمًا زيادات و٤٢ جنيهًا و٤٩٣ مليمًا مصاريف إدارية ، وبذلك تصبح جملة التكاليف ٤٧٨ جنيه و٤٢٨ مليمًا .

وفي عام ١٩٤٦م تقرر دعوة فقراء مدينة القاهرة لتناول طعام الإفطار خلال شهر رمضان ١٣٦٥هـ على نفقة الملك فاروق ، وتنفيذًا لهذه الإرادة ورغبة في أن تشمل أكبر عدد ممكن من الفقراء في جميع أنحاء المدينة، تقرر أن يكون الإطعام بجميع المطاعم الشعبية والوحدات الصحية التابعة للوزارة ، وكذلك مطعم كلية أصول الدين بشبرا وضاحيتي حلوان ومصر الجديدة ، وتقرر تجهيز وجبات حلوان في مطعم عمرو بن العاص بمصر القديمة ، وميرة الأميرة فريال ومدرسة خليل أغا بمصر القديمة بمطعم الأميرة فائقة بسوق الليمون[١٠٩] ، وبالإضافة إلى ذلك فقد تقرر صرف مائة وجبة مجانًا في يومي الاثنين والخميس من كل أسبوع طوال الشهر بناءً على طلب محافظة القاهرة ، وقد تم إرسال صور من هذا الأمر إلى المطاعم الشعبية التسعة بالقاهرة، بالإضافة إلى مطعم كلية أصول الدين بشبرا، وقد كان نصيب تلك المطاعم من هذه الزيادات خلال شهر رمضان كالآتي :

٦٠٠ وجبة لكل من مطعم الأميرة فوزية بالناصرية ، الأميرة فايزة بشارع الأزهر، فؤاد الأول.

٥٠٠ وجبة لكل من مطعم مختار باشا بالسروجية، الأميرة فائقة بسوق الليمون، الأمير فاروق بشارع فاروق ، مطعم أصول الدين بشبرا .

٤٠٠ وجبة لكل من مطعم عمرو بن العاص بمصر القديمة، صلاح الدين بالخليفة، طولون بالحوض المرصود، مدرسة خليل أغا بشارع فاروق .

٣٠٠ وجبة لكل من مبرة الأميرة فريال بمصر الجديدة ، مدرسة حلوان الثانوية بحلوان .

---

(١٠٩) المصدر السابق: مكاتبة من محافظة القاهرة إلى وكيل وزارة الشئون بتاريخ ٢٤ يوليه ١٩٤٦م .

وإجمالي هذه الوجبات ستة آلاف وجبة ، بلغت تكلفتها حوالي ٢٤٠ جنيهًا بواقع أربعين مليمًا للوجبة الواحدة [١١٠] .

وعلى غرار ما سبق طلبت بعض المديريات زيادة الوجبات بمطاعمها للفقراء في شهر رمضان ، على أن يكون ذلك على حساب تلك المديريات ، ومن ذلك طلب مديرية أسيوط زيادة الوجبات في مطعمها البلدي مائة وخمسون وجبة على وجباتها الأصلية بتكلفة ستة جنيهات بواقع ٤٠ مليمًا للوجبة الواحدة [١١١] . وكذلك طلب مديرية المنيا زيادة وجبات مطعمها الشعبي التابعة لوزارة الشئون إلى ٣٠٠ وجبة يوميًا بزيادة قدرها مائة وخمسون وجبة ، وذلك على حسابها الخاص[١١٢] .

ارتبط أيضًا بأعمال البر في المناسبات الدينية توزيع اللحوم على رواد المطاعم الشعبية في عيد الفطر وعيد الأضحى ، حيث كانت المطاعم تغلق أبوابها في هذه الأيام، بالإضافة إلى توزيع الأقمشة والصابون والأرز بدلاً من كل وجبة تصرف يوميًا، ففي عيد الفطر لعام ١٩٤٣م قررت لجنة المطاعم الشعبية بالإسكندرية إغلاق مطاعمها على أن يصرف في آخر يوم من شهر رمضان لكل فرد من رواد المطاعم خمسة أمتار من القماش وربع أقة لحم ونصف أقة أرز ، وقطعة صابون[١١٣] . وفي عيد الأضحى لنفس العام قررت اللجنة إغلاق مطاعمها وتوزيع نفس الكمية السابقة، كما قررت مبرة فاروق تخصيص ٢٤٠ جنيهًا لشراء ملابس ، وأرز وصابون ولحم للفقراء بهذه المناسبة، على أن توزع على مرتادي المطعمين الشعبيين بجهة باب الجديد والظاهرية، وقد تم تعميم ذلك الأمر في جميع مطاعم الشعب التابعة لوزارة الشئون بالقاهرة والأقاليم [١١٤].

---

(١١٠) المصدر السابق ،كود أرشيفي ٤٠٢٩/٠٠٠٧٧٥ ،كشف بإطعام فقراء مدينة القاهرة على المآدب الملكية خلال شهر رمضان ١٣٦٠هـ / أغسطس ١٩٤٦م .

(١١١) المصدر نفسه ، بخصوص طلب مديرية أسيوط بتاريخ ٢١ يوليه ١٩٤٦م .

(١١٢) نفسه ، مكاتبة من مديرية المنيا إلى وكيل وزارة الشئون الاجتماعية بتاريخ ٢١ يوليه ١٩٤٦م .

(١١٣) الاتحاد المصري: ٢١ سبتمبر ١٩٤٣م ، ص ٢ . الدفاع الوطني: ٢١ سبتمبر ١٩٤٣م ، ص ٢ .

(١١٤) الأهرام: ٦ ديسمبر ١٩٤٣م ، ص ٢ . الاتحاد المصري: ٦ ديسمبر ١٩٤٣م ، ص ٢ .

وفي عام ١٩٤٥م ، قررت إدارة المطاعم والمساعدات بمصلحة الخدمات الاجتماعية وبمناسبة عيد الأضحى وطبقًا لما هو مقرر في الأعوام السابقة توزيع ١٥٩٨ كيلو جرام لحم بقري على رواد المطاعم الشعبية بالقاهرة يوم الأربعاء الموافقة ١٤ نوفمبر ١٩٤٥م ، وقد تم إخطار متعهد توريد الأغذية للمطاعم الشعبية بتوريد الكمية المطلوبة لكل مطعم حسب المقادير المحدد له، بحيث تصل للمطاعم في ميعاد لا يتجاوز الساعة التاسعة من صباح ذلك اليوم [١١٥] . أما عن نظام المتبع للحوم الأضاحي فقد كانت المطاعم تقوم بصرف كميتها من اللحوم أولاً على أصحاب البطاقات بواقع نصف كيلو لكل فرد بالبطاقة، على ألا تزيد كمية البطاقة على ٢ كيلو ، وعند تخلف أحد أصحاب البطاقات يقوم المطعم بصرف ما تبقى على المنتظرين بواقع نصف كيلو للأسرة فقط، وقد صرف للعمال ومستخدمي المطعم ٢ كيلو لكل عامل، وهذا ما اتبع فعلاً عند التوزيع ، والجدول التالي يبين توزيع اللحوم بالمطاعم الشعبية يوم ١٤ نوفمبر ١٩٤٥م[١١٦].

(١١٥) وزارة الشئون الاجتماعية : كود أرشيفي ٤٠٢٩/٠٠٠٧٧٤ ، مكاتبة بشأن توزيع اللحوم على رواد المطاعم الشعبية في عيد الأضحى بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٤٥م .

(١١٦) المصدر السابق : كشف بيان توزيع اللحوم الخاصة بالمطاعم الشعبية يوم وقفة عيد الأضحى بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٤٥م .

اسم المطعم	الكمية المقررة		عدد المنتفعين	الكمية المخصصة للعمال بالكيلو	الكمية الباقية للمنتفعين		الكمية الموزعة على أصحاب البطاقات		الكمية الموزعة على المنتظرين	
	جرام	كيلو			جرام	كيلو	جرام	كيلو	جرام	كيلو
مختار باشا	–	١٥٣	١١٠	١٤	–	١٣٩	٥٠٠	١٣١	٥٠٠	٧
ابن طولون	–	١٤٨	١٠٢	١٢	–	١٣٦	٥٠٠	١٢٥	٥٠٠	١١
صلاح الدين	٥٠٠	١٤٩	١١٦	١٤	٥٠٠	١٣٥	٥٠٠	١٢٥	–	١٠
الأميرة فائقة	–	١٥٦	٩٨	١٢	–	١٤٤	–	١٣٧	–	٧
فؤاد الأول	–	١٦١	١١٣	١٢	–	١٤٩	–	١٣٥	–	١٤
الأميرة فوزية	٥٠٠	١٥٨	١١١	١٨	٥٠٠	١٤٠	٥٠٠	١٣٤	–	٦
الجيزة	٥٠٠	١٤٦	٩٢	١٢	٥٠٠	١٣٤	–	١٢٤	٥٠٠	١٠
عمرو بن العاص	–	١٥٠	١١٢	١٠	–	١٤٠	٥٠٠	١٢٨	٥٠٠	١١
الأمير فاروق	٥٠٠	١٤١	١١٦	١٦	٥٠٠	١٢٥	–	١٠٤	٥٠٠	٢١
الأميرة فايزة	٥٠٠	١٥٠	١١٠	١٠	٥٠٠	١٤٠	٥٠٠	١٢٩	–	١١
الأميرة فادية	٥٠٠	٨٣	٨٠	١٢	٥٠٠	٧١	٥٠٠	٥٨	–	١٣
الإجمالي	–	١٥٩٨	١١٦٠	١٤٢	–	١٤٥٦	٥٠٠	١٣٣٣	٥٠٠	١٢٣

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن كمية اللحوم المقررة للمطاعم الأحد عشر ١٥٩٨ كيلو جرام ، وعدد المنتفعين ذوي البطاقات حوالي ١١٦٠ أسرة، وزع من الكمية السابقة حوالي ١٣٣٣ كيلو جرام ونصف الكيلو على ذوي البطاقات بواقع كيلو لكل فرد بالبطاقة بحيث لا تتجاوز أي بطاقة ٢ كيلو جرام، بمتوسط كيلو جرام وثلث الكيلو لكل أسرة، كما وزع حوالي ١٢٣ كيلو جرام ونصف الكيلو على المنتظرين بدون بطاقات، أما عمال المطاعم فقد خصص لهم حوالي ١٤٢ كيلو جرام .

ومن المناسبات الدينية التي تم إطعام الفقراء بها بالمجان الاحتفال برأس السنة الهجرية، ففي عام ١٩٤٣م قرر مجلس الوزراء إطعام ٢٠ ألف فقير على حساب وزارة الشئون الاجتماعية بمناسبة الاحتفال برأس السنة الهجرية يوم الثلاثاء ٢٨ ديسمبر ١٩٤٣م ، غرة محرم ١٣٦٢هـ ، وقد تقرر توزيع هذا العدد على جميع المحافظات والمديريات ، حيث يقدم الطعام للفقراء في

المطاعم الشعبية ومقر الوحدات الصحية، وقد خص مدينة القاهرة ستة آلاف وجبة، الإسكندرية أربعة آلاف وجبة ، محافظات القنال والسويس ٨٠٠ وجبة ، القليوبية ٧٠٠ وجبة ، ولكل من الغربية والمنوفية والشرقية والدقهلية والبحيرة ألف وجبة، ولكل من الجيزة وبني سويف والفيوم والمنيا وأسيوط ٥٠٠ وجبة ، مدينة أسوان ٤٠٠ وجبة ، ولكل من جرجا وقنا ٣٠٠ وجبة.

وفي عام ١٩٤٤م ، قامت وزارة الشئون الاجتماعية بإطعام نفس العدد السابق وبنفس الطريقة والتوزيع السابق، بالإضافة إلى ذلك قامت الوزارة بصرف وجبات بقيمة ٣٩ جنيهًا و٥٠٦مليمًا لرواد مطعمي الظاهرية والباب الجديد يوم ١٦ ديسمبر ١٩٤٤م ، غرة محرم ١٣٦٤هـ ، بمناسبة الاحتفال برأس السنة الهجرية، كما قامت بعض الهيئات والمؤسسات الاجتماعية بإطعام الفقراء على حسابها بهذا اليوم منها مبرة الأميرة فادية، حيث قامت المبرة بإطعام ٣٠٠ فقير ، وكانت الوجبات مكونة من اللحم والأرز والخبز، وتكلفت الوجبة الواحدة ٤١ مليمًا بإجمالي أحد عشر جنيهًا و٣٠٠ مليم ، ومنها أيضًا مؤسسة رباط للخدمات الاجتماعية حيث أطعمت حوالي ٢٠٠ فرد بتكلفة سبعة جنيهات و١٩٠ مليمًا، وجمعية التعاون بالخليفة أطعمت حوالي ٣٠٠ فرد بتكلفة اثنا عشر جنيهًا و٣٠٠ مليم(١١٧) .

ذكرنا سابقًا أن وزارة الشئون الاجتماعية قامت في عامي ١٩٤٣ ، ١٩٤٤م ، احتفالاً بتلك المناسبة بصرف ٢٠ ألف وجبة موزعة على جميع المديريات والمحافظات على نفقتها ، أما في عام ١٩٤٥م ، فقد رأت إدارة المطاعم والمساعدات الاكتفاء في هذا العام بصرف الوجبات المقررة في جميع المطاعم الشعبية التابعة للوزارة والمطاعم الاجتماعية بالإسكندرية مجانًا وذلك يوم الخميس غرة محرم ١٣٦٥هـ ، الموافق ٦ ديسمبر ١٩٤٥م ، ويوم السبت ٨ ديسمبر ١٩٤٥م ، وبيانها كالآتي :

٣٠٠٠ وجبة بمطاعم القاهرة والجيزة .

٢٢٠٠ وجبة لمطاعم الإسكندرية التابع للوزارة .

٣٠٠ وجبة لكل من مطعم المنصورة ١ ، ٢ ، بنها ، دمياط، سوهاج .

---

(١١٧) المصدر السابق : مكاتبات بشأن إطعام الفقراء بمناسبة رأس السنة الهجرية ديسمبر ١٩٤٤م.

١٥٠ وجبة لكل من مطعم إمبابة ، طنطا ، أسيوط

بإجمالي ٦٨٥٠ وجبة في اليوم الواحد و ١٣،٧٠٠ وجبة خلال يومين(١١٨).

أما آخر المناسبات الدينية والتي كان يتم فيها إطعام الفقراء بالمجان بها الاحتفال بالمولد النبوي في الثاني عشر من شهر ربيع الأول سنويًا ، وقد كانت وزارة الشئون الاجتماعية قد اعتادت على إطعام ألف فقير خلال الثلاثة أيام الأخيرة للمولد كل عام، وعلى سبيل المثال ففي عام ١٩٤٥م وافقت الوزارة على اقتراح إدارة الدعاية والإرشاد بشأن عمل مطعم شعبي ملحق بسرادق الوزارة بساحة المولد النبوي لإطعام ألف فقير لمدة ثلاثة أيام ٩، ١٠، ١١ فبراير ، وقد أخطرت الإدارة الفراش المتعهد بفرش سرادق الوزارة بعمل سرادق يلحق به من الخلف مطعمًا مسقوفًا بعرض السرادق وطول ستة أمتار على أن يلحق بهذا المطعم مطبخ مسقوف طوله عشرة أمتار وعرض خمسة أمتار مع تزويد المطعم بالمياه اللازمة ويكلف المتعهد بتوريد الأدوات الآتية ٣٥٠ طبق صيني، ٤٠٠ كرسي خيرزان، ٥٠ كوب زجاج، ١٠ دورق، ٥ كلوب ، علاوة على المناضد المطلوبة قدرت تكاليف إنشاء هذا المطعم حوالي ٦٤ جنيهًا و٩٠٠ مليم ، وسوف تخصم هذه التكاليف على حساب الوزارة ، بالإضافة إلى تكاليف الوجبات المجانية والتي بلغت حوالي ١٠٧ جنيهًا و٨٦٠ مليمًا وعدد هذه الوجبات ثلاثة آلاف وجبة ، وتتكون الوجبة من خبز وخضار ولحم وأرز وبنفس المقادير المقررة للمطاعم الشعبية(١١٩).

ثالثًا : المناسبات والاحتفالات الطارئة والمختلفة :

تعدد أيضًا المناسبات والاحتفالات الطارئة – والتي تحدث بصفة استثنائية – حيث يتم خلالها إطعام الفقراء بمطاعم الشعب احتفالاً بهذه المناسبات ، ومن ضمن هذه المناسبات عودة الملك فاروق إلى عاصمة البلاد بعد رحلة طاف فيها العديد من البلاد الأوربية وغيرها يوم الجمعة

(١١٨) المصدر السابق : مذكرة بشأن صرف وجبات مجانية بالمطاعم الشعبية بمناسبة رأس السنة الهجرية ٢ ديسمبر ١٩٤٥م .

(١١٩) المصدر نفسه : مذكرة بخصوص عمل مطعم شعبي ملحق بسرادق الوزارة بساحة المولد النبوي لإطعام ألف فقير لمدة ثلاثة أيام ٦ ، ٧ ، ٨ يناير ١٩٤٦م .

الموافق ١٩ أكتوبر ١٩٤٥م ، حيث قررت لجنة الاحتفالات العامة ابتهاجًا بهذا اليوم توزيع ٨١٠٠ وجبة على رواد ومطاعم الشعب التسعة التابعة للوزارة بواقع ٢٧٠٠ وجبة في كل يوم من أيام الجمعة ١٩ ، السبت ٢٠ ، الأحد ٢١ أكتوبر ١٩٤٥م، بالإضافة إلى توزيع ٢٠٠٠ وجبة يوم الجمعة فقط بالسرادق المقام بميدان عابدين و ١٠٠٠ وجبة بالسرادق المقام بمواجهة سراي قصر القبة ، وبذلك يصل عدد الوجبات إلى ١١١٠٠ وجبة على أن تكون الوجبات التي تقدم بالمطاعم كالوجبات العادية المقرر صرفها ، أما الوجبات التي ستقدم يوم الجمعة بالسرادقين فتشتمل على رغيف به قدر من الأرز واللحم، وستوزع هذه الوجبات بموجب بطاقات تقدرها اللجنة، وتصرف بمعرفة قسم المساعدات بالوزارة على العائلات الفقيرة [١٢٠] .

تم تجهيز هذه الوجبات بمطعم معهد القاهرة الديني حسب طلب اللجنة بأن يوضع اللحم والأرز داخل كل رغيف ، على أن تكون النسب في هذه الوجبات (لحم ١٥٠ جرام، أرز ٦٠ جرام، رغيف ٢٠٠ جرام ، مسلى ٦ جرام ، كسب ٢٥٠ جرام ، بصل ١٥ جرام ، ملح ٥ جرام ، فلفل أسود ١ جرام) وقد تم مخاطبة متعهد توريد الأغذية بمطاعم الشعب بالقاهرة لتوريد المواد اللازمة ، وقد شكلت لجنة من حضرات مصطفى نجيب وفؤاد سالم وبدوي المنقبادي للإشراف على إعداد وتوزيع هذه الوجبات، وقامت اللجنة بالإشراف على استلام وفحص الأغذية الموردة من المتعهد ومدى مطابقتها لشروط العقد، وأما مقاديرها كالآتي (٣٠٠٠ رغيف ، ٤٥٠ كيلو جرام لحم، ١٨٠ كيلو أرز، ١٨ كيلو مسلى ، ١٠ كيلو ملح ، ٣٠٠٠ جرام فلفل أسود ، ٦ كيلو بصل ، ٧٥ كيلو كسب) وقد قام العمال المنتدبون من المطاعم الشعبية وعددهم ٢٧ عاملاً بإعداد هذه الأغذية وطهيها وتعبئتها في الخبز، وقد أرسلت هذه الوجبات إلى مقرها بسرادقي قصر القبة وعابدين ، وقد أرسلت لجنة الاحتفالات أثناء التوزيع ٣٠٠٠ قطعة حلاوة طحينية وزعت جميعها على الفقراء في السرادقين وقد تمت عملية التوزيع تحت إشراف وكيل إدارة المساعدات ومندوب عن لجنة الاحتفالات[١٢١].

---

(١٢٠) المصدر السابق : إطعام الفقراء بمطاعم الشعب بالمجان بمناسبة عودة جلالة الملك أكتوبر ١٩٤٥م ، مكاتبة لجنة الاحتفالات العامة إلى وكيل وزارة الشئون الاجتماعية بتاريخ ١٥ ، ١٦ أكتوبر ١٩٤٥م .

(١٢١) المصدر نفسه : تقرير عنة توزيع الطعام بمناسبة عودة جلالة الملك للعاصمة بتاريخ ٢١ أكتوبر ١٩٤٥م

وكانت من ضمن المناسبات الطارئة أيضًا زيارة الملك عبد العزيز آل سعود ملك الحجاز للمملكة المصرية في شهر يناير ١٩٤٦م ، حيث قررت لجنة الاحتفالات العامة ابتهاجًا واحتفالاً بهذه المناسبة إطعام عشرة آلاف فقير مجانًا في مطاعم الشعب في أيام الخميس ١٠ ، الجمعة ١١ ، السبت ١٢ يناير ١٩٤٦م ، بموجب بطاقات خاصة أعدتها اللجنة لتوزيعها على الفقراء والملاجئ والمؤسسات والأمهات الفقيرات في مراكز رعاية الطفل(١٢٢) ، وبما أن لجنة الاحتفالات العام ستقدم الوجبات السابقة في الأيام التي تم تحديدها سابقًا بالمجان، فتوحيدًا للعمل يفضل صرف الوجبات العادية بالمطاعم الشعبية أيضًا بالمجان حتى لا يعامل الرواد معاملتين (١٢٣).

وقد قام متعهد توريد الأغذية بمطاعم الشعب بالقاهرة بتوريد الأصناف والمقادير المقررة للمطاعم التسعة ، وتم توزيع الوجبات على الرواد بتلك المطاعم في أيام ١٠ ، ١١، ١٢ يناير ١٩٤٦م ، بمعدل ٣٦٦ وجبة يوميًا بإجمالي ١٠٩٨ وجبة في ثلاثة أيام لكل مطعم من المطاعم التسعة، ليصل مجموع الوجبات إلى ١٠٧٨٢ وجبة ، بالإضافة إلى الوجبات العادية التي كانت تقدمها تلك المطاعم لحساب وزارة الشئون الاجتماعية ، وقد بلغت قيمة هذه الوجبات حوالي ٣٥١ جنيهًا و٨٩٥ مليمًا (١٢٤) .

وفيما يلي نعرض مثالاً على ما تم توزيعه بأحد المطاعم الشعبية التسعة ، وهو مطعم فؤاد الأول ببولاق أبو العلا ، والجدول التالي يبين كيفية التوزيع :

---

(١٢٢) المصدر السابق : كود أرشيفي ٤٠٢٩/٠٠٠٧٧٥ إطعام الفقراء مجانًا بمطاعم الشعب بالقاهرة بمناسبة زيارة الملك عبد العزيز آل سعود يناير ١٩٤٦م ، مكاتبة من لجنة الاحتفالات إلى وكيل وزارة الشئون بتاريخ ٨ يناير ١٩٤٦م .

(١٢٣) المصدر نفسه : مذكرة من إدارة المساعدات والمطاعم لوزير الشئون الاجتماعية بتاريخ ٩ يناير ١٩٤٦م.

(١٢٤) نفسه : كشف بيان عدد الوجبات التي صرف بمطاعم الشعب بالقاهرة ابتهاجًا بزيارة الملك عبد العزيز آل سعود أيام ١٠، ١١، ١٢ يناير ١٩٤٦م .

يوم الخميس ١٠ يناير		يوم الجمعة ١١ يناير		يوم السبت ١٢ يناير	
٣٦٦	وجبة لحساب لجنة الاحتفالات	٣٦٦	وجبة لحسبا لجنة الاحتفالات	٣٦٦	وجبة لحساب لجنة الاحتفالات
٣٠٥	وجبة لحساب وزارة الشئون	٣٠٥	وجبة لحساب وزارة الشئون	٣٧٥	وجبة لحساب وزارة الشئون
٦٧١	الإجمالي وتوزيعها كالآتي :	٦٧١	الإجمالي وتوزيعها كالآتي :	٧٤١	الإجمالي وتوزيعها كالآتي :
	(١٣٠) وجبة للجمعية العامة للمحافظة على القرآن بأبي العلا		(٦٠) وجبة لملجأ الأيتام القبطي		(١٠٠) وجبة للجمعية العامة للمحافظة على القرآن بالحسين.
	(١٣٠) وجبة للجمعية العامة للمحافظة على القرآن بشبرا		(٥٥) وجبة لرعاية مركز الطفل .		(٨٠) وجبة للمجموعة الصحية ببولاق .
	(٢٩٦) وجبة لأصحاب البطاقات من رواد المطاعم .		(٢٩٦) وجبة لأصحاب البطاقات من رواد المطعم .		(١٥٠) وجبة لفقراء حي بولاق ومركز رعاية الطفل.
	(٥) وجبة لعمال المطعم .		(٥) وجبة لعمال المطعم .		(٣٧٠) وجبة لأصحاب البطاقات من رواد المطعم.
	(١٠) وجبة وزعت على الفقراء المنتظرين بدون بطاقات .		(٢٥٥) وجبة للفقراء المنتظرين بدون بطاقات .		(٥) وجبة لعمال المطعم .
					(٣٦) وجبة وزعت على الفقراء المنتظرين بدون بطاقات . (١٢٥)

كذلك شارك الكثير من الوجهاء وذوي الإريحية من الأعيان والأمراء في المساهمة بتبرعاتهم لإطعام الفقراء بالمجان في مطاعم الشعب ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، ومن ذلك ما تبرع بع الأمير محمد عبد المنعم لإطعام الفقراء بمطاعم الشعب صدقة على روح الخديوي عباس حلمي الثاني بمناسبة مرور أربعين يومًا على وصول جثمانه إلى القاهرة ، وقد بلغ قيمة ما تبرع به ١٢٠ جنيها و ٢٤٠ مليمًا ، وقد تم توزيع ٣١٥٠ وجبة بمطاعم الشعب بالقاهرة والجيزة الأحد عشر في أيام الخميس ٨ ، السبت ١٠، الأحد ١١ نوفمبر ١٩٤٥م ، بإجمالي ٩٤٥٠ وجبة(١٢٦) .

(١٢٥) المصدر السابق : مذكرة بشأن الإشراف على التوزيع المجاني بمطعم فؤاد الأول ، ١٤ يناير ١٩٤٦م .

(١٢٦) المصدر نفسه : تبرعات المحسنين لإطعام الفقراء بالمجان بمطاعم الشعب بتاريخ ٨ نوفمبر ١٩٤٥م .

ومن ضمن التبرعات أيضًا ما قام به سفير إيران بالقاهرة من التبرع لإطعام الفقراء بمطاعم الشعب بالقاهرة يوم الخميس ٢٦ يوليه ١٩٤٥م ، على نفقته الخاصة بمناسبة الذكرى السنوية لوفاة الإمبراطور رضا شاه بهلوي ، وقد بلغت تكاليف الوجبات ١٠٤ جنيه و٤٤٤ مليمًا ، وقد قامت مصلحة الخدمات الاجتماعية «إدارة المطاعم » بإبلاغ ملاحظي المطاعم الشعبية بالقاهرة بأنه تقرر إطعام الفقراء بهذه المطاعم في ذلك اليوم مجانًا على حساب السفارة، وعليه يتم توزيع الطعام على الرواد بدون تحصيل الثمن [١٢٧] . كذلك قامت الأميرة شيوكار بالتبرع لإطعام رواد المطاعم الشعبية بمدينة الإسكندرية الأربعة التابعة لوزارة الشئون وهي الظاهرية ، اللبان ، الباب الجديد، الجمرك بالمجان على نفقتها الخاصة ، وذلك يوم الأحد الموافق ٣ مارس ١٩٤٦م ، بمناسبة افتتاح مستشفى ومستوصف ميرة محمد علي بالإسكندرية ، وقد تم التنبيه على ملاحظي المطاعم الأربعة بعدم تحصيل رسوم على الوجبات في ذلك اليوم، وقد بلغ عدد الوجبات ١٨٠٠ وجبة خصص منها ٥٠٠ وجبة لكل من مطعم اللبان الظاهرية والباب الجديد، و٣٠٠ وجبة لمطعم حمالي الجمرك ، وقد بلغت تكاليف هذه الوجبات ٥٦ جنيهًا و٥٢٠ مليمًا [١٢٨] .

الإجراءات والتدابير الصحية بمطاعم الشعب :

لم يقتصر الدور الاجتماعي للمطاعم الشعبية –كما سبق أن ذكرنا – على تقديم الطعام فقط، بل تقرر أن يكون موظفو وموظفات قسم المطاعم بوزارة الشئون الاجتماعية واسطة لتقديم الإرشادات الصحية للمترددين على تلك المطاعم من أهل الحي الذي يوجد فيه المطعم ، وأن يقوموا بعيادة مرضى الحي وتقديم ما يمكن من المساعدة ، بالإضافة إلى إنشاء عيادات خارجية وصيدليات يشرف عليها أحد الأطباء تساعده ممرضة في كل مطعم من مطاعم الشعب التي تشرف عليها الوزارة ، أو لجنة المطاعم في مدينة القاهرة أو الإسكندرية [١٢٩] ، كما عهد وزير الصحة إلى

---

(١٢٧) المصدر السابق : تبرعات المحسنين لإطعام الفقراء بالمجان ، بمطاعم الشعب ، بتاريخ ١٤ يونيه ١٩٤٥م.

(١٢٨) نفسه : كود أرشيفي ٤٠٢٩/٠٠٠٧٧٥ (مكاتبات بشأن إطعام رواد المطاعم الاجتماعية الأربعة بالمجان على نفقة دائرة الأميرة شيوكار ، بتاريخ : ٢٧ فبراير ١٩٤٦م ، ٦ مارس ١٩٤٦م) .

(١٢٩) مصر: ١٥ مايو ١٩٤٣م ، ص ٢ .

مدير قسم الدعاية بالوزارة بإيفاد بعض وحدات القسم للترفيه عن الفقراء من رواد المطاعم ولرفع المستوى الصحي بينهم بإلقاء الإرشادات الصحية وعرض أشرطة سينمائية وصحية وثقافية ، وذلك يوم الاثنين من كل أسبوع في مطاعم فؤاد الأول بأبي العلا، الأميرة فوزية بالناصرية ، الأمير فاروق بحي باب الشعرية ، ويوم الخميس من كل أسبوع في مطعم مختار باشا بالسروجية، ومطعم الأميرة فائقة بباب النصر ، مطعم الأميرة فايزة بالأزهر(١٣٠).

هذا بالنسبة لمسألة الإشراف الصحي على المطاعم في الأوقات العادية ، أما عندما كانت تتعرض البلاد لموجه من الأمراض والأوبئة، فإن عملية الإشراف الصحي كانت أكثر دقة وأوسع شمولاً حيث قامت وزارة الصحة بالتعاون مع مصلحة الخدمات الاجتماعية بالوزارة باتخاذ بعض التدابير والإجراءات الصحية لوقاية مرتادي تلك المطاعم من تلك الأمراض والأوبئة، كذلك قامت وزارة الشئون بالعمل على زيادة كمية الأطعمة المقدمة للجمهور أثناء انتشار الوباء، وكانت من أهم الأوبئة التي تعرضت لها البلاد آنذاك وباء الكوليرا في خريف عام ١٩٤٧م ، والذي سوف نركز عليه بصفة خاصة في هذا المبحث .

أولاً : التدابير والإجراءات الصحية :

تعرضت مصر في خريف ١٩٤٧م ، وبالتحديد في نهاية شهر سبتمبر لوباء خطير جدًا ألا وهو وباء الكوليرا وعقب انتشار الوباء بصورة أقلقت المسئولين قامت مصلحة الخدمات الاجتماعية بوزارة الشئون بالتعاون مع وزارة الصحة باتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير الصحية لوقاية المطاعم من الوباء ومن ضمن هذه الإجراءات التعليمات التي وردت في المنشور الدوري الذي صدر في ٢٨ سبتمبر ١٩٤٧م والذي تم تعميمه وإرساله إلى جميع المطاعم الشعبية في أنحاء البلاد ، ومما ورد في هذا المنشور ما يلي :

١ – مراعاة النظافة التامة بالأماكن المحيطة بالمطعم وعدم رمي الفضلات أو أي شيء يسبب تراكم الذباب ، مع مراقبة الرواد ونظافة أوانيهم وعدم تزاحمهم .

٢ – مراعاة النظافة التامة داخل المطعم واستعمال المطهرات للنظافة لجميع الأواني والأدوات .

---

(١٣٠) مصر: ٤ سبتمبر ١٩٤٤م ، ص ٢ .

٣ – مراعاة النظافة الشخصية لجميع عمال المطعم، ومراعاة غسل الأيدي بالمياه الساخنة والصابون بمجرد دخول المطعم أو الخروج منه .

٤ – بذل كل جهد لإبادة الذباب ولا سيما بالمطبخ ، لأن الذباب ينقل العدوى .

٥ – قيام مصلحة التفتيش بحملة للتحقق من تنفيذ هذه التعليمات وإرشاد موظفي المطاعم وعمالها إلى طرق الوقاية من انتشار الأمراض والأوبئة [١٣١].

وفي نفس السياق أرسلت تعليمات أخرى من قسم الرعاية الصحية بوزارة الصحة إلى مصلحة الخدمات الاجتماعية بإعداد كشف بأسماء المطاعم الشعبية والساحات الرياضية ومكاتب المساعدات [*] التابعة للوزارة ، على أن يتولى قسم الرعاية إرسال النشرات اللازمة إليها، وكذلك عمل نشرة دورية بمعرفة مصلحة الخدمات للمؤسسات السابقة لتكون جميعها مستعدة لتنفيذ التعليمات التي تشير إليها وزارة الصحة (قسم الرعاية) فيما يتعلق بمكافحة الكوليرا على أن يُنص ضمن التعليمات بأن يتولى موظفو هذه الوحدات إذاعة النشرات على المرتادين لهذه المؤسسات بلغة عادية بسيطة لفهم ما جاء بهذه التعليمات ، كما تتولى الباحثات الاجتماعيات عند زيارة منازل الأهالي إرشادهم إلى النصائح الموجودة بتلك النشرات [١٣٢]. وبالفعل تم إرسال نشرة دورية بهذه

---

(١٣١) وزارة الشئون الاجتماعية : كود أرشيفي ٤٠٢٩/٠٠٠٥٨٧ ، أوراق مكافحة الكوليرا ، بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٤٧م.

(*) مكتب المساعدات الاجتماعية تم إنشاؤه بميزانية عام ١٩٤٣م ، ويقوم هذا المكتب وفروعه بمراقبة المطاعم الشعبية ويشرف إشرافًا فنيًا عليها، وتقوم الباحثات الاجتماعيات بالمكاتب ببحث حالات المطاعم وتتبعها ، كما أنها تشترك مع ملاحظ المطعم في تسليم الأغذية وتوزيعها على مستحقيها وتخزينها ، كما تقوم المكاتب بصرف الوجبات المجانية المعتمدة من إدارة المساعدات للجنة السيدات والمستشفيات . (وزارة الشئون الاجتماعية ، سياستها النسائية ، مصد سبق ذكره، ص ١٣٦) .

(١٣٢) وزارة الشئون الاجتماعية : المصدر السابق ، بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٤٧م ، تعليمات للمطاعم الشعبية بمناسبة الوقاية من الكوليرا .

التعليمات بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٤٧م إلى حوالي ستين مؤسسة ، منها ثلاثون مطعمًا شعبيًا تديرها وزارة الشئون الاجتماعية في القاهرة والأقاليم ما عدا مدينة الإسكندرية [١٣٣] .

ومن ضمن الإجراءات أيضًا ما ورد بالمنشور الدوري الذي أرسلته مصلحة الخدمات إلى المطاعم الشعبية بالقاهرة والجيزة، والتي تحثها بالامتناع عن تقديم الخضروات التي لا تطبخ كالجرجير والفجل إلى مرتادي المطاعم ، وعدم استلام هذه الأصناف من المتعهد وإخطاره بذلك[١٣٤] . وكذلك تلقت وزارة الصحة (إدارة صحة القاهرة) الكثير من الشكاوى والالتماسات من بعض أهالي أحياء القاهرة تطالب لإغلاق المطاعم الشعبية نظرًا للزحام الشديد عليها ، وقد ردت صحة القاهرة على هذه الشكاوى بأن هذه المطاعم تصرف غذاءً صحيًا يساعد الطبقات الفقيرة في تلك الظروف فيجب الاستمرار في فتحها لهذا الغرض مع وضع تحوطات صحية ، منها الإشراف الصحي عليها مع تحديد مواعيد عملها وعدد المترددين عليها[١٣٥]. وبالرغم من هذه الاحتياطات الصحية إلا أنه تقرر غلق بعض هذه المطاعم ، مما دعا بعض الأهالي بالتقدم إلى وزارتي الصحة والشئون الاجتماعية بعدة شكاوى تطالب بالإسراع في فتح أبوابها ، وخصوصًا وأن عددًا كبيرًا من الفقراء لا يجدون قوت يومهم[١٣٦] .

ونظرًا لأن وزارة الشئون تدير ما يقرب من أربعين مطعمًا شعبيًا بالقاهرة والأقاليم والإسكندرية وأن ما يتردد على كل مطعم منها يوميًا من ٢٠٠ إلى ٥٠٠ شخص من أفراد الطبقات الفقيرة، ويزدحمون في مكان ضيق وفي وقت واحد انتظارًا لتوزيع الوجبات مما يساعد على سريان العدوى وانتشار الوباء ، فضلاً على أن القائمين بالعمل بتلك المطاعم من الملاحظين والطهاة

---

(١٣٣) المصدر السابق : بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٤٧(هذه المطاعم هي مطعم فؤاد الأول ، الأميرة فايزة ، الأمير فاروق ، الأميرة فائقة ، الأميرة فوزية ، مختار باشا ، طولون ، صلاح الدين، مصر القديمة، الجيزة، الأميرة فادية، طره ، بنها، طنطا، المنصورة ١ ،٢، الفيوم، المنيا، طهطا، أسيوط، سوهاج ، نجع حمادي، دشنا، قوص ، قنا، الأقصر، إسنا، ادفو ،كوم أمبو، أسوان) . تعليمات للمطاعم الشعبية بمناسبة الوقاية من الكوليرا .

(١٣٤) المصدر نفسه .

(١٣٥) المصدر نفسه .

(١٣٦) الكتلة: ٦ نوفمبر ١٩٤٧م ، ص ٢ .

والسفرجية يختلطون بالجماهير بحكم عملهم اختلاطًا كليًا، فلذا طلبت مصلحة الخدمات الاجتماعية من وزارة الصحة تكليف تفاتيش الصحة المختصة بالتفتيش على تلك المطاعم من وقت لآخر والإشراف عليها من الناحية الصحية ، والإسراع بتطعيم ملاحظيها وعمالها بالمصل الواقي ضد وباء الكوليرا(١٣٧) . وعليه قامت مصلحة الخدمات في أول أكتوبر ١٩٤٧م بإرسال منشور دوري إلى ملاحظو مطاعم القاهرة بتكليف موظفي وعمال المطعم بالتوجه لأقرب مكتب صحة أو مركز التطعيم بوزارة الصحة للتطعيم ضد وباء الكوليرا ، ومن هذه المطاعم على سبيل المثال مطعم الأميرة فائزة بشارع الأزهر، والذي قام بإرسال مكاتبة إلى تفتيش صحة قسم الدرب الأحمر وبها أسماء خمسة من عمال المطعم لحقنهم بالمصل الواقي ، ونظرًا لعدم وجود أمصال بمكتب صحة الدرب الأحمر فقد تم تحويلهم إلى مكتب التطعيم بوزارة الصحة (١٣٨) .

كما تم إرسال منشور دوري للمطاعم الشعبية بالقاهرة والأقاليم بتكليف جميع عمال المطعم بالتوجه إلى مكتب الصحة التابع له ليحقن بالمصل الواقي من الحمى التيفودية على دفعتين وذلك محافظة على الصحة العامة ومنعًا من انتشار الأمراض بين رواد المطعم ، ومن هذه المطاعم على سبيل المثال مطعم فؤاد الأول بحي بولاق حيث أرسل مكاتبة إلى مكتب صحة روض الفرج بها أسماء أربعة من عمال المطعم لحقنهم بالمصل الواقي من التيفود ، وبالفعل تم حقنهم على دفعتين الأولى بتاريخ ٩ أكتوبر والثانية بتاريخ ١٨ أكتوبر ١٩٤٧م ، وكانت تعطي لمن يتم حقنهم بالمصل شهادة بذلك يتم فيها ذكر اسم الشخص ووظيفته وسنه وتاريخ حقنه (١٣٩) .

ثانيًا : إطعام منكوبي الكوليرا بمطاعم الشعب :

كان مما قررته إدارة المساعدات والمطاعم المساهمة في تقديم المساعدات المادية والغذائية لمنكوبي الكوليرا طبقًا للأنظمة المتبعة في هذه الإدارة ، كما أعلنت وزارة الشئون استعدادها للتعاون مع وزارة الصحة في نطاق اختصاصها ونواحي نشاطها الاجتماعي لإسداء

(١٣٧) وزارة الشئون الاجتماعية : المصدر السابق، بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٤٧م .

(١٣٨) المصدر السابق : مكاتبة بتاريخ: أول أكتوبر ١٩٤٧م ، الأهرام ٥ أكتوبر ١٩٤٧م ، ص ٣ .

(١٣٩) المصدر نفسه : مكاتبة بخصوص حقن عمال مطعم فؤاد الأول بالمصل الواقي من الحمى التيفودية ، بتاريخ ٢ أكتوبر ١٩٤٧م.

ضروب المساعدات العاجلة لمكافحة هذا الوباء وقد رفعت إدارة المشروعات والإغاثة بوزارة الشئون اقتراحًا بهذا الأمر إلى الوزير جاء فيه :

١ – قيام إدارة المساعدات (قسم المطاعم) بالعمل على زيادة كمية الأطعمة المقدمة للأهالي إلى أقصى حد، على أن تباع للأهالي الراغبين في شرائها سواء منهم من يحمل بطاقات خاصة بهذه المطاعم أو من لا يحملها بنفس الثمن وذلك طوال المدة التي يستغرقها الوباء .

٢ – قيام إدارات وزارة الصحة بمصادرة الأطعمة والمأكولات التي يعرضها الباعة المتجولون حتى لا يساعد على سرعة انتشار الوباء ، وأنه من الأفضل أن تتولى المطاعم الشعبية بيع هذه الأطعمة نظرًا لوجود الرقابة الصحية الصارمة بها[١٤٠] .

وردًا على المقترح الأول أشارت مصلحة الخدمات بوزارة الشئون إلى استحالة تنفيذه عمليًا ومخالفته صحيًا للسياسة العامة المطلوب إتباعها ، وذلك من عدة اعتبارات :

أولاً : قلة الخضروات الطازجة الواردة إلى القاهرة من الجهات التي تعتمد عليها العاصمة اعتمادًا أساسيًا في التوريد، وذلك بسبب انتشار الوباء في تلك الجهات ، مما يتعذر على متعهدي توريد الأغذية للمطاعم الشعبية تلبية ما يطلب منها من كميات أضافية .

ثانيًا : إن تعليمات وزارتي الصحة والداخلية تصب بصفة مباشرة على منع ازدحام الجمهور بأية وسيلة وفي أي مكان؛ لأن في هذا الازدحام بطبيعته مجالاً خصبًا لتسرب العدوى وانتشار الوباء ، وأن تنفيذ الاقتراح يؤدي إلى مخالفة تلك التعليمات .

ثالثًا : قلة الأيدي العاملة بالمطاعم إلى الحد الذي لا يمكن معه زيادة أوقات العمل لتجهيز الوجبات الإضافية المطلوبة لتنفيذ الاقتراح ، بالإضافة إلى عدم قدرة المطاعم الشعبية في تجهيز الوجبات [١٤١] .

---

(١٤٠) المصدر السابق : اقتراح إلى وزير الشئون الاجتماعية بخصوص المعاونة على مكافحة الكوليرا بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٤٧م .

(١٤١) المصدر نفسه : رد مصلحة الخدمات الاجتماعية على الاقتراح الخاص بالمعاونة على مكافحة الكوليرا ، بتاريخ ٢ أكتوبر ١٩٤٧م .

وفي مدينة الإسكندرية اختلفت الأمور عما حدث في مطاعم القاهرة حيث شكلت لجنة برئاسة عبد الخالق حسونة محافظ الإسكندرية وعضوية مندوبين من شعبة الهلال الأحمر للسيدات ولجنة المطاعم الشعبية ، ومبرة فاروق الأول ، للنظر في تقديم المعونة السريعة للأسر والأفراد الذين نكبوا من وباء الكوليرا سواء أكان ذلك بوفاة عائل الأسرة أو تعطله عن طريق عزله أو حرمانه من الكسب بسبب الإجراءات الصحية أو غيرها ، بالإضافة إلى تيسير تكاليف وإجراءات دفن الموتى وكسوة من فقدوا ملابسهم بسبب إعدامها، ويقوم عمل اللجنة على أساس دقيق يقضي بفحص الحالات فحصًا اجتماعيًا مفصلاً ، ثم تقرر اللجنة مقدار المعونة ونوعها(١٤٢) .

وقد عرضت على اللجنة العامة بعض حالات يقتضي علاجها السريع تيسير الطعام لأفرادها ولذا أصبح من الضرورة الملحة أن يحالوا إلى المطاعم الشعبية لتناول الغذاء بها ، ولما كانت الميزانية المقررة لهذه المطاعم لا تكفي لمواجهة الحالة الطارئة، فقد رأت اللجنة إصدار أمر بزيادة مائة وجبة في كل مطعم يوميًا من مطاعم مدينة الإسكندرية على أن تصرف لهم بالمجان (١٤٣) .

تمت الموافقة على اقتراح اللجنة السابق من قبل وزارة الشئون في السادس من شهر نوفمبر ١٩٤٧م ، وتم إبلاغ اللجنة بذلك، مع التنبيه عليها بموافاة الوزارة شهريًا بعدد الوجبات المنصرفة على هذا الأساس على أن تستمر هذه الزيادة مدة انتشار الوباء فقط ، كما تم الاتصال بوزارة الصحة للحصول على موافقتها باحتساب التكاليف بواقع أربعين مليمًا للوجبة على اعتماد مكافحة الكوليرا ، نظراً لأن هذا الاعتماد تحت تصرفها ، وسوف توافي وزارة الشئون الاجتماعية وزارة الصحة بعدد الوجبات المنصرفة لهذا الغرض في كشوف شهرية ، على أن يترك لوزارة الصحة تحديد التاريخ الذي ترى فيه إيقاف صرف هذه الوجبات الزائدة، كذلك أبلغت محافظة الإسكندرية بهذه الموافقة باعتبارها القائمة بصرف المبالغ المخصصة لهذه اللجنة(١٤٤) .

---

(١٤٢) المصدر السابق: مساعدة منكوبي وباء الكوليرا بمحافظة الإسكندرية.

(١٤٣) المصدر نفسه : مكاتبة من محافظة الإسكندرية (اللجنة العامة لإغاثة منكوبي الكوليرا إلى وزير الشئون) أول نوفمبر ١٩٤٧م .

(١٤٤) المصدر نفسه : مذكرة بشأن الموافقة على زيادة مائة وجبة يوميًا بكل مطعم من مطاعم اللجنة العامة بالإسكندرية لتغذية منكوبي وباء الكوليرا بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٤٧م ، ٩ نوفمبر ١٩٤٧م .

وتمشيًا مع سياسة وزارة الشئون الاجتماعية ساهمت إدارة المطاعم في أعمال مكافحة الكوليرا في حدود اختصاصاتها، وذلك بتغذية الأسر التي فقدت عائلها أو انقطعت مواردها بسبب الوباء، ولما كانت بلدة «القرين» بمديرية الشرقية هي موطن الداء الذي انتشر الي باقي البلاد ، فقد وجهت إليها أولى حملات المكافحة خاصة وأن معظم عمال هذه البلدة ممن يعملون مع السلطات البريطانية حيث داهمهم الوباء فقضى على مورد رزقهم، وإنقاذًا لهم زود المعسكر الذي أنشئ بالبلدة بمطعم شعبي كامل العدة لتغذية العمال والمنكوبين والأسر التي فقدت عائلها أو حرمت من خدماته(١٤٥) .

وقد قامت وزارة الشئون بانتداب الملاحظين والطهاة والمساعدين والسفرجية من المطاعم الشعبية بالقاهرة لعمل المطعم المتنقل بمعسكر بلدة القرين ، وعدد هؤلاء سبعة عشر (٢ ملاحظ – ٢ طهاه – ٣ مساعدين – ١٠ عمال سفرجية)، كما تم الحصول على الأدوات الخاصة لإنشاء المطعم من عهدة مطعم معهد القاهرة الديني ومطعم كلية اللغة العربية بالجامعة الأزهرية(١٤٦) ، وقد تم التنبيه على عمال المطعم بعدم الاتصال بأي فرد من الأفراد المعزولين إلا في أوقات العمل الرسمية ، وعدم الخروج من المعسكر إلا بأمر رسمي من إدارة المعسكر (١٤٧) .

(١٤٥) المصدر السابق : مذكرة بشأن ما ساهمت به إدارة المطاعم في أعمال الكوليرا بتاريخ ٢٨ ديسمبر ١٩٤٧م ، بيان بمن وقع عليهم الاختيار لمأمورية مكافحة الكوليرا بمعسكر بلدة القرين وعمل مطعم متنقل بتاريخ ٥ أكتوبر ١٩٤٧م .

(١٤٦) المصدر نفسه : كود أرشيفي ٤٠٢٩/٠٠٠٨٦١ جزء أول «أوراق العمال المعزولين بمعسكر القرين بالشرقية (٥ أكتوبر ١٩٤٧ – ٨ نوفمبر ١٩٤٨م) أسماء وعناوين الملاحظون والطهاة والمساعدين والسفرجية بمعزل القرين بتاريخ ١١ أكتوبر ١٩٤٧م .

(١٤٧) المصدر نفسه : أمر إداري من إدارة معسكر العمال المعزولين بالقرين بتاريخ ١٨ أكتوبر ١٩٤٧م.

القضايا الخاصة بالمطاعم الشعبية :

كانت من ضمن القضايا التي أثيرت حول مسألة المطاعم الشعبية قضيتين مهمتين دارت حولهما عدة مناقشات ومحادثات ، القضية الأولى : ضرائب الأرباح وموقف أصحاب الشركات والمصانع التي لها مطاعم شعبية منها ، والقضية الثانية : مسألة إلغاء المطاعم الشعبية واستبدالها بنظام المواد الغذائية الجافة وتطبيق نظام التضامن الاجتماعي .

أولاً : ضرائب الأرباح ورسوم التراخيص الصحية :

رأت اللجنة العامة للمطاعم بمدينة الإسكندرية تشجيعًا للعمل الخيري المقصود من المطاعم الشعبية وتقديرًا لما تقوم به من خدمات اجتماعية إعفاء القائمين على شئونها من الحصول على التراخيص الصحية بإدارتها ، بشرط استيفاء الاشتراطات الصحية التي يقررها قسم الصحة، ولما كانت الإدارة العامة للبلدية ترى أنه لا مانع من الإعفاء تشجيعًا للقائمين بإنشاء هذه المطاعم ، على أن يتعهدوا كتابة بقبولهم التفتيش على تلك المطاعم في أي وقت ، وكانت من ضمن المطاعم التي طلبت الإعفاء مطعم (بولناور – علي يحيى – أحمد عبود) ولكن أعضاء القومسيون البلدي اعترضوا على ذلك بجلسة ١٩ أبريل ١٩٢٤م مما أدى إلى سحب الإدارة العامة لاقتراحها ، على أن تقوم الإدارة الصحية بسرعة إنهاء هذه التصاريح [١٤٨] .

وفي ٢٣ ديسمبر ١٩٤٤م تلقي القومسيون البلدي كتابًا من محافظة الإسكندرية تطلب فيه إعفاء مطاعم جهة الظاهرية ، الباب الجديد، غيط العنب من الحصول على التراخيص الصحية ومن ضريبة الإيجارات ٢٪ ، نظرًا لأن هذه المطاعم من المنشآت العامة التابعة لوزارة الشئون وتنفق عليها من ميزانيتها، ويوقع عقود إيجارها المحافظ بصفته نائبًا عن الوزير، وكما كانت هذه المنشآت معفاه بوجه عام من أداء جميع الضرائب والعوائد والرسوم، فقد رجا المحافظ من الهيئة الموافقة على إعفاء المطاعم الثلاثة أنفة الذكر من الحصول على التراخيص ومن ضريبة الإيجارات ٢٪ ، ولقد أبدى قسم القضايا موافقته على ذلك ؛ إلا أن اللجنة المالية لم توافقه الرأي ، على اعتبار أن

---

(١٤٨) القومسيون الإداري المؤقت لبلدية الإسكندرية : جلسة ١٥ ، بتاريخ ١٩ أبريل ١٩٤٤م ، ص ٣٦ . البصير: أول مايو ١٩٤٤م ، ص ٢ .

هذه المطاعم منشآت أهلية لا حكومية ، ولذا رأت التمسك بما أوصت به هيئة القومسيون بجلسة ١٩ أبريل ١٩٤٤م السابقة ، من وجوب حصول القائمين على إدارة هذه المطاعم على الترخيص الصحي مع تبسيط الإجراءات اللازمة لذلك ، وعلى أساس معاملة هذه المطاعم بما يعامل به نظائرها في مدينة القاهرة، ولقد وافقت الهيئة على ما رأته اللجنة المالية (١٤٩) .

هذا بالنسبة لمسألة إعفاء المطاعم الشعبية من رسوم التراخيص الصحية، أما مسألة ضرائب الأرباح على هذه المنشآت فقد دارت حولها مناقشات ونزاع وشد وجذب بين المنشآت الصناعية والتجارية والمالية التي لها مؤسسات خيرية تنفق عليها مثل المطاعم الشعبية وبين مصلحة الضرائب حيث أصرت المصلحة على خضوع ما تصرفه الشركات على إنشاء وإدارة المطاعم الشعبية في الأحياء الفقيرة لضريبة الأرباح، ولقد ترتب على تمسك مصلحة الضرائب بهذا القرار أن قل تحمس الشركات لبرنامج وزارة الشئون بشأن تعميم المطاعم في مختلف الأقسام والإكثار منها ، بل أقدمت بعض الشركات على إغلاق مطاعمها التي افتتحتها للأهالي في الأحياء الفقيرة، وأن لجنة المطاعم الشعبية بمدينة الإسكندرية يحدوها الأمل في أن تعيد وزارة المالية النظر في قرار مصلحة الضرائب حتى تتمكن الشركات من المساهمة في هذا المشروع الحيوي الذي يوفر على الحكومة مبالغ كبيرة ، كان ينبغي عليها إنفاقها فيما لو تولت هي إنشاء هذه المطاعم والإنفاق عليها(١٥٠) .

ولقد احتدم الخلاف والنزاع على صفحات الصحف والمجلات بينهما ، حيث تبارى كل طرف من الأطراف المتنازعة في إقامة الحجة والدليل على صحة رأيه، فأما مصلحة الضرائب فقد صرحت على لسان أحد مسئوليها بأن الشركات ما دامت تقصد بعملها ذلك وجه الخير فلا يضيرها أن تعيد فتح هذه المطاعم مع خصم قيمة الضرائب من أصل النفقات الأساسية، فمثلاً لو أن الشركة التي تنفق على مطعم كل عام أربعة آلاف جنيه لإطعام ٣٠٠ فقير ، فلا يضيرها أن تجعل هذا المبلغ ثلاثة آلاف جنيه أو أقل وتقصر جهدها الخيري على ٢٠٠ فقير فقط، ورصد الباقي لحساب الضرائب(١٥١) . وفي موضع آخر أصدرت مصلحة الضرائب على لسان مديرها بيان

(١٤٩) المصدر السابق : جلسة ٢ ، بتاريخ ١٥ مايو ١٩٤٦م، ص ٢٢. البصير: ٢٧ يونيه ١٩٤٦م ، ص ٢ .

(١٥٠) البصير: ٢٥ أغسطس ١٩٤٤م ، ص ٢ .

(١٥١) المقطم: ١٧ أكتوبر ١٩٤٤م ، ص ٣ .

لتصحيح موقفها تجاه أعمال البر ، حيث ذكرت أنه يجب التمييز بين ما تنفقه المنشآت والشركات بقصد إعانة ومساعدة عمالها وموظفيها وما تنفقه على أغراض البر العامة ، فالنفقات من النوع الأول تجيز المصلحة اعتبارها من المصروفات العامة، وأما النفقات من النوع الثاني فلا يمكن اعتبارها من المصروفات الجائز خصمها من الأرباح ، وأشار بأن هذه المنشآت تريد أن تحتفظ لنفسها بفضل إنشاء المطاعم الشعبية دون أن تتحمل من نفقاتها إلا القليل ، في حين تتحمل خزانة الدولة معظم نفقاتها ؛ فإن مبلغ عشرة آلاف جنيه مثلاً الذي تنفقه في هذا السبيل يدخل فيه ٧٥٠٠ جنيه وهي حصة الحكومة ونصيبها منن الضرائب الاستثنائية بحسب الجدول الجديد ، فكأن الشركة تبرعت بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه ، وتحملت الحكومة الباقي وهو ٧٥٠٠ جنيه، لذا كان على المنشآت التي تريد التوفر على عمل الخير أن يكون ذلك من أموالها وأرباحها الصافية [١٥٢] .

أما موقف الشركات والمؤسسات الخيرية بمدينة الإسكندرية من القرار السابق ، فقد صدر عنها بيان جاء فيه ، أن مصلحة الضرائب تنكر على المنشآت الصناعية والتجارية ما تنفقه في سبيل الخير ، كما أنها لا تقر إنفاق مثل هذه المبالغ ولا تعدها مصروفات مشروعة ، فتبقى بذلك خاضعة لضريبتي الأرباح التجارية والاستثنائية ، وقد ترتب على ذلك أن أصبحت المنشآت الخيرية والاجتماعية مهددة بحرمانها من أكبر مصدر تنال منه الجانب الأعظم من دخلها ، والحيلولة دون أداء رسالتها الإنسانية[١٥٣] .

وفي موضع آخر تساءل أحد أصحاب الشركات عن الحكمة من موقف مصلحة الضرائب والحكومة من هذه المسألة التي تؤدي في النهاية من امتناع الأفراد والجماعات عن الجود بالمال للأعمال الخيرية والمشروعات الاجتماعية ، في حين أن هؤلاء الأفراد خففوا عن الحكومة أعباء جسام، فكان أولى بالحكومة أن تساهم بنصيبها من مال الضرائب الخاصة بالمشروع بدلاً من محاربته[١٥٤] .

---

(١٥٢) المقطم: ٨ ديسمبر ١٩٤٤م ، ص ٢ .

(١٥٣) المقطم: ٣٠ نوفمبر ١٩٤٤م ، ص ٣ .

(١٥٤) المقطم: أول ديسمبر ١٩٤٤م ، ص ٣ .

وللتوفيق بين وجهة نظر الطرفين وضع مقترح مؤداه أنه إذا أريد المحافظة على الوجهة القانونية التي تدافع عنها مصلحة الضرائب ، يتم وضع مشروع تتبرع الحكومة بموجبه بما يقابل ما يخص مصلحة الضرائب ولن تتكلف الحكومة الاستمرار في حمل هذا العبء ، لأن نظام الضرائب الاستثنائية لن يستمر بعد نهاية الحرب، وسيقع عبء الإنفاق على هذه المؤسسات الخيرية على عاتق الشركات التي تنشئها أي أن مساهمة الحكومة في سد نفقاتها لن يتجاوز عامًا أو عامين ، أما إذا أصرت الحكومة على موقف مصلحة الضرائب فقد تمتنع الشركات عن تنفيذ مشروعها ، ولا يخفى ما في هذا المشروع من فوائد مادية وأدبية واجتماعية وعمرانية [١٥٥] .

كانت من نتيجة تمسك مصلحة الضرائب بقرارها السابق أن قامت بعض الشركات والمؤسسات الصناعية بإغلاق مطاعمها الشعبية التي أنشأتها في بعض الأحياء الفقيرة بمدينة الإسكندرية منها، شركة الغزل الأهلية وشركة الملاحة «بولناور»، كما أن شركة الملح والصودا عدلت عن إنشاء مطعمها في حي اللبان أيضًا ، وقد أولت لجنة المطاعم الشعبية هذه المسألة اهتمامًا خاصًا حيث خاطبت وزارة الشئون الاجتماعية بشأنها أكثر من مرة ، وعليه قامت الوزارة بمخاطبة وزارة المالية وطلبت منها عدم خضوع ما تصرفه الشركات على هذه المطاعم للضرائب ، كما طلبت من لجنة المطاعم مخاطبة الشركات التي أغلقت مطاعمها إعادة فتحها لحين الرد على مطالبها[١٥٦].

وقد استجابت بعض الشركات لنداءات لجنة المطاعم لفتح مطاعمها ، ومنها شركة بولناور ، والتي أعادت فتح مطعمها الشعبي بحي الحدرا بعد إغلاقه لمدة ثلاثة أشهر، نظرًا للظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد ، وقد كتبت الشركة إلى المحافظة بأنه إذ لم يتيسر إعفاء المطعم من الضريبة فإنها لا تجد مناصًا من إغلاقه نهائيًا بداية من يناير ١٩٤٥م ، وأما مطعم شركة الغزل الأهلية في غيط العنب فقد قررت وزارة الشئون الاجتماعية إعادة فتحه على حسابها ووضعه تحت إدارتها في أول يناير ١٩٤٥م ، وبالفعل تم إعادة فتح هذا المطعم على نفقتها وتحت إدارتها حيث

(١٥٥) المقطم: ١٨ ديسمبر ١٩٤٤م ، ص ٢ .

(١٥٦) البلاغ :١١ ديسمبر ١٩٤٤م ، ص ٢ .

خصصت لهذا المطعم سبعة آلاف جنيه سنويًا [١٥٧] . كذلك طلبت وزارة الشئون من المحافظة مخابرة شركة بولناور للتنازل عن مطعمها الشعبي بمعداته للسلطات المشرفة على المطاعم مع تحمل الوزارة تكاليفه ، نظرًا لإجراء مصلحة الضرائب على قرارها السابق، ولكي لا يحرم فقراء حي الحدرا من خدمات هذا المطعم، وبالفعل وافقت الشركة على ذلك الاقتراح [١٥٨] .

ومن الملاحظ أن إقدام وزارة الشئون الاجتماعية على إعادة فتح هذه المطاعم، على حسابها جاء بعد أن تأكدت بما لا يدع للشك إصرار مصلحة الضرائب على قرارها السابق، وهو احتساب ما يصرف على المطاعم من حساب الأرباح، وأن هذه المسألة باتت تثير اهتمام الجمعيات الخيرية التي تقع تحت طائلة أو نفوذ مصلحة الضرائب .

ثانيًا : إلغاء نظام المطاعم الشعبية :

بقيت المطاعم الشعبية في مصر نحو عشرين عامًا تقوم بواجبها الاجتماعي في توفير الغذاء الصحي للمحتاجين والمعوزين في الأحياء الفقيرة المنتشرة في القاهرة والإسكندرية والأقاليم، بالإضافة على توفير الرعاية الصحية لهم وتوزيع الملابس والأحذية عليهم وغيرها من المساعدات الاجتماعية، ولكن مع نهاية العقد الخامس من القرن العشرين بدأت توجه لنظام المطاعم الشعبية بعض الانتقادات ، والمطالبة باستبدال هذا النظام بنظام آخر .

ففي البداية صرحت وزارة الشئون الاجتماعية بأن سياستها تتجه إلى تسليم المطاعم الشعبية التي تديرها إلى بعض الهيئات الأهلية للإشراف على إدارتها ، مع إضافة الاعتمادات الخاصة بها إلى الإعانات التي تمنحها هذه الهيئات [١٥٩]. بالإضافة إلى مطالبة الوزارة على صفحات الجرائد والمجلات بإبطال نظام المطاعم وإنشاء مكاتب للتوجيه المهني والإرشاد الاجتماعي بدلاً منها ، وإعادة النظر في تجديد نظام مكاتب المساعدات ليمكن تغذية المتعطلين عن العمل بالمساعدات التي يمكن توافرها من المال المخصص لهذه المطاعم[١٦٠] .

---

(١٥٧) الأهرام: ٢٨ ديسمبر ١٩٤٤م ، ص ٢ ، ٢ يناير ١٩٤٥م ، ص ٢ .

(١٥٨) الاتحاد: ١١ يناير ١٩٤٥م ، ص ٢ . البصير: ١٢ يناير ١٩٤٥م ، ص ٢ .

(١٥٩) الزمان: ١٨ مايو ١٩٤٩م ، ص ٤ .

(١٦٠) الأهرام: ١٢ أغسطس ١٩٤٩م ، ص ٢ .

وبالفعل قامت الوزارة في أواخر عام ١٩٤٩م ، بوضع عدة أنظمة بديلة لنظام المطاعم الشعبية من ذلك إعدادها لمشروع بالاشتراك مع هيئة العمل الدولية مبنيًا على أساس أن يساهم فيه كل من العامل وصاحب العمل والحكومة، وتم قصره على عمال الصناعة والتجارة الذين يعملون بالمناطق الحضرية ، ولكن الوزارة عدلت عن ذلك لأن ثلاثة أرباع سكان البلاد يعيشون في المناطق الريفية ويعملوا بالزراعة ، لذلك اتجهت نيتها إلى إصدار قانون ينتفع منه جميع المواطنين بصرف النظر عن نوع عملهم أو مقر إقامتهم مع تكفل الدولة بتمويله ، صدر بهذا قانون الضمان الاجتماعي رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٠م ، الذي كفل حق الفقير في معاش نقدي من الدولة في حالات العجز والشيخوخة واليتم والأرامل ، كما رتب مساعدات اجتماعية عامة (نقدية – عينية) تمول من الاعتمادات التي تدرجها الدولة بميزانية وزارة الشئون لهذا الغرض، بجانب ما يضاف إليها من اعتمادات أخرى حكومية أو غيرها ، وذلك توفيرًا للاطمئنان الاقتصادي والاجتماعي بين أفراد الشعب عند نقص أية وسيلة من وسائل المعيشة الضرورية بسبب ظروف قهرية، وقد نص القانون على أن يبدأ تنفيذه تدريجيًا من أول فبراير ١٩٥٠م ، حتى يعم القطر كله في مدة أقصاها أول فبراير ١٩٥٢م [١٦١] .

كذلك قامت الوزارة باستبدال نظام التغذية (الوجبات المطهية) بنظام الأغذية الجافة، والذي طُبق على جميع المناطق التي توجد بها مطاعم شعبية وغيرها من المناطق ، وقد قامت الوزارة بتطبيق هذا المشروع بناءً على بحوث ودراسات وافية لنظم التغذية الصحيحة واحتياجات الشعب في جميع مناطق المملكة المصرية ، بالإضافة إلى الدراسات التي قامت بها الوزارة مع خبير هيئة الأمم المتحدة لشئون الضمان ، والاستئناس أيضًا بأبحاث وتقارير الهيئات الدولية ومقترحاتهم عن نظم التغذية في مصر، وقد أثبتت هذه الدراسات عدة أمور منها :

١ – أن نظام الأغذية الجافة أصلح للشعب المصري وأحفظ لكرامته من نظام الوجبات المطهية.

(١٦١) الجمهورية العربية المتحدة : وزارة الشئون الاجتماعية في ٢٥ عامًا ، إدارة المعلومات، والعلاقات العامة القاهرة ١٩٦٤م ، ص ص ٣٢٧ ، ٣٢٨ . البصير: ٥ ديسمبر ١٩٥٠م ، ص ٣ .

٢ – أن ما يصرف على الأفراد في ذلك الوقت من الوجبات المطهية يمكن أن يستفيد منها أكثر من ضعف عددهم وفقًا للنظام الجديد ، حيث أن عدد الرواد الذين يستفيدون من المطاعم الشعبية (الوجبات المطهية) بلغ ١٢ ألف شخص في حين أن عدد الذين سيستفيدون من نظام الأغذية الجافة يزيد على نصف مليون .

٣ – إن الكميات التي تصرف لأصحاب البطاقات في نظام الأغذية الجافة تسد حاجة الأفراد من المواد الأولية الضرورية ، علاوة على تزويدهم بأصناف لم تكن متوفرة لهم في المطاعم الشعبية كاللحوم الطازجة والصابون .

٤ – إن تطبيق قانون الضمان الاجتماعي يستدعي تنظيم أعمال المساعدات والمطاعم لا تتناسب مع ما يتطلبه القانون من إجراءات ، وبخاصة أن كثيرًا من المستفيدين من هذه المطاعم سينالون طبقًا لهذا القانون معاشات أو مساعدات شهرية .

٥ – يؤدي تعميم النظام الجديد توفير جهود الموظفين التي كانت تضيع في الإشراف على المطاعم، والتي يمكن الاستعانة بهم في أعمال الضمان الأخرى الفنية كتقديم الخدمات الاجتماعية التي ترفع من مستوى المستحقين وتوجيههم إلى ما يحسن أحوالهم .

٦ – إن النظام الجديد أكثر فائدة وأوفى بحاجة المستحقين إلى المواد الغذائية فضلاً عن أنه يتمشى مع أساليب التغذية الحديثة التي يلحظ فيها اختلاف حاجات الأفراد والأسر والفئات المستحقة والتي تهدف إلى جعل الأسرة هي المسئولة عن طهي طعامها [١٦٢] .

وقد أعدت الوزارة العدة لإحلال نظام التغذية الجافة محل الوجبات المطهية في جميع المناطق التي توجد بها مطاعم شعبية وغيرها – كما ذكرنا سابقًا – فتم تطبيق هذا النظام في مديريتي الجيزة والقليوبية في فبراير ١٩٥١م ، وفي الوقت نفسه بدأت الوزارة أيضًا في تطبيق هذا النظام بالتوازي مع قانون الضمان الاجتماعي ، نظرًا لارتباط النظامين معًا ، لأن تطبيق قانون الضمان في منطقة أو مديرية معينة كان يتزامن معه إلغاء المطاعم الشعبية في تلك المنطقة أو المديرية، وقد

(١٦٢) مجلس النواب : الهيئة النيابية العاشرة ، الانعقاد الثالث ، المجلد الثالث ، جلسة ٣ ، ٣ ديسمبر ١٩٥١م ، ص ٨ ، ٩ .

توالى تنفيذ قانون الضمان بالمحافظات والمديريات ، منها مديرية قنا حيث تم تنفيذ قانون الضمان بها ابتداء من ٧ أغسطس ١٩٥١م ، محافظة الإسكندرية ٢٥ أغسطس ١٩٥١م ، مديرية البحيرة ٣٠ سبتمبر ١٩٥١م، مديرية الفيوم ٢٥ اكتوبر ١٩٥١م، مديرية الدقهلية ٥ نوفمبر ١٩٥١م، مديرية الغربية ٧ نوفمبر ١٩٥١م، مديرية جرجا من ١٠ ديسمبر ١٩٥١م ، مديرية الشرقية ١٥ ديسمبر ١٩٥١م ، مديرية المنيا ٨ يناير ١٩٥٢م ، مديرية الفيوم ٨ يناير ١٩٥٢م، مديرية اسيوط ١٩ يناير ١٩٥٢م، محافظة القنال ٢٦يناير ١٩٥٢م، محافظة القاهرة أول فبراير ١٩٥٢م ، وبذلك تم تطبيق قانون الضمان في معظم بلاد المملكة المصرية مع نهاية عام ١٩٥٢م ، وقد تم خلال تلك الفترة افتتاح ثلاثين مكتبًا للضمان الاجتماعي [١٦٣]. وقد نتج عن تطبيق نظام الضمان الاجتماعي مع إغلاق المطاعم الشعبية أن أصبح الكثير من الموظفين والعمال التابعين لهذه المطاعم بلا عمل يزاولونه، حيث وصل عددهم في محافظة الإسكندرية على سبيل المثال إلى أربعين موظفًا وعاملاً ، ولذا طالبوا بضمهم إلى مكاتب الضمان الاجتماعي أسوة بما اتبع مع زملائهم بمدينة القاهرة ، وبالفعل قامت وزارة الشئون الاجتماعية بإلحاقهم بمكاتب الضمان ومصالح الوزارة المختلفة [١٦٤] .

(١٦٣) وزارة الشؤن الاجتماعية : كود أرشيفي ٤٠٢٩/٠٠٠٠٤٥ أوراق مشروع الضمان الاجتماعي عن القرارات الوزارية الخاصة بتطبيق القانون علي مختلف المحافظات والمديريات١٩٥٠ـ ١٩٥٤م.الأهرام: ٨ ديسمبر ١٩٥١م ، ص ٣ . أول فبراير ١٩٥٢م ، ص ٢ .

(١٦٤) البصير: ١٣ فبراير ١٩٥٢م ، ص ٣ .

الخاتمة

بعد أن انتهت تلك الدراسة من عرض محاورها بكل جوانبها وتفصيلاتها، نأتي إلي عرض بعض النتائج التي خلص إليها ومنها:

أولاً: يعد مشروع المطاعم الشعبية من المشروعات المهمة التي نهضت بها وزارة الشعب عام ١٩٣١م تحت رئاسة " اسماعيل صدقي"، ويحسب هذا العمل من الأعمال الجيدة للحكومة، نظراً للظروف الاقتصادية السيئة التي مرت بها البلاد أنذاك عقب تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية منذ عام ١٩٢٩م، فكانت هذه المطاعم طوق نجاه للفقراء والمعوذين من ضيق العيش وشظفه، حيث وجد فيها الفقير غذاء صحي بثمن زهيد.

ثانياً: لم يقتصر الدور الاجتماعي للمطاعم الشعبية علي تقديم الطعام فقط، بل تعداه إلي جميع أنواع الرعاية الاجتماعية من توزيع الملابس والبطاطين والأحذية في فصل الشتاء، وكذلك تقديم النصائح والرعاية الصحية الشاملة، سواء عن طريق الإرشادات الصحية التي تقدم للرواد أثناء تناول الطعام، أو عن طريق فتح عيادات خارجية ملحقة بالمطاعم وصيدليات تقدم الدواء بالمجان، فضلاً عن فتح فصول لتعليم الفتيات مبادئ القراءة والكتابة وبعض الحرف والصناعات البسيطة، وكذلك محاولة الحصول علي فرص عمل للعمال المتعطلين، كما كانت المطاعم تقوم بتوزيع اللحوم في الأعياد والمناسبات المختلفة علي روادها.

ثالثاً: تنوع المطاعم الشعبية وتوسيع نطاقها حسب الظروف والمتطلبات في تلك الفترة، فمن حيث التنوع فقد كانت هناك المطاعم الشعبية التي نشأت في مدينة القاهرة بالأحياء الفقيرة المكتظة بالفقراء والمعوذيين، كما انتشرت في مدينة الإسكندرية وبشكل ملاحظ المطاعم العمالية والتي أنشئت خصيصاً لخدمة قطاع عريض من عمال الشركات والمصانع والموانئ في مناطق عملهم، والتي كانت تقدم وجبات طازجة وصحية لهؤلاء العمال مقابل ثمن زهيد لتعينهم علي أعمالهم الشاقة، كما كانت هناك المطاعم الجامعية في الجامعات الثلاث(القاهرة، والإسكندرية، الجامعة الأزهرية) والمعاهد الدينية الأخرى، التي خدمت شريحة أخري من شرائح المجتمع المصري، كما انتشرت المطاعم الشعبية في عواصم المديريات ومراكزها انتشاراً واسعاً حتي شملت أنحاء البلاد،

حتي وصل الأمر إلي تعميم هذه المطاعم في بعض القري لتشمل خدماتها الفلاحين في مزارعهم وحقولهم.

رابعاً: اعتمدت المطاعم الشعبية في مرحلتها الأولي (١٩٣١ـ ١٩٣٩) من الناحية المالية علي التبرعات والإعانات المالية من أهل البر والإحسان من الأعيان والوجهاء وأمراء وأميرات الأسرة الملكية، وقد غلب علي هذه المرحلة الارتجال وعدم التنسيق، نظراً لاختلاف هذه التبرعات من مكان إلي أخر ومن جهة إلي أخري، أما في المرحلة الثانية والتي قامت فيها وزارة الشئون الاجتماعية بالإشراف عليها، حيث كانت هذه التبرعات والإعانات تسلك طريقها إلي الوزارة، ثم تقوم الوزارة بتوزيعها علي تلك المطاعم حسب عدد روادها، وبالإضافة إلي الاعتمادات المالية التي كانت الوزارة تقوم برصدها للمطاعم في ميزانيتها، مما نتج عنه استمرار المطاعم في أداء مهمتها علي أكمل وجه، وبصورة متناسقة بين إدارات الوزارة المتعددة.

خامساً: كان مشروع المطاعم الشعبية من المشروعات الوطنية التي لم تتأثر بالمناخ السياسي السائد في مصر أنذاك، فالمشروع تم افتتاحه في وزارة اسماعيل صدقي، وبالرغم من توجيه بعض الانتقادات للمشروع في بدايته من بعض القيادات السياسية وعلي رأسهم "حزب الوفد"، إلا أن المشروع لقي دعماً من كل الأحزاب السياسية خلال مرحلتي الإنشاء الأولي والثانية، ففي خلال وزارة مصطفي السادسة (١٩٤٢ـ ١٩٤٤م) قامت وزارة الشئون الاجتماعية بالإشراف علي هذه المطاعم وإدارتها، وقد تلقت المطاعم في تلك الفترة وبعدها الدعم الفني والمادي من خلال أجهزة وإدارات الوزارة المتعددة، مما ترتب عليه اتساع نطاقها في جميع أنحاء البلاد، وخلال فترة وزارت الائتلاف اللوفدية وخصوصاً وزارتي أحمد ماهر والنقراشي تلقت المطاعم الشعبية نفس الدعم أيضاً، حتي أصبح عدد المطاعم الشعبية تحت إشراف وإدارة وزارة الشئون الاجتماعية أكثر من خمسين مطعماً شعبياً وعملياً وجامعياً .

ملحق رقم (١)

بيان بالمطاعم الشعبية التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية وعدد وجباتها

حتى نهاية العمل بنظام المطاعم عام ١٩٥١م (*)

م	اسم المطعم	عدد الوجبات	م	اسم المطعم	عدد الوجبات
١	فؤاد الأول بولاق أبو العلا	٥٠٠	٢٣	أسيوط	٥٠٠
٢	فاروق بباب الشعرية	٥٠٠	٢٤	طهطا	٣٠٠
٣	الأميرة فائزة بشارع الأزهر	٥٠٠	٢٥	ملوي	٣٠٠
٤	الأميرة فائقة بالجمالية	٥٠٠	٢٦	سوهاج	٣٠٠
٥	الأميرة فوزية بالسيدة زينب	٥٠٠	٢٧	جرجا	٢٥٠
٦	مختار باشا بالسروجية	٥٠٠	٢٨	نجع حمادي	٢٥٠
٧	طولون	٥٠٠	٢٩	دشنا	٢٠٠
٨	صلاح الدين بالخليفة	٥٠٠	٣٠	قوص	٢٠٠
٩	عمرو بن العاص بمصر القديمة	٥٠٠	٣١	قنا	٣٠٠
١٠	الجيزة	٥٠٠	٣٢	الأقصر	٣٠٠
١١	طره (حلوان)	٣٠٠	٣٣	إسنا	٢٠٠
١٢	الشرابية	٥٠٠	٣٤	أدفو	٢٠٠

(*) ينظر : وزارة الشئون الاجتماعية : سياستها الإنشائية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٨ ، ١٣٩ .

م	اسم المطعم	عدد الوجبات	م	اسم المطعم	عدد الوجبات
١٣	إمبابة الأميرة فادية	٣٠٠	٣٥	كوم أمبو	٢٠٠
١٤	طنطا	٣٠٠	٣٦	أسوان	٣٠٠
١٥	بنها	٣٠٠	٣٧	السويس	٣٠٠
١٦	المنصورة (١)	٢٥٠	٣٨	الباب الجديد بمحرم بك(*)	٥٠٠
١٧	المنصورة (٢)	٢٥٠	٣٩	الظاهرية برمل الإسكندرية	٥٠٠
١٨	دمياط	٣٠٠	٤٠	اللبان	٥٠٠
١٩	بورسعيد	٣٠٠	٤١	غيط العنب	٥٠٠
٢٠	بني سويف	٣٠٠	٤٢	الجمرك	٤٠٠
٢١	الفيوم	٣٠٠	٤٣	كرموز	٣٠٠(**)
٢٢	المنيا	٣٠٠			

(*) المطاعم الستة الأخيرة تديرها لجنة المطاعم العامة بالإسكندرية .

(**) مجموعة الوجبات التي تقدم بهذه المطاعم يوميًا حوالي خمس عشرة ألف وتسعمائة وجبة .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق غير المنشورة بدار الكتب والوثائق القومية

* وزارة الشؤن الاجتماعية ، كود أرشيفي ٤٠٢٩/٠٠٠٠٤٥ أوراق مشروع الضمان الاجتماعي عن القرارات الوزارية الخاصة بتطبيق القانون علي مختلف المحافظات والمديريات ١٩٥٠ـ ١٩٥٤م.
* ـــــــــــــــ كود أرشيفي ٤٠٢٩/٠٠٠٥٨٠ جزء أول ، أوراق تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية لأهالي مديرية قنا وأسوان ٢٢ فبراير ١٩٤٤م
* ـــــــــــــــ كود أرشيفي ٤٠٢٩/٠٠٠٥٨٧ ، أوراق مكافحة الكوليرا .
* ـــــــــــــــ كود أرشيفي ٤٠٢٩/٠٠٠٧٧٤ جزء أول ، أوراق إطعام الفقراء في المطاعم الشعبية (١٦ ديسمبر ١٩٤٣ – ١٠ فبراير ١٩٤٦م) .
* ـــــــــــــــ كود أرشيفي ٤٠٢٩/٠٠٠٧٧٥، جزء ثان ، أوراق إطعام الفقراء في المناسبات والأعياد (٦ نوفمبر ١٩٤٥ – ٢٥ يونيه ١٩٤٦م) .
* ـــــــــــــــ كود أرشيفي ٤٠٢٩/٠٠٠٨٦١ ، جزء أول ، أوراق العمال المعزولين بمعسكر القرين بالشرقية (٥ أكتوبر ١٩٤٧ – ٨ نوفمبر ١٩٤٨م) .

ثانيًا : الوثائق المنشورة :

* الحكومة المصرية : ميزانية الدولة المصرية لأعوام ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ ، ١٩٤٦م).
* مجلس النواب ، الهيئة النيابية الثامنة ، الانعقاد الثاني ، المجلد الأول .
* مجلس النواب ، الهيئة النيابية العاشرة ، الانعقاد الثالث ، المجلد الثالث .
* القومسيون الإداري المؤقت لبلدية الإسكندرية ، أعوام ١٩٤١، ١٩٤٢، ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٤٦.

ثالثًا : المصادر والمراجع :

* ثريا عبد الحميد لبنه ، محمد جمال حسين ، المطاعم الشعبية ، التجربة ، الفكرة ، الإجراءات التنفيذية ، المستقبل ، والدروس المستفادة، مكتبة النهضة المصرية ، ٢٠٠٦م .
* الجمهورية العربية المتحدة ، وزارة الشئون الاجتماعية في ٢٥ عامًا ، إدارة المعلومات والعلاقات العامة ، القاهرة ١٩٦٤م .
* لجنة الاحتفالات العامة لمدينة القاهرة ، التقرير السنوي لعام ١٩٤٣م .

* وزارة الشئون الاجتماعية ، سياستها الإنشائية في نهضتها الحاضرة ، وبرنامجها للمستقبل ، مطبعة مصر ، القاهرة ١٩٤٩م .

رابعًا : الدوريات والمجلات :

* الاتحاد المصري : ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ .
* مجلة الشئون الاجتماعية ، العدد الأول ، يناير ١٩٤٣م .
* الأهـــــــرام : ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٤٧، ١٩٥٠، ١٩٥١ ، ١٩٥٢م .
* البصير : ١٩٣١، ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٥٠، ١٩٥٢م.
* البلاغ : ١٩٤٣ ، ١٩٤٤م .
* الثغر : ١٩٣١م .
* الدستور : ١٩٣١ ، ١٩٣٢م .
* الدفاع الوطني ١٩٤٣م .
* الزمان : ١٩٤٩م .
* الشعب : ١٩٣١م .
* المساء : ١٩٣١م .
* مصر : ١٩٣١، ١٩٤٣، ١٩٤٤م .
* المقطم: ١٩٤٣، ١٩٤٤م .
* الكتلة : ١٩٤٩م .

المطاعم الشعبية ودورها الاجتماعي في مصر ١٩٣١ــ ١٩٥١م

إعداد

د/ صلاح السيد عبد العال

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

بقسم التاريخ والحضارة بكلية اللغة العربية بأسيوط